الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع

نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة EPS

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة

إعداد الطالبة:

وسام زوالي

إشراف الأستاذة:

إيمان بوقروة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
برزوق فلالي	رئيسا	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
إيمان بوقروة	مقررا	أستاذة مساعدة قسم أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
سوسن زيرق	مناقشا	أستاذة مساعدة قسم أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2017/2016

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

شكر وعرفان

الحمد والشكر للمولى عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذة الفاضلة "ايمان بوقروة " لإشرافها على هذا البحث ولتوجيهاتها ونصائحها القيمة

ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص التقدير والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما أتوجه بأسمى آيات الشكر إلى الذين مهدو لي طريق العلم والمعرفة إلى جميع الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955– سكيكدة

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لكافة موظفي وإطارات المؤسسة المينائية سكيكدة E.P.S وبالأخص موظفي مديرية المالية والمحاسبة

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد وكل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



الحمد لله الذي أنار لي درب المعرفة

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى والدي العزيزين

أدامهما الله لي

إلى أخواتي "نوال" "أحلام" و"تريمان"

إلى كل الأصدقاء والأحباب دون استثناء

إلى كل رفقاء الدراسة

أهدي هذا البحث راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


ملخص الدراسة

الملخص:

في إطار توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي أصبحت مؤسساتها مجبرة على تطوير أنظمة معلوماتها المحاسبية لتحسين التعامل مع المعلومات والاستغلال الأمثل لها كونها جزء لا يتجزأ من مفاتيح نجاحها وموردا أساسيا في تدعيم نجاعة قراراتها وبالتالي ضمان إستمراريتها، لذا هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تبني المؤسسة الاقتصادية الوطنية لنظام المعلومات المحاسبي الفعال ومدى الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المالية من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى المؤسسة المينائية سكيكدة عن طريق الاستعانة بأداة الاستبيان وأداة المقابلة وبعض أدوات التحليل المالي، ثم توصلنا إلى أن المؤسسة تعتمد بشكل أساسي على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ مختلف قراراتها المالية سواء الاستثمارية منها أو التمويلية أو قرارات توزيع الأرباح.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، القرارات المالية، القرارات الإستثمارية، القرارات التمويلية، قرارات توزيع الأرباح.

Résumé

Dans le cadre de l'orientation de l'Algérie vers l'ouverture économique de ses entreprises, elle à été contrainte de développer le système d'information comptable a fin de pouvoir améliorer, la gestion et l'exploitation de manière optimale surtout qu'il est partie intégrante de son succès, et une ressource essentielle pour renforcer le rôle de la prise des bonnes décisions et assurer la continuité, le but de cette étude est d'essayer de connaitre l'ampleur de l'adoption de l'entreprise économique d'un système d'information comptable efficace et à quel degrés elle peut compter sur celui ci dans la prise de décisions en menant une étude à l'entreprise portuaire de skikda grâce à l'utilisation de l'outil du questionnaire, l'interview, l'outil d'analyse financière, nous avons constaté que l'entreprise est basé sur le système d'information comptable dans la prise de différentes décisions financières qu'elle soient la décision de l'investissement, du financement, ou de la distribution des dividendes.

Mot-clés : système d'information comptable, les décisions financières, les décisions d'investissement, les décisions de financement, les décisions de distribution de dividendes.



قائمـة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الرموز والمختصرات	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي	02-34
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات	03
المطلب الأول: عموميات حول النظام	03
1. تعريف النظام	03
2. عناصر النظام	04
3. أنواع النظم	05
المطلب الثاني: مفهوم المعلومات	05
1. تعريف المعلومات	05
2. أنواع المعلومات ومصادرها	08
المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات	09
1. مفهوم نظام المعلومات	09
2. وظائف نظام المعلومات	10
3. أهمية نظام المعلومات	11
المبحث الثاني: طبيعة نظام المعلومات المحاسبي	12
المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات	12

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	13
2. خصائص نظام المعلومات المحاسبي	16
3. مقومات ومبادئ نظام المعلومات المحاسبي	16
المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي ووظائفه	18
1. مكونات نظام المعلومات المحاسبي	18
2. وظائف نظام المعلومات المحاسبي	19
المطلب الثالث: أهداف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي	21
1. أهداف نظام المعلومات المحاسبي	21
2. أهمية نظام المعلومات المحاسبي	22
المبحث الثالث: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي	24
المطلب الأول: مبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبي وتكاليفه	24
1. مبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبي	24
2. تكاليف نظام المعلومات المحاسبي	26
المطلب الثاني: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي	27
1. طريقة المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي	27
2. الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي	29
المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات	30
1. أشكال التطور في نظام المعلومات المحاسبي المحوسب	30
2. المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	31
3. أمن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: القرارات المالية ودور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذها	65-36
تمهيد	36
المبحث الأول: أساسيات عملية اتخاذ القرار	37
المطلب الأول: مفهوم القرار ومراحل اتخاذه	37
1. مفهوم القرار	37
2. خطوات اتخاذ القرار	39
المطلب الثاني:أنواع عملية اتخاذ القرار	40
المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرار	42

1. الأساليب الكيفية	42
2. الأساليب الكمية	43
المبحث الثاني: مدخل إلى القرارات المالية	44
المطلب الأول: مفهوم القرار المالي ومراحل اتخاذه	44
1. مفهوم القرار المالي	44
2. خصائص القرار المالي	44
3. مراحل اتخاذ القرار المالي	45
المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية	45
1. قرار الاستثمار	45
2. قرار التمويل	47
3. قرار توزيع الأرباح	50
المطلب الثالث: أهداف وأهمية القرارات المالية	52
1. أهداف القرارات المالية	52
2. أهمية القرارات المالية	53
المبحث الثالث: مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية	54
المطلب الأول: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	54
1. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	54
2. أشكال المعلومة المحاسبية	56
المطلب الثاني: دور المعلومة المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار	58
المطلب الثالث: مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار التمويلي	59
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث: نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة المينائية سكيكدة	116-67
تمهيد	67
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية سكيكدة	68
المطلب الأول: لمحة عامة عن المؤسسة المينائية سكيكدة	68
1. لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة	68
2. تعريف المؤسسة المينائية سكيكدة	69
3. أهداف ووظائف المؤسسة المينائية	69

المطلب الثاني: هيكلة المؤسسة المينائية سكيكدة	70
المطلب الثالث: مديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة المينائية سكيكدة	73
1. التعريف بمديرية المالية والمحاسبة	73
2. علاقة مديرية المالية والمحاسبة مع باقي المديريات	75
المبحث الثاني: سيرورة نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة	76
المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة	76
1. نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة	76
2. القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة	79
المطلب الثاني: تقييم مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة	82
1.التقييم باستخدام أدوات التحليل المالي	82
2.التقييم باستخدام أداة الاستمارة	91
المبحث الثالث:عرض وتحليل نتائج الدراسة	93
المطلب الأول: تحليل البيانات العامة لعينة الدراسة	93
1. أسلوب تحليل البيانات	93
2. تحليل البيانات الشخصية	93
المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان	98
1. قياس ثبات وصدق الاستمارة	99
2. تحليل عبارات المحور الأول	103
3. تحليل عبارات المحور الثاني	109
المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضيات	113
1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى	113
2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية	114
3. اختبار الفرضية الرئيسية	114
خلاصة الفصل	116
الخاتمة	118
قائمة المرجع	
الملاحق	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المقارنة بين البيانات والمعلومات	07
(2-1)	دفتر اليومية	28
(3-1)	دفتر الأستاذ	28
(4-1)	ميزان المراجعة	29
(1-2)	أساسيات التفرقة بين القرارات المبرمجة والقرارات الغير مبرمجة	41
(2-2)	تصنيف التقارير المحاسبية	58
(1-3)	يوميات المؤسسة المينائية سكيكدة	77
(2-3)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الميائية سكيكدة جانب الأصول	83
(3-3)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الميائية سكيكدة جانب الخصوم	84
(4-3)	نسب الهيكل المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016	85
(5-3)	نسب السيولة في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016	87
(6-3)	رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016	88
(7-3)	الاحتياج من رأس المال العامل في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016	89
(8-3)	رصيد الخزينة للمؤسسة المينائية للفترة 2014-2016	90
(9-3)	إحصائيات استبيان الدراسة	93
(10-3)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	94
(11-3)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	95
(12-3)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	96
(13-3)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	97
(14-3)	مقياس ليكارث الخماسي	98
(15-3)	معايير تحديد درجة الموافقة لعبارات الاستبيان	99

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

(16-3)	نتائج اختبار ثبات الاستمارة وفقا لمعامل ألفا كرونباخ	99
(17-3)	معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات المحور الأول ودرجته الكلية	101
(18-3)	معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني ودرجة الكلية	102
(19-3)	الصدق البنائي لمجالات الدراسة	103
(20-3)	استخدام نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة	104
(21-3)	واقع القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة	109
(22-3)	نتائج اختبار t للفرضية الفرعية الأولى	113
(23-3)	نتائج اختبار t للفرضية الفرعية الثانية	114
(24-3)	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية	115

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	عناصر النظام	04
(2-1)	نظام المعلومات	10
(3-1)	نظام المعلومات المحاسبي	15
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الميناائية سكيكدة	71
(2-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة	73
(3-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة (الأصول)	83
(4-3)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة (الخصوم)	84
(5-3)	تطور نسب الهيكل المالي للمؤسسة الميناائية سكيكدة للفترة 2014-2016	86
(6-3)	تطور نسب سيولة المؤسسة الميناائية سكيكدة للفترة 2014-2016	87
(7-3)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	94
(8-3)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	95
(9-3)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	96
(10-3)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	97

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM


قائمة الرموز
والمختصرات

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	المقصود باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
AIS	Accounting Information System	نظام المعلومات المحاسبي
AGEX	Assemblé Général Extra Ordinaire	الجمعية العامة الاستثنائية
AGO	Assemblé Général Ordinaire	الجمعية العامة العادية
BFR	Besoins Facteur Roulement	الاحتياج من رأس المال العامل
CNAN	Compagnie National Algérienne de Navigation	الشركة الوطنية الجزائرية للشحن
D.F.C	Direction Finances et Comptabilité	مديرية المالية والمحاسبة
EPS	Enteprise Portuaire de Skikda	المؤسسة المينائية سكيكدة
FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
FR	Facteur de roulment	رأس المال العامل
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IS	Information system	نظام المعلومات
ONP	Office Nationale des Ports	الديوان الوطني للموانئ
SCF	Système de Comptabilité Financière	النظام المحاسبي المالي
SIH	Société d'investissement Hôtelière	شركة الاستثمار الفندقي
SIL	Société Intermodale de Logistique	مؤسسة متعددة الوسائط اللوجستية
SGTH	Société de Gestion le transport des Hydrocarbures	شركة نقل الهيدروكاربورات
SPSS	Statistical package for social science	الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية
TR	Trésorerie	الخزينة
V	Version	نسخة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
(01)	موارد نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة المينائية سكيكدة
(02)	معالجة البيانات في المؤسسة المينائية سكيكدة
(03)	يوميات المؤسسة المينائية سكيكدة
(04)	ميزانية المؤسسة المينائية سكيكدة سنة 2014 جانب الأصول
(05)	ميزانية المؤسسة المينائية سكيكدة سنة 2014 جانب الخصوم
(06)	ميزانية المؤسسة المينائية سكيكدة سنة 2015 جانب الأصول
(07)	ميزانية المؤسسة المينائية سكيكدة سنة 2015 جانب الخصوم
(08)	ميزانية المؤسسة المينائية سكيكدة سنة 2016 جانب الأصول
(09)	ميزانية المؤسسة المينائية سنة 2016 جانب الخصوم
(10)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية سكيكدة
(11)	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية سكيكدة
(12)	جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة المينائية سكيكدة
(13)	قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الدراسة
(14)	استمارة الدراسة


مقدمة عامة

في ظل تطور عالم الأعمال وما صاحبه من تعقيدات وظهور عدة مفاهيم كالعولمة وغيرها في هذا الإطار تواجه المؤسسة العديد من التحديات كونها تنشط في بيئة تتسم بالتغير المستمر خاصة في المجال التكنولوجي والمعرفي، إذ أصبح البقاء للمؤسسة التي تمتلك المعلومات الأسرع والأدق بينما يعود الاستمرار للتي تستطيع استغلال هذه المعلومات بكفاءة، فالمعلومة سلاح تنافسي يتوقف عليها نجاح المؤسسة أو فشلها، لذا يجب حفظ هذه المعلومات في مجموعة من النظم تكفل جودة التحكم فيها من ناحية التخزين والنشر، ومن بين هذه الأنظمة نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يعد بمثابة العمود الفقري لأي مؤسسة يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومة الملائمة للأطراف الخارجية والداخلية على حد سواء لاتخاذ مختلف القرارات.

فعملية اتخاذ القرار بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة تعتمد في كل مراحلها على ما يتوفر لدى متخذ القرار من معلومات، فنجاح القرار المالي لا يكون وليد الحظ أو الصدفة بل يتخذ من إجراء دراسة مالية مسبقة عن طريق القوائم المالية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي لاكتشاف نقاط القوة واستغلالها ونقاط الضعف وتصحيحها أو التقليل منها، حيث أن القرارات المالية سواء كانت قرارات استثمارية، قرارات تمويلية، أو قرارات توزيع الأرباح فإنها ترتبط بنشاط المؤسسة المستقبلي وبالتالي فإنها تؤثر في مجموعها تأثيرا مشتركا على نمو المؤسسة وعلى استراتيجياتها، ومن هنا يمكن القول أنه أصبح من الضروري على المؤسسات امتلاك نظام معلومات محاسبي فعال للوصول إلى أفضل القرارات المالية التي تحقق أعلى الأرباح في الظروف المناسبة وأدنى الخسائر في الظروف المعاكسة.

أولا: إشكالية الدراسة

بغية الإلمام بهذا الموضوع تم صياغة الإشكالية الرئيسية في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يساهم في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

إن الإشكالية الرئيسية السابقة تقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك استخدام لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة؟

- ما واقع القرارات المالية المتخذة في المؤسسة المينائية سكيكدة؟

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: فرضيات الدراسة

كمحاولة أولية للإجابة على الإشكالية الرئيسية ومختلف التساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسية:

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ملائمة تساهم في تلبية احتياجات متخذي القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية.

- الفرضيات الجزئية:

- يطبق نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة المينائية سكيكدة؛

- تعد القرارات المالية من أهم القرارات المتخذة بالمؤسسة المينائية سكيكدة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات محاسبية تتمتع بالخصائص النوعية من حيث الملائمة والموثوقية مما يساعد الإدارة على اتخاذ قراراتها بالشكل الذي يضمن لها تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة؛

- انعكاسات القرارات المالية على مستقبل المؤسسات؛

- الدور الذي يشغله كل من نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة وأثرهما على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على أهمية نظام المعلومات المحاسبي في مواكبة التطورات الحاصلة؛

- تحديد ماهية القرارات المالية ومدى إستراتجيتها ومساهمتها في خلق القيمة المضافة في المؤسسة؛

- التعرف على مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذها لقراراتها المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سادسا: دوافع ومبررات الدراسة

يعود اختيار الموضوع لعدة دوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي كالتالي:

- **أسباب ذاتية:**

– الميول الشخصي إلى الموضوع؛

– الرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المالية؛

– توافق الموضوع مع التخصص العلمي المدروس "مالية المؤسسة".

- **أسباب موضوعية:**

– الأهمية الحالية والمستقبلية التي يكتسيها موضوع الدراسة؛

– حاجة المؤسسات الجزائرية إلى نظام معلومات محاسبي فعال لترشيد قراراتها المالية خاصة بعد توجهها للانفتاح الاقتصادي.

سابعا: منهج وأدوات الدراسة

نظرا لمتطلبات الدراسة تم الاعتماد في الجزء النظري على المنهج الوصفي حيث احتوى كل من الفصل الأول والثاني على تبيان بعض المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية وما يمكن أن يصاحبهما من المفاهيم المرتبطة بهما، كما تم الاعتماد كذلك على المنهج التحليلي في تفسير مختلف المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام منهج دراسة حالة لمحاولة إسقاط النتائج النظرية على أرض الواقع وقد تم تطبيقه على إحدى أهم مؤسساتنا الاقتصادية الخدمية الجزائرية وهي المؤسسة المينائية سكيكدة، حيث اعتمدنا على تحليل مختلف الوثائق المتحصل عليها من المؤسسة المينائية سكيكدة إلى جانب استعمال أداة الاستبيان للتعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة وقد تم تحليل نتائجه باستخدام برنامج التحليل الإحصائي النسخة عشرون، وللحصول على بعض التوضيحات تم الاعتماد في ذلك على أداة المقابلة.

ثامنا: الدراسات السابقة

من أجل الإحاطة الجيدة بالموضوع تم الإطلاع على دراسات سابقة القريبة من موضوع دراستنا نذكر من بينها ما يلي:

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

1. حاج قويدر قورين بعنوان "**أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، وقد تم إسقاط هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تبني أنظمة معلومات محاسبية مستحدثة على تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج النظرية والميدانية إذ تمثلت أهم النتائج النظرية في تحول المحاسبة من مجرد أداة بسيطة إلى علم قائم بذاته له أسس وقواعد تحكمه، كذلك التوصل إلى أن المعرفة تعبر عن حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والقدرة على الحكم، وأن الميزة التنافسية ليست هدف نهائي بل وسيلة لتحقيق نجاح المؤسسة، في حين تمثلت أهم نتائج الدراسة الميدانية في أن بيئة الأعمال الجزائرية غير مستعدة لتبني فكرة المنافسة والتنافسية، وأن هناك نقص في استيعاب النظام المحاسبي المالي من طرف القائمين على عمل هذا النظام بسبب ضعف التكوين، كما تم التوصل إلى المؤسسات موضع الدراسة ليس لها ثقافة نظام المعلومات المحاسبي .

اقتصرت هذه الدراسة على التطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي في القطاع الصناعي فقط.

2. أحمد بوساق بعنوان "**أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية**" مذكرة ماجستير في الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، حيث تم إسقاط هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2011-2013، هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال تحديد أثر نسبة الاستدانة على كل من قرار الاستثمار ونسبة توزيع الأرباح في هذه المؤسسات، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة إلى أنه لكل مصدر من مصادر التمويل تكلفة خاصة، كما تم التوصل كذلك إلى هناك علاقة طردية قوية بين نسبة الاستدانة ونسبتي الاستثمار وتوزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إذ أنه كلما ارتفعت نسبة اعتماد المؤسسة على الديون ضمن تشكيلة الهيكل المالي كلما ارتفعت نسبة الاستثمار وتوزيع الأرباح فيها.

اقتصرت هذه الدراسة على قياس أثر الاستدانة على كل من قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح ولم تتطرق إلى أثرها على قرار التمويل.

3. عبد القادر عيادي بعنوان "**دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل**" مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،

الجزائر، 2007، حيث تم اسقاط هذه الدراسة على مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار امكانية استعمال نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسة الجزائرية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن اتخاذ قرار التمويل يتطلب دراسة وتحليل القوائم المالية والتقارير المحصلة من نظام المعلومات المحاسبي، كما تم التوصل كذلك إلى أن نظام المعلومات المحاسبي الموجود على مستوى المؤسسة هو نظام تقليدي يعتمد على المحاسبة العامة فقط لا يعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

اقتصرت هذه الدراسة على قرار التمويل ولم تتطرق إلى قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

4 .حناش حبيبة بعنوان "**دور نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2009، وقد تم اسقاط الدراسة على مركب تكرير البترول بسكيكدة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة الموجودة بين أنظمة المعلومات وعملية اتخاذ القرار داخل مركب تكرير البترول بسكيكدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مركب تكرير البترول بسكيكدة رغم امتلاكه لبعض أنظمة المعلومات إلا أنه لم يصل بعد إلى ادماج البيانات والنماذج والبرمجيات في نظام فعال لاتخاذ القرارات.

اقتصرت الدراسة على دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية بصفة عامة ولم تتطرق إلى القرارات المالية.

تاسعا: خطة الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى جزئين تسبقهم مقدمة عامة وتليهم الخاتمة العامة تتضمن النتائج المتوصل إليها والتوصيات التي تم الخروج بها إلى جانب بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محور للدراسة مستقبلا، إذ خصص الجزء الأول من هذه الدراسة إلى الجانب النظري والذي يتضمن فصلين، أما الجزء الثاني فخصص لاستعراض الجانب التطبيقي وذلك كالآتي:

– **الفصل الأول:** جاء بعنوان "الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي "وقد تضمن ثلاثة مباحث إذ تم التطرق في المبحث الأول إلى نظم المعلومات، في حين تضمن المبحث الثاني طبيعة نظام المعلومات المحاسبي، أما المبحث الثالث فشمل المعاملات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي من حيث مبادئ تصميمه وتكاليفه ثم تأثير التكنولوجيا عليه والمخاطر التي تواجهه وطرق أمنه؛

الفصل الثاني: جاء بعنوان "القرارات المالية ودور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذها" وقد تضمن كذلك ثلاثة مباحث، حيث احتوى المبحث الأول أساسيات اتخاذ القرار، في حين أن المبحث الثاني شمل مدخل إلى القرارات المالية من حيث المفهوم والخصائص والأنواع، أما المبحث الثالث فتضمن مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؛

الفصل الثالث: فخصص للدراسة الميدانية وقد تناول "نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة المينائية سكيكدة" وقد تضمن ثلاث مباحث، حيث تم تقديم عام بالمؤسسة المينائية سكيكدة في المبحث الأول، ثم تم التطرق في المبحث الثاني إلى سيرورة نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة، بينما في المبحث الثالث فقد تم عرض وتحليل نتائج الدراسة.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM



الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

يعد نظام المعلومات المحاسبي موردا اقتصاديا إستراتيجيا من موارد المؤسسات على مختلف أشكالها وذلك من خلال ما يوفره من معلومات هامة لجميع طوائف مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء كانوا مستخدمين خارجيين أو مستخدمين داخليين على مختلف مستوياتها لإدارة شؤونها بكفاءة وفعالية، فهو يحافظ على بقائها من خلال جمع وانتقاء وتخزين الكم الهائل من بياناتها، وبالتالي إذا أرادت المؤسسة ازدهارها فيجب التفوق على غيرها من خلال هذا المورد الاقتصادي الذي أضحى يشكل قيد أساسي من قيود نجاحها، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي من خلال النقاط التالية:

- مدخل إلى نظام المعلومات؛
- طبيعة نظام المعلومات المحاسبي؛
- أساسيات نظام المعلومات المحاسبي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات

يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار ومواجهة التغيرات التي يعرفها محيط المؤسسة للاستفادة من الفرص وتجنب الأخطار، لذا سنحاول في هذا المبحث الإلمام بهذا المفهوم من خلال تقديم عرض مختصر للنظام، المعلومات، ثم ننتقل إلى نظام المعلومات مع ذكر أهم وظائفه وأهميته.

المطلب الأول: عموميات حول النظام

سنحاول توضيح مصطلح النظام من خلال التعريف به، ذكر عناصره وأنواعه كالآتي:

1. تعريف النظام (System Definition):

في واقع الأمر تتعدد التعاريف الخاصة بالنظام من حيث المصطلحات إلا أنها تتفق من حيث المعنى ومن بين أهم التعاريف نذكر:

يعرف النظام أنه "مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة، وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق الأهداف"[1].

يعرف كذلك "مجموعة من الأنظمة الفرعية ذات العلاقات المرتبة المنتظمة أو العاملة في بيئة معينة لتحقيق الأهداف المرصودة"[2].

من خلال التعريفين المذكورين نستنتج أن النظام يتمثل في النقاط الآتية:

- النظام مجموعة من الأجزاء ويمكن أن يكون كل جزء نظام أي قد يحتوي النظام على عدة أنظمة فرعية؛
- عناصر النظام متكاملة فيما بينها؛
- تهدف مكونات النظام إلى تحقيق هدف مشترك أو أكثر.

[1] منير نوري، **نظام المعلومات المطبق في التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص63.

[2] فريد كورتل، حكيمة لحمر، **نظم المعلومات التسويقية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 59.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. عناصر النظام (System Elements) : يتكون النظام من العناصر الموالية[1]:

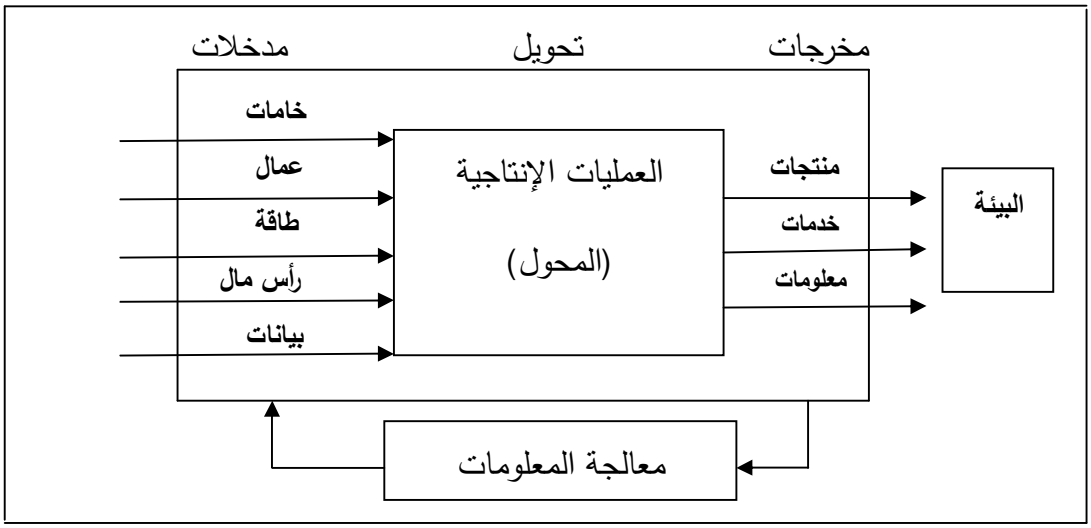
1.2. المدخلات (Inputs) : تمثل القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام، قد تكون ممثلة في مواد أولية، عمالة، رأس مال، معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى.

2.2. عمليات المعالجة "التشغيل" (Processing): هي العملية التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات قابلة للاستعمال.

3.2. المخرجات (Outputs): هي الناتج النهائي من النظام أو بالأحرى لعملية النشاط التحويلي وتعتبر إحدى غايات النظام، حيث تكون هذه المخرجات ذات قيمة أعلى من قيمة المدخلات، وتكون هذه المخرجات في صورة منتج، أو خدمة للمستهلك، أو معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات أو تستخدم كبيانات لنظام معلومات آخر.

4.2. التغذية العكسية (Feed Back): لأجل تحقيق الانتظام في فعاليات النظام والرقابة عليها لابد من وجود عنصر التغذية العكسية الذي يتولى مهمة المقارنة بين مخرجات النظام الفعلية وبين المخرجات المحددة مسبقا، إذ أن أية اختلاف بينهما يهتم باستخدام مدخلات جديدة أو إجراء تعديلات في عمليات المعالجة أو إعادة النظر في المخرجات المخططة على المخرجات المرغوبة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(1 -1): عناصر النظام



المصدر: سونيا محمد البكري، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الإشعاع للنشر،الاسكندرية، مصر، 2001، ص87

[1] المرجع السابق، ص ص61، 62.

3. أنواع النظم (Types of Systems):

يمكن تصنيف النظم كالآتي[1]:

1.3. من حيث طبيعة نشأة النظام:

1.1.3. النظم الطبيعية: هي من صنع الله عز وجل، وهذه النظم لا يتدخل الإنسان في صنعها أو تسييرها كنظام المجموعة الشمسية، الإنسان، الحيوان، وغيرها.

2.1.3. النظم البشرية: هي نظم صنعت ونفذت وضبطت بواسطة الإنسان، مثل نظم التعليم ونظم الصناعة والتجارة، والنظم السياسية والاقتصادية وغيرها.

2.3. من حيث العلاقات المتبادلة بين النظام وعناصر البيئة الخارجية:

1.2.3. النظم المفتوحة: وهو النظام الأكثر شيوعا، يتفاعل مع المتغيرات الخارجية بحيث أنه يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة.

2.2.3. النظم المغلقة: وهو نظام محدد لا يتفاعل مع أي عنصر خارجي وينحصر عمله تماما لما هو داخله، فهو نظام لا يتعامل مع البيئة فلا يؤثر فيها ولا يتأثر بها.

3.3. من حيث تكوين النظام:

1.3.3. النظم المادية: هي النظم الملموسة من أفراد ومعدات وآلات وغيرها.

2.3.3. النظم الفكرية: هي النظم الغير الملموسة كالنظم الفلسفية والعقائدية والإيديولوجية.

المطلب الثاني: مفهوم المعلومات

تعد المعلومات الركيزة الأساسية التي تساعد المؤسسة على اتخاذ قراراتها من جهة ومرآة عاكسة لواقعها المالي من جهة أخرى، سنتطرق في هذا المطلب الى التعريف بالمعلومات، توضيح أنواعها، ذكر مصادرها.

1. تعريف المعلومات (Information Definition):

تعد المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل فكثيرا ما يستخدم لفظ البيانات والمعلومات للدلالة على نفس المعنى إلا أن كلاهما مختلف عن الآخر في ظل نظام المعلومات وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

[1] سيد محمد جاد الرب، **نظم المعلومات الإدارية (الأساسيات والتطبيقات الإدارية)**، مطبعة العشري، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص 12، 13.

1.1. البيانات (Data): من بين التعاريف التي أسندت للبيانات نجد:

تعرف البيانات أنها "مواد وحقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي"[1].

كما تم تعريف البيانات أيضا "عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام غير المنظمة والمرتبطة بموضوع واحد ولا يستفاد منها في شكلها الحالي، إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح"[2].

من التعاريف المذكورة نستنتج أن البيانات هي معطيات تكتسي نوع من الغموض إن تركت على حالها دون معالجة.

2.1. المعلومات (Information): هناك العديد من التعاريف التي أسندت للمعلومات من بينها ما يلي :

تم تعريف المعلومات على أنها "البيانات التي تمت معالجتها عن طريق تحليلها وتنظيمها بشكل أعطى لها معنى ودلالة مما يسمح باستخدامها والاستفادة منها في أنشطة مختلفة"[3] .

أما الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) فعرفت المعلومات بأنها: "المعرفة المستقاة من تحليل البيانات التي تولد من الأنظمة "[4].

تعرف المعلومات كذلك: "البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلها، والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، أو القرارات التي يتم اتخاذها"[5].

من التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن المعلومات هي بيانات تمت معالجتها لمساعدة مستخدميها على اتخاذ قرارات صائبة.

مما تقدم نجد أن علاقة البيانات بالمعلومات هي علاقة متكاملة، ويتم التفريق بينهما حسب معيارين أساسيين[6]:

---

[1] ثناء على القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص9.

[2] ايمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الادارية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2004، ص24.

[3] بوزيد هجيرة سمية، **رهانات نظم المعلومات (التحول من الدور التقليدي إلى الاستراتيجي)**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21، جانفي 2013، ص25.

[4] حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص168.

[5] منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص63.

[6] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص12،13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أ. معيار الإضافة المعرفية:

يتم التمييز بين البيانات والمعلومات وفق هذا المعيار بالاعتماد على الشخص المتلقي (المستفيد)، فإذا ما أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، أما إذا لم تؤد البيانات أي إضافة معرفية لدى المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات.

ب. معيار الارتباط:

حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه من قبل المتلقي، فإن ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى لذلك كثير ما يطلق على البيانات اسم "المعلومات الكامنة" فعلى سبيل المثال عندما تقرأ ميزانية إحدى الشركات فإنها تبقى عبارة عن بيانات بالنسبة لك أما عندما ترغب باتخاذ قرار بالاستثمار في هذه الشركة فإن هذه البيانات تتحول إلى معلومات سوف تساعدك في اتخاذ القرار الرشيد.

كذلك يمكن المقارنة بين البيانات والمعلومات وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1 -1): المقارنة بين البيانات والمعلومات

البيانات	المعلومات
تمثل أرقاما أو أعداد غير مفسرة	تمثل أرقاما أو أعداد مفسرة
تمثل مدخلات النظام	تمثل مخرجات النظام
لا يمكن اتخاذ قرار بناء عليها	يمكن أن يتخذ قرار بناء عليها
غير تامة المعالجة بواسطة النظام	تامة المعالجة بواسطة النظام

المصدر: عبد الحكيم سليماني، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات مالية (مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013/2012، ص70.

2. أنواع المعلومات ومصادرها (Types and Sources of Information):

في إطار نظام المعلومات يتنوع محتوى المعلومات وهدفها وتختلف حسب ارتباطها بالموضوع المتعلقة به والمصدر المستقاة منه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1.2. أنواع المعلومات (Types of Information):

يمكن تصنيف المعلومات حسب المعايير التالية[1]:

1.1.2. معلومات إنجازية: المعلومات التي يحتاجها الإداري في اتخاذ قرار وانجاز عمل أو مشروع مثل اتخاذ قرار بتعيين موظف أو شراء جهاز.....الخ.

2.1.2. معلومات إنمائية: المعلومات التي يحتاجها الإداري في تطوير وتنمية القدرات وتوسيع المدارك في مجال العمل والحياة، مثل المعلومات التي يتلقاها المتدربون من الدورات التدريبية.

3.1.2. معلومات تعليمية: المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسة التعليمية كالجامعات والمعاهد والمدارس.

4.1.2. معلومات إنتاجية: المعلومات التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة بشكل أحسن.

كما أن هناك من يصنف المعلومات وفق المعايير الآتية[2]:

- **درجة الرسمية** :

وفقا لدرجة الرسمية هناك معلومات رسمية وهي كل المعلومات التي تخرجها وتقدمها نظم المعلومات داخل المنظمة، أما المعلومات غير الرسمية فهي التي تأتي من خارج نظم المعلومات الخاصة بالمنظمة.

- **مصدر المعلومات**:

وفقا لمصدر المعلومات فإما أن تكون المعلومات داخلية ناتجة عن عمليات المؤسسة، أو خارجية ناتجة عن بيئة المؤسسة، كما يمكن تصنيف المعلومات حسب هذا المعيار إلى معلومات أولية يتم جمعها لأول مرة أو معلومات ثانوية قامت المنظمة أو طرف أخر بجمعها وتخزينها.

[1] علاء السالمي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص15.

[2] منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص68.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2.2. مصادر المعلومات (Sources of Information):

بشكل عام تنقسم مصادر المعلومات إلى[1]:

1.2.2. مصادر ثانوية: هي المعلومات التي يتم تجميعها وتجهيزها في أوقات سابقة من قبل جهات أخرى وتم تعميمها لتكون جاهزة للاستخدام، ومن هذه المصادر المعلومات الموجودة في المراجع والكتب والدوريات الموجودة في المكتبات العامة والخاصة، ودور النشر ومراكز البحث.

2.2.2. مصادر أولية: هي المعلومات التي يتم تجميعها وتجهيزها عند الطلب واختبارها وتعميمها من قبل الجهة التي تحتاج لهذه المعلومة أو مكلفة بإعدادها، ومن هذه المصادر هي المصادر الميدانية لجمع المعلومات مثل الملاحظة الشخصية، الاستقصاء، التجربة، والاختبار.

3.2.2. الأنترنت: شبكة عالمية مفتوحة تجعل المشترك قادرا على الوصول إلى آلاف المصادر والخدمات في مجال المعلومات.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات

من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات أصبح لزاما على المؤسسة تبني نظام المعلومات.

1. مفهوم نظام المعلومات (IS Concept):

تختلف التعاريف المقدمة لنظام المعلومات باختلاف الخلفية العلمية والعملية لمقدميها ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف نظام المعلومات أنه: "آلية وإجراءات منظمة، تسمح بتجميع، تصنيف، فرز البيانات ومعالجتها ومن ثم تحويلها إلى معلومات يسترجعها الانسان عند الحاجة ليتمكن من انجاز عمل أو اتخاذ قرار[2].

يعرف كذلك أنه: "توليفة من مكونات معلوماتية (آلات، برامج، شبكات، قواعد البيانات)، وإدارية (إجراءات قواعد مرتبطة بالقرارات والعمليات في المؤسسة)، بشرية (الأفراد المستخدمين والمستفيدين) تعمل

[1] ايمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص26.

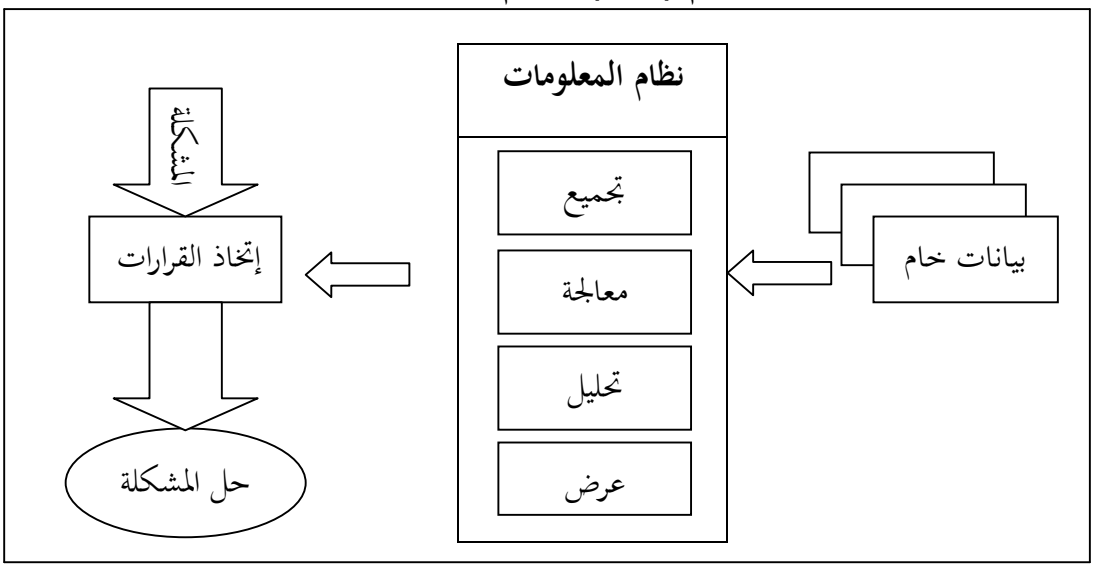
[2] فؤاد الشرابي، **نظم المعلومات الادارية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص54.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بتناسق وتفاعل على حجز، تخزين، معالجة، بث، وإيصال المعلومات[1]، لدعم عمليات صنع القرارات الكفؤة والرقابة من طرف مسيري المؤسسات أو مختلف الهيئات لإقليم معين وفي زمن معين "[2].

من التعريفين السابقين يمكن استنتاج أن نظام المعلومات مجموعة موارد مادية وبشرية تقوم بتحويل البيانات الى معلومات لتحقيق أهداف المؤسسة، ويمكن التعبير عن ذلك وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (1 -2) : نظام المعلومات



المصدر: محمد أحمد حسان، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص20.

مما تقدم نجد أن الهدف الرئيسي لنظم المعلومات يتمثل في تزويد المستخدمين بالمعلومة الضرورية بالكمية والنوعية الملائمة وفي الوقت المناسب، ولتحقيق أهدافها يتطلب منها القيام بمجموعة من الوظائف.

2. وظائف نظام المعلومات (Function of IS):

تتمثل الوظائف التي تقوم بها أنظمة المعلومات فيما يلي[3]:

1.2. جمع البيانات: تعمل أنظمة المعلومات على جمع البيانات التي يتم الحصول عليها من كل مصادرها الداخلية والخارجية، ثم تقوم بتحليلها، تحديد واختيار البيانات اللازمة، وتنقيتها لتجنب نوعية البيانات الرديئة.

2.2. **المعالجة:** تتعرض البيانات التي يتم ادخالها إلى أنظمة المعلومات لمجموعة من العمليات مثل الفرز،

[1] بوزيد هجيرة سمية، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] زوبيدة محسن، محمد محسن بن قرينة، **نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدوغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة**، مجلة الباحث، عدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص124.

[3] حبيبة حناش، **دور نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية(دراسة حالة مركب تكرير البترول سونطراك)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص ص 26، 27.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والتصنيف والتشخيص، وذلك للحصول على معلومات مناسبة تساعد متخذ القرار على مواجهة المشاكل التي قد يتعرض لها.

3.2. التخزين: يتم تخزين البيانات والمعلومات في نظام المعلومات بشكل منظم بالاعتماد على نماذج وترتيبات لتسهيل الحصول أو الرجوع إليها عند الحاجة، وتتوقف طريقة الحفظ على نوع التكنولوجيا المتاحة.

4.2. الرقابة: وتعني الإجراءات والقواعد التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات، وذلك بالحصول على معلومات دقيقة وصحيحة.

5.2. التغذية العكسية: تهدف إلى تقييم عمل النظم، القيام بعمليات التصحيح في حالة وجود عيوب من خلال إجراء تعديلات على مدخلات النظم، وكل ذلك من أجل توفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين.

6.2. الاتصال: يمكن من خلاله نشر المعلومة إلى الأفراد الذين يحتاجون إليها في الوقت وبالشكل المناسبين حتى يتسنى لهم أداء وظائفهم أو نشاطاتهم على أكمل وجه.

3. أهمية نظام المعلومات (Importance of IS) :

إن الاستخدام الفعال لنظم المعلومات يمكنه مساعدة الشركات على تحقيق المنافع التالية[1]:

- خدمة أفضل ومنتجات ذات جودة أعلى؛
- ميزة تنافسية؛
- أخطاء أقل ودقة أكبر؛
- كفاءة وإنتاجية أكثر؛
- فرص أكبر وتكاليف أقل؛
- صنع قرارات مالية أفضل.

[1] نبيل محمد مرسي، **نظم المعلومات الإدارية(الحاسب الآلي -الإتصالات –الشبكات -الأنترنت -قواعد البيانات -تحليل -تقييم -مراقبة -صور حية)**، المكتب الجامعي الجديد، **الاسكندرية**، مصر، 2006، ص36.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: طبيعة نظام المعلومات المحاسبي

تعد المحاسبة من أقدم التطبيقات في معالجة العمليات المالية والاقتصادية ونظرا لأهميتها تطورت عبر الزمن من تسجيل مبادلات بين الأفراد بهدف التذكير إلى أداة إثبات، ثم إلى نظام معلومات يمتد دوره إلى الإعلام عن الوضعية المالية للمؤسسة، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف نظام المعلومات المحاسبي تبيان خصائصه ومقوماته ثم ننتقل بعد ذلك إلى أهدافه وأهميته.

المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات

قبل التطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي يتوجب علينا إيضاح مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات[1]:

من المتفق عليه أن هناك العديد من الفئات أو الجهات التي ترتبط في تعاملاتها مع المؤسسة بعلاقات ذات مصلحة مادية يتحتم عليها اتخاذ العديد من القرارات بشأن هذه التعاملات، كما يمكن تصنيف المستفيدين من المعلومات المحاسبية إلى مستفيدين داخلين وخارجين، وكل فئة من هذه الفئات تعلم جيدا عند اتخاذها القرار المناسب بأن أساس اتخاذ القرار الرشيد هو المعلومات المتاحة بشأن المؤسسة، وتقدم المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية معلومات مفيدة لكافة مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء كان المستخدمين من ذوي المصلحة المباشرة أو غير المباشرة، فتخصص المحاسبة المالية بتوفير وتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية ذات العلاقة بالمؤسسة مثل الدائنون والمستثمرون والبنوك والمؤسسات الحكومية، أما المحاسبة الإدارية فتهتم بتوفير معلومات ملائمة لمختلف المستويات الإدارية (العليا،الوسطى،التنفيذية) لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.

فالمحاسبة كنظام تتكون من ثلاثة أجزاء[2]:

- **المدخلات** : تتمثل في البيانات التي تتدفق خلال نظام المعلومات المحاسبي وتأتي من ثلاثة مصادر يتمثل أولها في الأنشطة الاقتصادية مع الأفراد أو الأنظمة الأخرى بالمؤسسة، مثل الإيداعات والسحب من الحسابات الجارية في بنك تجاري أو تحصيل الأقساط ودفع التعويضات في شركة تأمين أما المصدر الثاني فيتمثل في أنشطة المؤسسة الداخلية مثل دفع المرتبات للعاملين أو استخدام الموارد الموجودة بالمؤسسة، أما المصدر الثالث

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص28.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2009، ص ص 57،58.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فيتمثل في التغذية العكسية والتي تتمثل في ناتج القرارات الإدارية السابقة والتي قد تفيد في تحسين كفاءة العمليات في الدورات التالية.

- **تشغيل البيانات**: تتمثل في العمليات الخاصة بتحويل البيانات إلى معلومات من خلال تجميع المعلومات من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، تصنيفها، ترتيبها وفقا لأساس معين كترتيب فواتير المشتريات وفقا لرقم حساب العميل، تلخيصها من خلال إضافة مجموعة من البيانات وغرضها في تقرير واحد لإعطاء فكرة إجمالية لمستخدمي البيانات عن أنشطة معينة، إجراء العمليات الحسابية كاحتساب أقساط الإهتلاك، تخزين البيانات في ملفات خاصة تمهيدا لاستخدامها في الوقت المناسب، استرجاعها من الملفات الخاصة لاستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها.

- **المخرجات**: تتمثل في التقارير والقوائم المحاسبية التي ينتجها النظام وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي وقد تكون هذه التقارير لأطراف خارج المؤسسة أو داخلها.

مما تقدم يساعد على وضع تعريف لنظام المعلومات المحاسبي.

1. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي (AIS Concept):

من أجل توضيح نظام المعلومات المحاسبي نقدم التعاريف التالية:

يعرف نظام المعلومات المحاسبي أنه: "الجزء الأساسي من نظم المعلومات الادارية داخل الوحدة الاقتصادية، يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر داخلية وخارجية لهذه الوحدة، يتم تشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية "[1].

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي كذلك" مجموعة من المكونات تمثل الوسائط الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض، لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية في شكل قوائم مالية"[2].

---

[1] علي بن ثابت، سوالم صلاح الدين، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ماي 2013، ص105.

[2] عبد القادر عيادي، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار التمويل (حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2008/2007، ص13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يعرف أيضا: "ذلك الجزء من نظام المعلومات الكلي الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين واسترجاع البيانات الكمية، النقدية، غير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم"[1].

من التعاريف السابقة نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن:

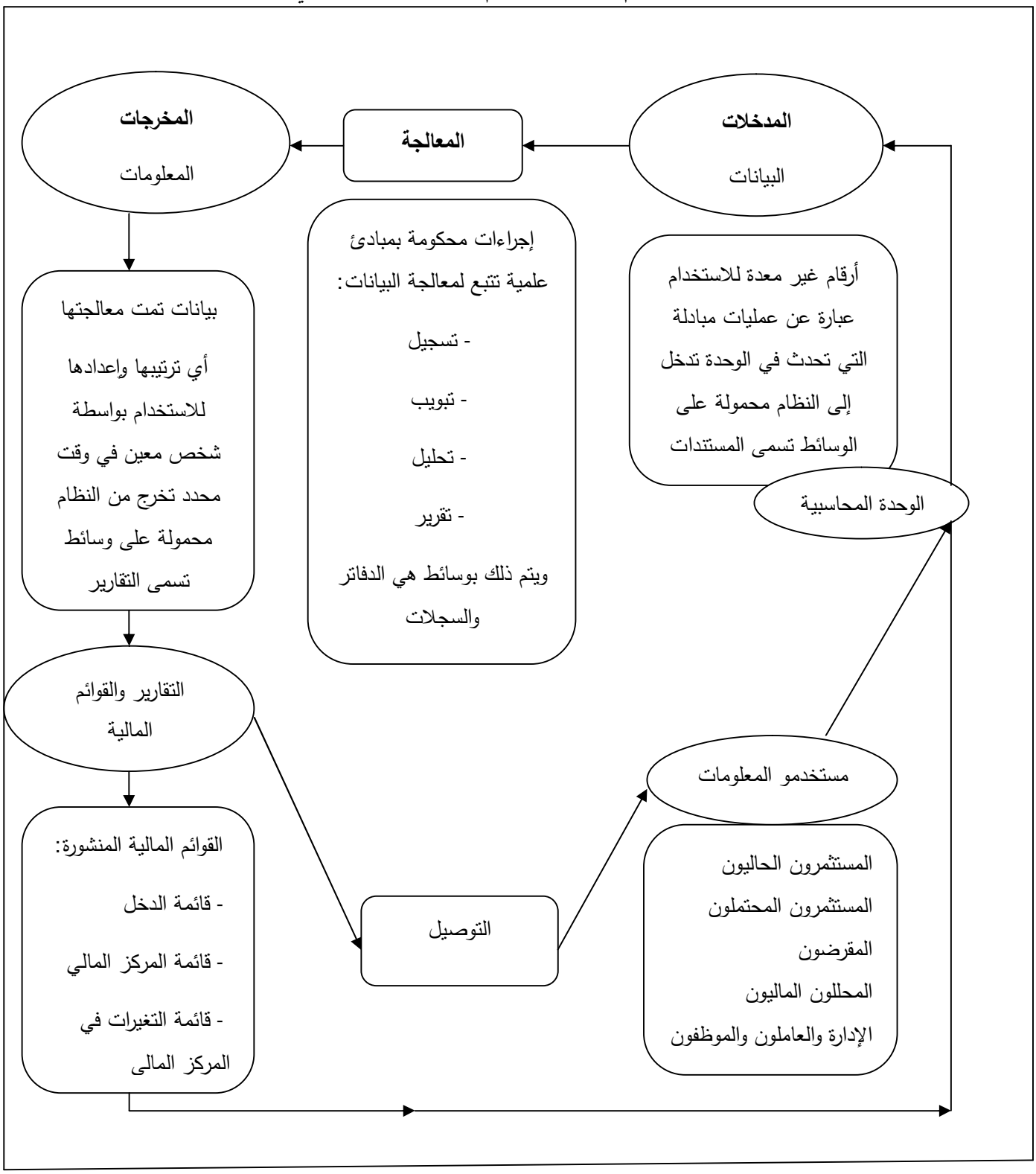
- نظام فرعي من نظام المعلومات الكلي، وهو بدوره يتكون من أنظمة فرعية؛
- الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والمحاسبية من خلال جمع، تبويب، معالجة البيانات في شكل تقارير وقوائم مالية؛
- الجهة المختصة بتوصيل المعلومة إلى أطراف داخلية وخارجية لاتخاذ مختلف القرارات.

ويمكن التعبير عن نظام المعلومات المحاسبي وفق الشكل الموالي:

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص69.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (1 - 3): نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: ثامر صبري وآخرون، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي اللإلكتروني**، مجلة علوم انسانية، العدد45، السنة السابعة، 2010، ص5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

يتوفر نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من الصفات تميزه عن غيره من النظم ويمكن عرض هذه الخصائص على الوجه التالي[1]:

- نظم المعلومات المحاسبية موجهة أساسا للتعامل مع النقود حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية ولذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المؤسسة؛

- تسجيل العمليات المحاسبية وفقا لنظام القيد المزدوج (Double Entry System)؛

- يتم إعداد ميزان المراجعة (Travel Balance) للتأكد من صحة التسجيل بدفتر اليومية والترحيل مع العلم بأن توازن ميزان المراجعة لا يعد دليلا قاطعا على صحة العمليات؛

- يستخدم دليل الحسابات (Chart of account) حيث أن تواجد لغة محاسبية متجانسة ومتداولة بين جمهور المحاسبين تسهل التفاهم والتعاون بينهم؛

- تعتبر نظم المعلومات المحاسبية ذات طبيعة دورية (Cyclural System) حيث يتم موازنة العمليات على أساس دوري؛

- تهتم نظم المعلومات المحاسبية بالبيانات التاريخية؛

- تقدم نظم المعلومات المحاسبية تقارير محاسبية.

3. مقومات ومبادئ نظام المعلومات المحاسبي:

عند تصميم النظام المحاسبي لأي مؤسسة بصرف النظر عن حجمها ومجال نشاطها لابد من توافر بعض المقومات والمبادئ ومن أهمها ما يلي:

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص98.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1.3. مقومات نظام المعلومات المحاسبي:

تتمثل مقومات نظام المعلومات المحاسبي في الآتي[1]:

1.1.3. الوحدة المحاسبية (Account Unit): أي الوحدة الاقتصادية التي يراد وضع نظام محاسبي لها وبيان شكلها القانوني (شركة فردية، شركة تضامن، شركة مساهمة) بالإضافة إلى تحديد مجال نشاطها حيث أن الحجم ونوع النشاط يؤثران على تصميم النظام النهائي.

2.1.3. الوثائق والمستندات (Documents and Vouchers): تتمثل في النماذج والأوراق والفواتير المتعلقة بالعمليات المالية من حيث المبالغ والأطراف التي تأثرت بها وتاريخ حدوثها، وتعتبر المستندات من مدخلات نظام المعلومات المحاسبي وهي في غاية الأهمية لأن سلامتها تعني سلامة المراحل الأخرى في النظام.

3.1.3. الدفاتر والسجلات (Books and Records): وهي عبارة عن مجموعة الدفاتر والسجلات (دفتر اليومية، دفتر الأستاذ) حيث يتم بهذه الدفاتر إثبات وتسجيل القيود وتبويبها.

4.1.3. أنظمة الضبط والرقابة (Control Systems): وتحقق وظيفة الرقابة والضبط على البيانات هدفان رئيسيان هما:

أ. حماية أصول المؤسسة وممتلكاتها من الضياع؛

ب. التأكد من حسن سير وتيرة الأعمال بدقة .

وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات تتمثل في عملية الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمة السر، وهذه الإجراءات تهدف إلى التقليل من الأخطاء والغش أو منعها وهذا يتطلب وجود نظام رقابة داخلية سليم قائم على وجود تنظيمي جيد.

5.1.3. أفراد مؤهلين (Employees): إن تنفيذ الأعمال والإجراءات المحاسبية تحتاج إلى وجود أفراد مؤهلين وقادرين على إدامة الدفاتر والسجلات وتشغيل النظام بشكل يساعد على معالجة العمليات المالية وتوفير معلومات وتوصيلها للجهات المستفيدة منها لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين (الداخلين والخارجين).

[1] المرجع السابق، ص ص، 29،30.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3.2. مبادئ نظام المعلومات المحاسبي الفعال:

حتى يحقق نظام المعلومات المحاسبي الفعالية لابد من اشتماله على جملة مبادئ من بينها نذكر[1]:

1.2.3. مبدأ التكلفة المناسبة: يتمثل في توفير معلومات بتكاليف تتلاءم مع امكانيات المؤسسة المالية.

2.2.3. مبدأ الثبات في اعداد التقارير: ويقصد بذلك أن تكون التقارير معدة بطريقة واحدة في كل الدورات حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

3.2.3. مبدأ الهيكلة: أي مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خطوط السلطة والمسؤولية في تدفق المعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبي.

4.2.3. مبدأ المرونة: أي امكانية التعديل أو الاضافة حسب الظروف التي تواجه المؤسسة.

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي ووظائفه

يمكن التمييز أنه لا يمكن أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي الغرض والهدف المراد منه لولا مكوناته ووظائفه التي تتلاءم مع أهداف النظام ككل.

1. مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يمكن استعراض أهم المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي المتمثلة في[2]:

1.1. وحدة تجميع البيانات (Data collection Unit):

وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها في النظام.

كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة، فالقرارات غير الروتينية مثل الميزانية الرأسمالية وقرارات الصنع أو الشراء تحتاج أيضا هي الأخرى إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها بينما القرارات الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتينية كذلك.

---

[1] أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001، ص ص58، 59.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 59، 60.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2.1. وحدة تشغيل البيانات (Data processing Unit):

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

3.1. وحدة تخزين واسترجاع البيانات (Storing & retrieval Unit):

تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

4.1. وحدة توصيل المعلومات "قنوات المعلومات" (Data Transmission Unit):

هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات، وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض والإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

2. وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

تعتمد العديد من المؤسسات على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قراراتها وإتاحة الفرصة لتحسين خدمة الزبائن وتطوير عمليات التخطيط والرقابة ويمكن تلخيص وظائف نظام المعلومات المحاسبي في[1]:

1.2. وظائف نظام المعلومات المحاسبي من حيث الهدف:

يمكن تصنيف وظائف نظام المعلومات المحاسبي من حيث الهدف التي تسعى المؤسسة لتحقيقه إلى:

1.1.2. وظيفة التوثيق: هي الوظيفة الأقدم في وظائف نظام المعلومات المحاسبي، وتنحصر هذه الوظيفة في تسجيل وتبويب كل الأحداث الاقتصادية التي تحدثها المؤسسة ومعالجة البيانات الناتجة عنها.

2.1.2. وظيفة الإعلام: مع التطور الاقتصادي تطورت وظائف المؤسسة حيث أصبح دور نظام المعلومات المحاسبي لا يقتصر على التوثيق فقط، إنما أصبح له دور إعلامي مهم جدا على مستوى المؤسسة أو في

[1] حاج قويدر قورين، **أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013/2012، ص62.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المحيط الخارجي، بحيث أصبح يستعمل في عمليات الرقابة والتنبؤ والتخطيط ضمن المؤسسة وكذلك من أجل المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم الأداء.

2.2. وظائف نظام المعلومات المحاسبي من حيث آلية العمل:

يمكن تقسيم وظائف نظام المعلومات المحاسبي حسب آلية العمل إلى:

1.2.2. تجميع البيانات الاقتصادية: تتكون مهمة تجميع البيانات من مجموعة الإجراءات والخطوات مثل التعرف على البيانات الاقتصادية المرتبطة بالمعاملات وقياسها وتسجيلها على المستندات، فإذا كانت المعاملات الاقتصادية هي نتاج سلعة ما فيجب التعرف على هذه السلع ووحدة قياسها وكيفية تنفيذ هذه القياسات في نماذج المستندات التي تم تصميمها لهذا الغرض، وبعد ذلك تراجع هذه البيانات وتصحح أخطاء القياس وأخطاء التسجيل إن وجدت.

2.2.2. معالجة البيانات: يقصد بها الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات من البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية مفيدة لمستعمليها، ومن بين الإجراءات التي تتم في هذه الخطوة:

- تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مثل بيانات خاصة بالمبيعات أو المشتريات أو بالإنتاج أو شؤون العاملين؛

- نسخ ونقل البيانات في الدفاتر والمستندات ووسائط التخزين الأخرى، مثل تسجيل الأحداث في دفتر اليومية؛

- تبويب البيانات أو تنظيمها طبقا لمعايير معينة مثل تبويب المبيعات حسب الأصناف المباعة أو حسب المناطق الجغرافية؛

- تجميع البيانات ذات الطبيعة الواحدة مع بعضها البعض، مثل تجميع بيانات كميات مخزون من الأصناف المتشابهة والموجودة في مخازن مختلفة أو مناطق مختلفة للحصول على إجمالي الكمية المتاحة؛

- دمج البيانات مع بعضها البعض كدمج قوائم الأصناف المبيعة مع قوائم أسعار هذه الأصناف من أجل حساب قيمة الأصناف المباعة؛

- تلخيص البيانات مثل الحصول على رقم إجمالي المبيعات خلال اليوم.

3.2.2. مراقبة البيانات: تتضمن وظيفة مراقبة البيانات وظيفتين أساسيتين تتمثل الأولى في حراسة البيانات وحمايتها بوصفها إحدى أصول المؤسسة، والثانية التأكد من أن البيانات التي تم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وشاملة ويتم معالجتها بطريقة صحيحة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4.2.2. إنتاج المعلومات المحاسبية: تشتمل هذه الوظيفة على تلك الخطوات والإجراءات اللازم إتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات المحاسبية منها، وتكون هذه المعلومات إما في شكل تقارير أو قوائم مالية.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي

يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة، أما أهميته فتكمن في تلبية احتياجات المستخدمين سواء الداخليين أو الخارجيين عن طريق هذه المعلومات.

1. أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن تلخيص أهم أهداف هذا النظام فيما يلي[1]:

1.1. توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية: ينجر عن المعاملات اليومية التي تجريها المؤسسة مجموعة من الأحداث يطلق عليها بالعمليات المحاسبية مثل بيع المنتجات، استلام نقديات من العملاء، دفع شيكات إلى الموردين...إلخ، هذه العمليات تتطلب تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، وهكذا يتوفر لدى المؤسسة معلومات يومية متواصلة تمكنها من إنجاز المهام والعمليات الجارية اليومية.

2.1. توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار: تتخذ المؤسسة خلال مسيرتها مجموعة من القرارات التشغيلية، التكتيكية والاستراتيجية، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية التي تدعم هذه القرارات من خلال المعلومات المحاسبية التي تقدمها في شكل تقارير وقوائم مالية باعتبار أن جل هذه القرارات في المؤسسة لها أثر مالي يجب تحليله وقياسه في الحاضر والمستقبل.

3.1. المساعدة على تقييم العمل الإداري: يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة هامة توفر المعلومات اللازمة التي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري في المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين، الموردين، الجهات الحكومية...إلخ، وخصوصا المسيرين من أجل تقييم مدى كفاءة وفعالية الأداء الإداري في المؤسسة أي مدى تحقيق الإدارة للأهداف المسطرة وفق الإمكانيات المتاحة أو مدى قدرة المؤسسة على استغلال الموارد المتاحة بفعالية لتحقيق الأهداف المسطرة.

[1] هشام أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 34، 35.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

إن نظم المعلومات المحاسبية تضيف قيمة للمؤسسة بتوفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب وتتجسد أهميتها فيما يلي[1]:

1.2. تحسين النوعية وتخفيض التكاليف للمنتجات أو الخدمات: إن نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يكون أداة مراقبة وفحص للمكائن حيث يستطيع العاملون على المكائن أن يكونوا على علم بشكل آلي عندما تكون العمليات خارج حدود النوعية والمواصفات المطلوبة مما يساعد على الحفاظ على نوعية المنتج وتخفيض مقدار التلف في المواد وتخفيض تكلفة إعادة العمل مرة ثانية.

2.2. تحسين الكفاءة: إن نظام المعلومات المحاسبي المصمم بشكل جيد يساعد في تطوير وتحسين كفاءة العمليات من خلال توفير المعلومات المحاسبية وبالوقت المناسب، فمثلا إن التوجه إلى طريقة الإنتاج في الوقت المحدد يتطلب معلومات حديثة ودقيقة أول بأول عن مخزون المواد الأولية وموقعها .

3.2. تطوير عملية اتخاذ القرارات: يستطيع نظام المعلومات المحاسبي أن يجهز عملية اتخاذ القرارات بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب فعلى سبيل المثال إن تجميع بيانات عن المستهلكين لإحدى منتجات وحدة اقتصادية معينة وبشكل دقيق ويومي سيسهل عملية اتخاذ القرارات من قبل مدراء البيع إذ أن ذلك سيمكنهم من تحليل توجهات المبيعات بشكل أفضل وكذلك التعرف بشكل سريع للأسباب الداعية إلى حالات التغير في المبيعات، وبالتالي السعي إلى التعديل الإداري لتصحيح تصرفات البيع بما يتلاءم مع تلك المتغيرات.

4.2. تحقيق ميزة تنافسية: يمكن أن يساهم نظام المعلومات المحاسبي بالمعرفة والخبرة إلى تحسين العمليات وتوفير ميزات تنافسية لأنه جزء من البنية التحتية للمؤسسة، ولأنه يساعد مصمم النظام والمحاسبون والمشاركون في وضع التصميم من التعرف على أغلب أنشطة المؤسسة مما يكسبهم معرفة وخبرة تؤول في النهاية إلى تطوير العمل وتوفير ميزة تنافسية.

على خلاف نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة التي تخدم الأطراف الداخلية فقط، فإن نظام المعلومات المحاسبي يخدم عدة أطراف خارج وداخل المؤسسة نذكر منها:[2]

[1] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 44، 45.

[2] حاج قويدر قورين، مرجع سبق ذكره، ص62.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **ملاك المؤسسة:** يوفر هذا النظام لملاك المؤسسة معلومات ضرورية عن الوضعية الحالية والمستقبلية للمؤسسة من خلال تمكينهم من معرفة أصولها والأرباح الحالية والمتوقع تحقيقها، والتعرف على الديون والالتزامات لتي يجب الوفاء بها، والاحتياطات المكونة.
- **حملة السندات:** يتقاضى حملة السندات دخلا ثابتا يتمثل في الفائدة، لذلك يهتمون بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية وتوليد الأرباح المستقبلية.
- **الدائنون والمصارف:** هم الأشخاص المعنويون والطبيعيون الذين يمولون المؤسسة مثل الموردين في المدى القصير أو البنوك في المدى الطويل، فنظام المعلومات المحاسبي يوفر لهؤلاء المعلومات الضرورية التي تمكنهم من الإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها القصيرة والطويلة الأجل.
- **الجهات الحكومية:** يمثل هذا النظام مصدرا مهما بالنسبة لبعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب، فمن خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام تستطيع مصلحة الضرائب مثلا تحديد الوعاء الضريبي.
- **العملاء:** من خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام يستطيع العميل أن يعرف مع من يتعامل وما هي وضعية المتعامل معه، وبالتالي ما هي درجة الثقة التي يمنحها للمؤسسة.
- **الإدارة:** تستخدمه الإدارة في اتجاهات مختلفة ولعدة أهداف مثل:

- قياس مدى نجاعة النشاط التنظيمي الذي تمارسه، وتكاليف الأنشطة المختلفة للمؤسسة؛

- تحديد الكفاية النسبية لكل قسم من أقسام المؤسسة؛

- الرقابة على عمليات المؤسسة، والمساعدة في وضع خطط مستقبلية وإعداد الموازنات التقديرية؛

- الحكم على قوة أو ضعف المركز المالي للمؤسسة.

- **العمال ونقابة العمال:** حيث يوفر هذا النظام معلومات تهمهم في المطالبة ببعض الحقوق الاجتماعية كالعلاوات والمكافآت، رفع الأجور...إلخ.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي

يشغل نظام المعلومات المحاسبي أهمية في أنظمة التسيير في أي مؤسسة نظرا لما يوفره من معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، وقد ساعد التطور التكنولوجي في تصميم أنظمة محاسبة راقية في مستوى تحقيق طموحات المستخدمين، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من مبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبي، كيفية المعالجة فيه، ثم ننتقل إلى تأثير التكنولوجيا عليه.

المطلب الأول: تصميم نظام المعلومات المحاسبي وتكاليفه

حتى يكون نظام المعلومات المحاسبي فعال لابد من الارتكاز على جملة مبادئ عند تصميمه وموازنة تكاليفه مع فوائده.

1. مبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبي:

يقصد بتصميم نظام المعلومات المحاسبي "ترتيب الأجزاء والمكونات والنظم الفرعية في هيكل متكامل وبطريقة تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة للنظام"[1].

فعملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية تحكمها مجموعة من المبادئ الرئيسية التي يجب على مصمم النظام أن يعمل على تحقيقها وتتمثل في:

1.1. مبدأ تكامل عمليات المنظمة وارتباط أقسامها: يجب أن يتم التصميم ليشمل كل عمليات المنظمة من حيث المحتوى والوقت وعدد النسخ المطلوبة لينسجم مع متطلبات كل الأقسام والعمليات ذات العلاقة بهذه العملية، لأن المنظمة تتكون من مجموعة من الإدارات والأقسام التي تعمل بشكل مشترك من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة وهي مترابطة فيما بينها، فمثلا نجد قسم الإنتاج يطلب من قسم المشتريات شراء الأصناف والكميات من المواد التي يحتاجها، ومن أجل تحقيق هدف تدفق التقارير والبيانات بين أقسام وإدارات المؤسسة بحيث تؤدي للمستفيدين الوفرة المناسبة من البيانات والمعلومات بالدقة المطلوبة والوقت المناسب يجب أن تتسع نظرة المصمم لتشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة بأكملها، فلتحقيق ذلك لابد أن ينظر إلى نظام المعلومات المحاسبي على أنه كل العناصر والعلاقات العاملة على معالجة المعلومات ضمن المؤسسة لأجل مساندة الإدارة

[1] محمود ابراهيم السجاعي، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2010، ص ص 199، 200.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والمستفيدين في أداء أعمالهم، ولتحقيق المؤسسة التدفق السليم للبيانات المطلوبة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف لابد من ترابط عمليات المنظمة وأقسامها ويتطلب تدفق المعلومات وانسيابها تحقيق[1]:

- التكامل الأفقي: هو تدفق البيانات والمعلومات في المستوى الإداري الواحد؛
- التكامل العمودي: هو تدفق البيانات والمعلومات بين المستويات الإدارية الدنيا والمستويات الإدارية العليا في المؤسسة.

2.1. مبدأ كتابة البيانات والمستندات مرة واحدة: يقصد بمبدأ كتابة المستندات مرة واحدة أنه عند الحاجة إلى عدة نسخ من المستند الواحد عدم اللجوء إلى كتابة كل نسخة من هذا المستند بشكل مستقل، وإنما استخدام الصور الكربونية عند إعداد المستند الأصلي أو اللجوء إلى التصوير.

ترجع أهمية هذا المبدأ الى طبيعة تسلسل إجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية، إذ يجب توفر مستندات التسجيل لدى أكثر من شخص في وقت واحد (ماسك دفتر اليومية، ماسك دفتر الأستاذ العام، ماسك دفتر الأستاذ المساعد)، السجلات المختلفة، ويعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي يلتزم بها مصمم النظام للمساعدة في تحقيق تكامل عمليات المؤسسة والحصول على بيانات محاسبية تتوافر فيها الدقة والسرعة وبأقل التكاليف لأنه يحقق المزايا التالية[2]:

- **يؤدي إلى زيادة الدقة والصحة في إعداد البيانات المحاسبية**: حيث نجد أن كتابة البيانات مرة واحدة سوف يستبعد الى حد كبير حدوث أخطاء في تدوين البيان المحاسبي، على عكس الحال لو تمت كتابة المستند عدة مرات.
- **يحقق سرعة أفضل:** إن كتابة البيانات أو المستند مرة واحدة يوفر الوقت والجهد المبذولين، فضلا عن أنه يتيح فرصة تسجيل العمليات في دفتر اليومية والأستاذ في وقت واحد وبالتالي حصول المؤسسة على التقارير في وقت أسرع.
- **يزيد فعالية النظام:** إن كتابة البيانات مرة واحدة على المستندات يخفض تكاليف تشغيل النظام.

[1] نواف محمد، عباس الرماحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ، 2009، ص ص 44،43.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص 55 -57.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3.1. مبدأ الرقابة: عند القيام بإعداد نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يكون هذا النظام أداة فعالة في تحقيق الرقابة في المؤسسة ومقياس لمدى نجاعة السياسة الإدارية المتبعة ومدى التزام الأفراد بهذه السياسة، ويجب أن يهدف هذا النظام بالخصوص إلى[1]:

- حماية أصول المؤسسة؛
- دقة البيانات المحاسبية وتكاملها.
- الاستخدام الاقتصادي للموارد، أي ضرورة مراعاة عند بناء نظام معلومات محاسبي أن يكون نظام يحقق معادلة أقل تكلفة وأكبر عائد ممكن وفقا لإمكانيات المؤسسة.

ولكي يتوافق نظام المعلومات المحاسبي مع مبدأ الرقابة الداخلية يجب توفره على الوسائل التالية:

- ضرورة توفر خطة تنظيمية تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات في المؤسسة.
- ضرورة توفر قسم يتولى عملية المراجعة.

2. تكاليف نظام المعلومات المحاسبي:

بعد ذكر المبادئ المعتمدة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي سنتطرق إلى تكاليفه والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي[2]:

1.2. تصنيف التكاليف وفقا لعلاقتها بالاقتراح الاستثماري:

- **تكاليف رأسمالية:** تتمثل خاصة في تكلفة شراء المعدات والبرامج الجديدة، تكلفة تدريب المستخدمين، تكلفة التحويل إلى النظام الجديد.

- **تكاليف إدارية:** وهي التكاليف المتعلقة بتشغيل النظام والمتمثلة في تكلفة صيانة البرامج والمعدات، تكلفة المعدات المستأجرة، النفقات الأخرى.

2.2. تصنيف التكاليف على أساس علاقتها بالوظائف الرئيسية: ذكرنا سابقا أن أهم وظائف نظام المعلومات المحاسبي تنحصر في تجميع، تشغيل، تحليل، تخزين وإنتاج المعلومات، بناء على ذلك يمكن تقسيم تكاليف نظام المعلومات المحاسبي إلى:

[1] سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ، 2009، ص203.
[2] نفس المرجع، ص204.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **تكاليف تجميع البيانات وإدخالها إلى الحاسب:** تتمثل في تكاليف البطاقة المثقبة والأسطوانات وأجور العمال المساهمين في عملية تجميع البيانات.

- **تكاليف عملية الحاسب:** تتمثل في تكاليف المعدات، الحاسب، تكاليف الطاقة المستخدمة.

- **تكاليف التحليل والبرمجة:** تتمثل في تكاليف إعداد البرامج، وصيانة هذه البرامج.

3.2. تصنيف التكاليف على أساس مسلكها:

- **تكاليف متغيرة:** تتمثل في التكاليف التي تزداد كلما زادت عملية تشغيل النظام وتنخفض بانخفاضها، ومن أمثلتها نجد تكلفة مهام التشغيل...الخ.

- **تكاليف ثابتة:** هي التكاليف المتمثلة خاصة في عملية إهتلاك المعدات والحاسبات.

المطلب الثاني: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي:

تقوم عمليات المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي على تحويل البيانات المدخلة إلى معلومات محاسبية مفيدة وموجهة لمختلف المتعاملين مع المؤسسة ويساهم في تحقيق ذلك عدة أنظمة فرعية.

1. طريقة المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن ايجاز المراحل التي تمر بها المعالجة في[1]:

1.1. التسجيل في دفتر اليومية: إن اليومية هي دفتر يلزم القانون المؤسسات بإمساكه لتسجيل جميع عملياتها تسلسليا، فاليومية تتعلق بالتسجيل الزمني للعمليات المحاسبية المجراة يوما بعد يوم.

تثبت العمليات المحاسبية بدفتر اليومية وفق مبدأ القيد المزدوج الذي بموجبه تعتبر كل عملية مالية تؤثر في طرفين بحيث تجعل الطرف الأول مدينا والطرف الثاني دائنا، وعليه فإن لكل عملية واحدة طرفين متعادلين في القيمة متضادين جبريا، يكون أحدهما مدين والآخر دائن ويتم تسجيل كافة العمليات المالية في دفتر يومية واحدة تدعى اليومية العامة تحتوي على عمودين أحدهما يستخدم لتسجيل المبلغ المدين والثاني لتسجيل المبلغ الدائن وعمودين آخرين لتسجيل أسماء الحسابات المدينة والدائنة وتاريخ العملية كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] عيادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 23 -25.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (1 -2) : دفتر اليومية

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
.....	- تاريخ العملية - اسم البيان	المبلغ المدين	-
.....	اسم البيان	-	المبلغ الدائن

المصدر: عيادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص24.

2.1. ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة:

يقصد بعملية الترحيل تبويب العمليات المالية المسجلة في دفتر اليومية وتصنيفها في حساباتها المختلفة في دفتر الأستاذ مرتبة حسب أرقامها مع تسجيل المبالغ الخاصة بها.

1.2.1. دفتر الأستاذ: إن دفتر الأستاذ هو سجل يضم جميع حسابات المؤسسة، وهو غير إجباري من الناحية القانونية، إلا أنه يعد الوثيقة الأساسية لكل تنظيم محاسبي ولا يمكن الاستغناء عنه، فهو دفتر يتضمن مجموعة من الحسابات التي ظهرت في دفتر اليومية.

يمكن توضيح دفتر الأستاذ من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1 -3): دفتر الأستاذ

التاريخ	البيان	المبالغ	التاريخ	البيان	المبالغ

المصدر: عبد القادر عيادي، مرجع سبق ذكره، ص24.

2.2.1. ميزان المراجعة: هو عبارة عن أداة لقياس التوازن الحسابي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر، فيتم إعداده للتأكد من صحة القيود المحاسبية، وتتمثل فوائد ميزان المراجعة في:

- التأكد من صحة التسجيل في اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ؛
- التأكد من صحة عمليات الترصيد؛
- يعتبر ميزان المراجعة خطوة أولية لإعداد الميزانية الختامية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (1 -4): ميزان المراجعة

رقم الحساب	البيان	المبالغ		الأرصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن

المصدر: عيادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص25.

2. الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي:

حتى تتم المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي بطريقة فعالة لابد من وجود أنظمة فرعية تساعد على تسهيل تجهيز بيانات العمليات المتنوعة وأهم هذه الأنظمة الفرعية[1]:

1.2. نظم معالجة أوامر البيع: يختص هذا النظام بمعالجة أوامر العملاء وينتج فاتورة العميل والبيانات الضرورية لتحليل المبيعات والرقابة على المخزون، وفي كثير من المؤسسات تختص هذه النظم بتتبع أوامر العملاء حتى تشحن المنتجات التامة الصنع إليهم.

2.2. نظم الرقابة على المخزون: يختص بمعالجة البيانات التي تعكس التغيرات في مستوى المخزونات ويوفر المعلومات اللازمة لشحن المنتجات من الموردين إلى مخازن المؤسسة.

3.2. نظم حسابات القبض: تختص هذه النظم بقيد المبالغ التي يدين بها العملاء للمؤسسة وتنتج قوائم العملاء الشهرية وتقارير إدارة الائتمان لتتبع موقف العملاء.

4.2. نظم حسابات الدفع: يختص هذا النظام بقيد المشتريات مع الموردين والمبالغ التي يدينون بها للمؤسسة والمدفوعات في مقابلها، ويقوم بإعداد الشيكات لتسديد الفواتير والتقارير عن إدارة الخزينة.

5.2. نظم المرتبات: يستقبل ويمسك يوميا البيانات من بطاقات العمل الخاصة بالموظفين وبيانات أخرى عن التشغيل، ينتج تقارير الأجور، تقارير أخرى يتم إعدادها للمسيرين والمنظمات الحكومية فيما يخص العائدات، الضرائب والمستحقات الأخرى.

[1] محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة (دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2008/2007، ص ص 40،39.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6.2. نظم دفتر الأستاذ: يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة عن حسابات العملاء، حسابات الموردين، الأجور وأنظمة المعلومات المحاسبية الأخرى، وفي نهاية كل فترة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة وإعداد ميزان المراجعة، جدول النتائج وميزانية المؤسسة، إلى جانب عدة تقارير عن الإيرادات والمصاريف.

المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات

سنة بعد أخرى يزداد التقدم التكنولوجي لعلوم الحاسوب بشكل هائل في كافة المجالات، لذا أصبح تشغيل نظام المعلومات المحاسبي من خلال الحاسب الآلي أمرا لابد منه في مختلف المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو طبيعتها.

1. أشكال التطور في نظام المعلومات المحاسبي المحوسب:

عندما تكاملت الحاسبات والأجزاء الأخرى لتكنولوجيا المعلومات مع نظم المعلومات المحاسبية لم يتم إضافة أنشطة جديدة أو استبعاد أنشطة حالية، حيث مازال نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع وتشغيل وتخزين البيانات التي تتكامل وتعطي البيانات الدقيقة، كما يقوم بإنتاج التقارير والمعلومات الأخرى إلا أن برمجة نظم المعلومات المحاسبية أدت إلى تغيير طبيعة هذه الأنشطة، حيث قد تم تخفيض عدد السجلات الورقية المستخدمة وفي الغالب يتم برمجة كل الحاسبات أوتوماتيكيا، أما الخدمات فتزداد في معظم الحالات، بالإضافة إلى وجود مخرجات التي تنتج عند الحاجة والتي يمكن توزيعها عن طريق شبكة المعلومات المحلية والمترابطة من خلال عدة أجهزة حواسب مترابطة[1].

وتتمثل أهم التغيرات التي حدثت في:

- تشغيل أسرع للعمليات والبيانات الأخرى؛
- دقة أكبر في العمليات الحسابية والمقارنات للبيانات؛
- إعداد دوري بشكل أكبر للتقارير والخدمات الأخرى؛
- تخزين أكبر للبيانات وزيادة القدرة على الدخول إليها عند الحاجة.

كل هذه المزايا أدت إلى سرعة انتشار واستخدام الآلية في نظم المعلومات المحاسبية إلا أن استخدامه في منشآت الأعمال يعترضه العديد من المخاطر.

[1] ثناء على القباني، مرجع سبق ذكره، ص ص 102، 103.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من النظم التي تواجهها العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم، فلقد صاحب التطور في استخدام المعلومات الالكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواء كانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة وتكمن خطورة مشاكل أمن المعلومات في عدة جوانب منها تقليل أداء الأنظمة الحاسوبية، أو تخريبها بالكامل، أما الجانب الآخر فيشمل سرية وتكامل المعلومات حيث قد يؤدي الإطلاع والتصنت على المعلومات السرية أو تغييرها إلى خسائر مادية ومعنوية كبيرة.

فتتعدد الأخطار التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة سواء كانت أخطار بشرية مقصودة أو غير مقصودة أو كوارث طبيعية، وتعتبر الأخطار المقصودة الأشد في إعداد الجرائم الحاسوبية وبشكل عام يمكن تصنيف هذه الأخطار الى أربعة أصناف رئيسية كما يلي[1]:

1.2. مخاطر المدخلات: وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي مرحلة إدخال البيانات إلى النظام الآلي وتتمثل تلك المخاطر في:

- الإدخال غير المتعمد (غير المقصود) أو المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين؛
- التدمير غير المتعمد أو المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين.

2.2. مخاطر تشغيل البيانات: وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل في:

- الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة الموظفين أو أشخاص من خارج المؤسسة؛
- اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر؛
- دخول فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.

3.2. مخاطر مخرجات الحاسب: تتعلق تلك المخاطر بمرحلة مخرجات عمليات معالجة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة وكيفية استلام تلك المخرجات وتتمثل تلك المخاطر في :

[1] زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص ص 64-66.

- طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات؛
- خلق مخرجات زائفة غير صحيحة؛
- سرقة البيانات أو المعلومات؛
- قد يتم خطأ في توجيه المعلومات إلى أشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها.

4.2. مخاطر بيئية: وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية مثل الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير والحرائق والمتعلقة بأعطال التيار الكهربائي، وسواء كانت تلك الكوارث طبيعية أو غير طبيعية فإنها قد تؤثر على عمل نظام المعلومات المحاسبي وقد تؤدي الى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة مما يؤثر على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

3. أمن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

بعد التعرف على الأخطار المحتملة التي يمكن أن تواجه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة نجد أنها تستدعي وضع خطط للحماية اللازمة، ومن أهم وسائل الرقابة المستخدمة في هذا المجال[1]:

1.3. نظم التحكم في الدخول إلى الشبكات: تقوم هذه النظم بالتأكد من شرعية عمليات الدخول الى الشبكة، وتستخدم في ذلك أساليب متعددة منها الرقم التعريفي Identification Number الذي يجب أن يدخله المستخدم عند إجراء الاتصال مع الشبكة، وكذلك كلمات السر Pass Words مع الحرص على أن لا تكون مشتركة بين الموظفين، كما تستخدم بعض الشبكات أسلوب إعادة الاتصال حيث لا تقبل هذه الشبكات سوى الاتصالات القادمة من أرقام هواتف محددة وعندما يتم الاتصال ويقدم المستخدم رقمه التعريفي وكلمة السر يتم قطع الاتصال ثم يقوم النظام بالاتصال على ذلك الرقم الذي يفترض أن يتصل به ذلك المستخدم.

2.3. التشفير: يتم من خلال هذه الطريقة إعادة ترميز البيانات لتصبح بشكل لا يمكن فهمها والتعرف على محتواها من طرف الآخرين، وتستخدم هذه الطريقة لحماية البيانات الحساسة عند إرسالها عبر قنوات الاتصالات حيث يجرى تشفيرها وإرسالها ثم إعادتها(فك التشفير) إلى حالته الأصلية فور استلامها لدى الجهة المستقبلة لها.

3.3. وسائل الحماية في شبكات الاتصال المحلية: هي وسائل حماية إضافية منها على سبيل المثال ما يسمى مختبر أو مفتش الكابلات Cable Tester الذي يقوم بالتأكد من صحة عمل جميع الكابلات التي تربط بين عقد الشبكة المختلفة ويمكنه اكتشاف أي عطل في هذه التوصيلات، كذلك يمكن استخدام محلل

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 666، 667.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

البروتوكول Protocol Analyzer الذي يمكن المستخدم من فحص محتوى الحزم المعلوماتية التي يتم نقلها عبر قنوات الاتصال في الشبكة.

مما تقدم فيما يخص المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وطرق أمنه يمكن استنتاج أن بعض هذه المخاطر لا يمكن إزالتها ولكن يمكن التنبؤ بها واتخاذ الإحتياطات اللازمة لمواجهتها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل الأول:

تم التعرض خلال هذا الفصل إلى بعض المفاهيم الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، حيث تبين أن هذا النظام هو أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بمعالجة وتحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية كما أنه في حد ذاته يتكون من عدة أنظمة فرعية، فهدف هذا النظام هو إنتاج معلومات نوعية ملائمة ذات جودة عالية، أما أهميته فتكمن في توصيل هذه المعلومات إلى أطراف خارجية كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين إلى جانب الأطراف الداخلية المتمثلة في مختلف المستويات الإدارية للمؤسسة ذلك إلى جانب أن نظام المعلومات المحاسبي يساعد على تقليص التكاليف وزيادة الجودة وبالتالي خلق ميزة تنافسية، حيث أن تصميم هذا النظام تحكمه مبادئ متمثلة في مبدأ تكامل الوحدات كون أقسام المؤسسة مترابطة ومبدأ الكتابة للمستندات مرة واحدة لتجنب الأخطاء إضافة إلى مبدأ الرقابة.

وانتهى الفصل بتوضيح أهمية استخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي ومزاياه المتمثلة في تقليص الجهد والوقت، ومخاطر استخدامه سواء كانت هذه المخاطر مادية أو برمجية أو بشرية أو حتى بيئية، ثم تم التطرق إلى طرق أمنه عن طريق مختلف الوسائل الرقابية كالتحكم في الدخول إلى الشبكات لمنع الاختراق والتشفير وغيرها، فمن أجل تحقيق الفاعلية يجب أن تتوفر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي ينتج تقارير دقيقة في الوقت الملائم بما يساعد متخذي القرارات على مختلف مواقعهم في ترشيد قراراتهم بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



القرارات المالية ودور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذها

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تمهيد:

تحتاج المؤسسات في الوقت الراهن على مختلف مستوياتها إلى كم هائل من المعلومات، إذ أصبحت هذه الأخيرة ذات علاقة وثيقة باتخاذ القرارات التي تمثل عماد العملية الإدارية وبالأخص المالية منها، والتي تهدف إلى تحقيق الاستخدامات الأنسب لأصولها والتكوين الملائم لخصومها، ففي إطار المنافسة أضحت المؤسسات الاقتصادية مجبرة على اتخاذ قرارات مالية سريعة وفعالة حتى تتمكن من البقاء والاستمرار مم زاد من تعقيدها خاصة في حالة تعدد البدائل الأمر الذي يستلزم ضرورة التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التأثير على اتجاهات متخذي القرارات المالية سواء كانت قرارات استثمارية، تمويلية، أو قرارات توزيع أرباح، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- أساسيات عملية اتخاذ القرار؛
- مدخل إلى القرارات المالية؛
- مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: أساسيات عملية اتخاذ القرار

إن نجاح أو فشل أي فرد في حياته يعتمد بدرجة كبيرة على القرارات التي يتخذها، وهذه العملية لا تقتصر على الفرد فحسب بل تمتد إلى المؤسسات بمختلف أنواعها، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالقرار، ذكر مراحله، توضيح أنواعه وأساليبه.

المطلب الأول : مفهوم القرار ومراحل اتخاذه

سنطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالقرار والخطوات التي يمر بها :

1. مفهوم القرار: هناك عدة تعاريف أسندت للقرار من بينها نذكر:

عرفه محمد الصيرفي أنه: "عملية عقلانية تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة "[1].

عرف Nigro القرار كذلك أنه: " الإختيار بين البدائل المتاحة في موقف معين"[2].

مم تقدم نستنتج أن القرار هو عملية المفاضلة بين مجموعة بدائل لتحقيق الأهداف.

ويمكن توضيح العناصر الأساسية للقرار في الآتي[3]:

- متخذ القرار: فرد أو مجموعة من الأفراد المهتمين باتخاذ القرار؛
- الموقف: المشكلة أو الفرصة محل القرار؛
- الهدف الذي يسعى متخذ القرار لتحقيقه؛
- البدائل: مجموعة الخيارات المحتملة لحل المشكلة؛
- الاختيار: بعد المفاضلة بين البدائل المحتملة يتم اختيار أحدها؛
- التنفيذ: تنفيذ الخيار الملائم من أجل تحقيق الهدف المنشود مع متابعة تنفيذه.

في هذا المجال يمكن التمييز بين مصطلحين هما اتخاذ القرار (Decision taking) وصنع القرار (Decision making):

[1] محمد الصيرفي، **القرار الاداري ونظم دعمه**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008، ص11.

[2] فريد كورتل، إلهام بوغليطة، **الاتصال واتخاذ القرارات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص152.

[3] حسين أحمد الطراونة، محمد ياسين موسى، **اتخاذ القرارات التنظيمية في منظمات الأعمال**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص33.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1.1. اتخاذ القرار (Decision taking):

يعرف اتخاذ القرار على أنه: " عملية الاختيار المدرك لبديل مناسب من بين عدة بدائل لحل مشكلة معينة"[1].

يعرف كذلك: " إعمال العقل وتغليب المنطق لاختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل "[2].

من التعريفين السابقين يمكن استنتاج أن عملية اتخاذ القرار تتمثل في اختيار البديل الأنسب.

نلاحظ وجود تداخل وارتباط بين مفهومي القرار واتخاذ القرار إلا أن مفهوم **"القرار"** يتضمن عنصر الاختيار بين بديلين أو أكثر، أما عملية " **اتخاذ القرار**" فتعني أن متخذ القرار قد انتقى بديلا معينا من بين تلك البدائل.

2.1. صنع القرار (Decision making):

يعرف صنع القرار أنه: " عملية تتضمن كل مراحل القرار التي تبدأ بتحديد المشكلة وتحليل أسبابها وتعيين متغيراتها بما في ذلك جمع البيانات من مصادرها واستعراض الحلول الممكنة والمفاضلة بينها ومن ثمة اختيار البديل الأفضل وتنفيذه "[3].

يعرف أيضا أنه: " نظام متكامل العناصر يبتدئ من إثارة المشكلة، مرورا بجمع المعلومات، اتخاذ القرار، ثم تنفيذ القرار[4]، وتشمل عملية صنع القرار على الجهود المبذولة قبل عملية الاختيار وبعدها"[5].

بهذا يتضح أن عملية اتخاذ القرار جزء أو مرحلة من مجموعة من المراحل التي تشكل عملية أشمل هي عملية صنع القرار، ويمكن التمييز بينهما أن اتخاذ القرار هو النتيجة النهائية للعملية (إختيار البديل المناسب)، أما صنع القرار يتعلق بكل الإجراءات التي تسبق وتلي لحظة الاختيار.

---

[1] إلهام بوغليطة، **أهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات سكيكدة**، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2013، ص137.

[2] نوال عبد الكريم الأشهب، **اتخاذ القرارات الادارية(انواعها ومراحلها)**، أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2015، ص26.

[3] نسيمة أحمد الصيد، **أهمية المدخل الكمي في اتخاذ القرارات الادارية**، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في ترشيد القرارات الادارية، 27 -28 جانفي 2009، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، ص04 .

[4] بركان دليلة، **تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2011، ص219.

[5] حسن ياسين طعمة، **نظرية اتخاذ القرار اسلوب تحليلي وكمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص20.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. خطوات اتخاذ القرار: نظرا لتعدد وجهات نظر الباحثين في عملية اتخاذ القرار تتباين تبعا لذلك ترتيب وخطوات هذه العملية، إلا أنه يمكن القول أن هذه العملية تمر بالمراحل الأساسية الآتية :

1.2. تحديد المشكلة (Idenhfuing the problem): هي أولى خطوات عملية اتخاذ القرار، وهي الخطوة الأكثر أهمية نظرا لاعتماد بقية الخطوات عليها، ويعبر عن المشكلة بصفة عامة بأنها الانحراف عن الهدف المحدد مسبقا[1].

2.2. البحث عن بدائل (Search for alternatives): هي عبارة عن الحلول للمشكلة أو المشاكل التي تواجه الإداري، وهنا لابد من جمع المعلومات الكاملة عن كل بديل، وبعد ذلك يتم استبعاد أي بديل لا يتفق مع الهدف للمؤسسة، ودراسة البديل الذي يحقق الأهداف ويتفق معها[2].

3.2. مقارنة وتقييم البدائل(Compare and evaluate alternatives): وذلك بدراسة تكاليف كل بديل والعائد منه، بمعنى التعبير عن مزايا وعيوب كل بديل بشكل رقمي، ويتم اختيار الأفضل وفقا لذلك[3].

4.2. اختيار البديل المناسب (Select the alternatives): أي اختيار البديل الذي يعطي أكبر قدر من الفوائد والمزايا المحتملة ويقلص السلبيات والعيوب إلى أقل ما يمكن[4].

5.2. تنفيذ القرار (Implement decision): غالبا متخذ القرار لا يقوم بتنفيذه بل ينفذه عادة المستوى الأول من الإدارة كالعاملون والفنيون، لذلك يجب تحفيز الموظفين كإشراكهم في اتخاذ القرار[5].

6.2. متابعة تطبيق القرار ومراقبته (Follow up the implemention the decision): تهدف هذه الخطوة بصورة رئيسية إلى التأكد من سلامة تنفيذ القرار ومدى مساهمة القرار بحل المشكلة وتحقيق الأهداف المنشودة، وهي بذلك تقوم على المقارنة بين النتائج التي تم التوصل لها نتيجة لتنفيذ القرار وبين النتائج المتوقعة من تنفيذه، وبعبارة أخرى التحقق من وجود فجوات بين ما تم التوصل إليه وما تم التخطيط له، وفي حالة وجودها اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية[6].

---

[1] حسين أحمد الطراونة، محمد ياسين موسى، مرجع سبق ذكره، ص200.

[2] علي حسين، **نظرية القرارات الادارية (مدخل نظري وكمي)**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص208.

[3] نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سبق ذكره، ص87.

[4] حسن ياسين طعمة، مرجع سبق ذكره، ص26.

[5] علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص24.

[6] حسين أحمد الطراونة، محمد ياسين موسى، مرجع سبق ذكره، ص225.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني : أنواع عملية اتخاذ القرار

يختلف تصنيف عملية اتخاذ القرار باختلاف المعيار المتبع في عملية التصنيف ومن أهم هذه المعايير نذكر :

1. حسب معيار الوظائف الأساسية بالمنظمة:

يمكن تصنيف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى[1]:

1.1. قرارات تتعلق بالعنصر البشري: تتضمن القرارات التي تتناول مصادر الحصول على الموظفين، طرق الاختيار والتعيين، كيفية التدريب، أسس دفع الأجور والحوافز، كيفية معالجة الشكاوى والتأخير والغياب وغير ذلك.

2.1. قرارات تتعلق بالوظائف الادارية: تتمثل في القرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها والإجراءات الواجب إتباعها.

3.1. قرارات تتعلق بالإنتاج: تتضمن قرارات اختيار موقع المصنع، أنواع الآلات المستخدمة، كيفية الحصول على المواد الخام...الخ.

4.1. قرارات تتعلق بالتسويق: تشمل القرارات الخاصة بنوعية السلعة، الأسواق التي سيتم التعامل معها، وسائل الإعلان والدعاية...الخ.

5.1. قرارات تتعلق بالتمويل: كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال العامل والسيولة وتحديد الهيكل المالي.

2. حسب معيار إمكانية برمجتها :

تصنف إلى قرارات مبرمجة وقرارات غير مبرمجة[2]:

1.2. قرارات مبرمجة : وهي القرارات المخططة سلفا وتتناول مشكلة متكررة أو روتينية.

2.2. قرارات غير مبرمجة : هي القرارات التي تتغير مع تغير موضوعات عملية اتخاذ القرار، أي التي تتعامل مع المواقف غير المحددة أو المألوفة، مثل القرارات الإستراتيجية كقرار الاندماج.

يمكن توضيح الفرق بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة وفق الجدول الموالي :

[1] نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الادارية (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص249.

[2] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص17.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (2 -1): أساسيات التفرقة بين القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة

أساسيات التفرقة	قرارات مبرمجة	قرارات غير مبرمجة
طبيعتها	روتينية متكررة	غير منتظمة وغير متكررة
معيار الحكم فيها	واضحة	يمكن استخدام الحكم الشخصي
تحديد البدائل	سهلة	تتسم بنوع من الصعوبة
ظروف إتخاذ القرار	التأكد	عدم التأكد النسبي
الإجراءات	محدد	غير محددة
المعلومات	متوفرة	قليلة جدا

المصدر: حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية**، مرجع سبق ذكره، ص102.

3. حسب معيار المستويات الإدارية :

تصنف وفقا لهذا المعيار الى قرارات تشغيلية، قرارات إدارية، قررات استراتيجية كالآتي[1]:

1.3. القرارات التشغيلية: هي القرارات التي تتخذ في المستويات الإدارية الدنيا، وهي أقرب لإتباع تعليمات وإرشادات منها إلى الاختيار بين البدائل، تتم في ظل ظروف التأكد التام، نتائجها معروفة مسبقا.

2.3. القرارات الإدارية: قرارات تؤخذ على مستوى إداري أعلى مم تؤخذ فيه القرارات التشغيلية، في هذا المستوى يتم اتخاذ قرارات في ظروف عدم التأكد النسبي.

3.3. القرارات الاستراتيجية: قرارات تتخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا، تتعلق بالوضع التنافسي للمؤسسة وفي اغتنام الفرص وتجنب مخاطر البيئة.

4. حسب معيار ظروف اتخاذها :

1.4. القرارات التي تتخذ تحت ظروف التأكد: وهي قرارات تتخذ في ظل توفر جميع البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها متخذ القرار بحيث تكون متاحة ويمكن الحصول عليها[2].

2.4. القرارات التي تتخذ تحت ظروف عدم التأكد: في مثل هذه المعلومات لا تتوفر معلومات عن المشكلة، مما يجعل الاحتمالات المتوقعة من هذه المشكلة غير معروفة[3].

---

[1] حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص103، 104.

[2] حسن ياسين طعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص31،32.

[3] نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 256.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5. حسب معيار النمط القيادي لمتخذها:

تنقسم القرارات حسب النمط القيادي لمتخذها إلى قرارات فردية وأخرى جماعية كالتالي[1]:

1.5. القرارات الفردية (الأوتوقراطية): وهي القرارات التي تتخذ من قبل المدير متخذ القرار دون مشاركة الموظفين، إما لقصر الوقت، سرية المعلومات، أو أفراد الجماعة غير مؤهلين .

2.5. القرارات الجماعية (الديمقراطية): وهي القرارات التي تتخذ بمشاركة الموظفين ذوي العلاقة بالقرار، ومن أسباب التوجه إليه قد يكون توفر المعلومات لدى الجماعة، أو أنهم أفراد مؤهلين، أو الحاجة إلى الابتكار والإبداع.

المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرار

تختلف أساليب اتخاذ القرار باختلاف المشكلة التي يواجهها متخذ القرار وتنقسم هذه الأساليب إلى:

1. الأساليب الكيفية:

يقصد بها الأساليب التقليدية التي لا تتبع المنهج العلمي من بينها نذكر[2]:

1.1. الحكم الشخصي أو البديهة (Intution): وهو نظرة المدير للأمور وتقديره الذي ينطلق من التكوين النفسي، الأفضلية، التأثر بمجريات الأحداث، والمدير عند اتخاذه القرارات في هذه الحالة يعتمد على خلفياته ومعلوماته السابقة.

2.1. الحقائق (Facts): تعد الحقائق قواعد ممتازة في اتخاذ القرارات غير أنه الحقائق قد لا تكون متوفرة في كل وقت يجب اتخاذ قرار إزاء موقف أو مشكلة معينة.

3.1. التجربة (Experience): تعد مصدرا مهما يمكن الاستعانة به إذ مما لا شك فيه أن هناك كثيرا من المواقف المشابهة للموقف الحالي قد اتخذت فيه قرارات معينة، إذا أدت هذه الأخيرة إلى نتائج مفيدة فإنه يمكن الاستفادة منها في اتخاذ قرارات حالية.

[1] حسين أحمد الطراونة، محمد ياسين موسى، ص ص 278 -280.
[2] جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 73،74.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4.1. الآراء الخارجية (Concidred Opinions): تعتبر أسلوب ديمقراطي في اتخاذ القرارات، فإن القرار المبني على المشاركة وإعطاء الرأي يشجع العناصر المعنية كل في المجال الذي يخصه، غير أنه ليس الأسلوب الأمثل في اتخاذ القرارات العاجلة التي لا تحتمل المداولة والتأخير.

2. الأساليب الكمية: هي الأساليب التي تعتمد على النماذج الرياضية والحاسبات الالكترونية للوصول إلى القرار المناسب وسوف نذكر بإيجاز بعض هذه الأساليب :

1.2. البرمجة الخطية (Linear Programming): أسلوب رياضي يقوم على استخدام العلاقات الخطية للوصول إلى الحل الأمثل، وذلك عن طريق تشكيل دوال الهدف لتعظيم الربح أو تقليل التكاليف وصياغة القيود على شكل متباينات أو معادلات[1].

2.2. شجرة القرارات (Decisions Tree): من أكثر الأساليب استعمالا في حالة المخاطرة، ويعتمد هذا الأسلوب في التحليل على التمثيل البياني، تختلف مراحلها باختلاف حجم ونوع المسألة، فهناك مرحلة قرارات ومرحلة احتمالات وتتكون كل مرحلة من الأفرع والجذور[2].

3.2. نظرية المباريات (Game Theory): تستخدم لمعالجة مشاكل اتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، وهي تقوم أساسا على أن هناك أطرافا متنافسة تشترك في مباراة وأن كل طرف يبني تصرفاته على ضوء التصرف المتوقع من الخصم[3].

[1] علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] فريد كورتل، إلهام بوغليطة، **الاتصال واتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره ، ص176.

[3] موسى سعداوي، نبيل حمادي، **الأساليب الكمية كأداة لاتخاذ قرارات تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة**، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في ترشيد القرارات الادارية، 27 -28 جانفي 2009، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص09.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: مدخل إلى القرارات المالية

تعد القرارات المالية إحدى المواضيع المهمة في مجال الإدارة المالية بصفة عامة وإدارة المؤسسة بصفة خاصة كونها تؤثر على ازدهار المؤسسة، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم القرار المالي مع ذكر أنواعه وتوضيح أهدافه وأهميته.

المطلب الأول : مفهوم القرار المالي ومراحل اتخاذه

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالقرار المالي مع إبراز أهم خصائصه وخطوات اتخاذه.

1. مفهوم القرار المالي (Financial decision concept):

يعرف القرار المالي أنه " كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول(طبيعية -مالية)، وتهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة "[1].

كما عرف James & Marlyn القرارات المالية على أنها " تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانيات المالية المتوافرة للمؤسسة "[2].

يعرف القرار المالي كذلك: "جميع القرارات الإدارية التي يقوم باتخاذها المدير المالي، ومن أبرزها قرارات الإستثمار في الأصول الثابتة وإدارتها، قرارات الاستثمار في الأصول المتداولة، قرارات توزيع الأرباح، وقرارات التمويل"[3].

مما تقدم يمكن استنتاج أن القرار المالي يتمثل في اختيار أحد الحلول الممكنة لمواجهة موقف ذو صبغة مالية.

2. خصائص القرار المالي (Characteristics of financial decision):

تتمثل خصائص القرار المالي في الآتي[4]:

- إن اتخاذ أي قرار مالي هو قرار ملازم للمؤسسة، ولا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة؛
- بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية، وبالتالي نجاح أو فشل المؤسسة متعلق بها؛

---

[1] أحمد بوساق، **أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2016/2015، ص75.

[2] فلاح تايه النعيمي، محمد صالح سلمان، **القيم الأخلاقية وعلاقاتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد مائة وسبعة، الجامعة المستنصرية، 2016، ص366.

[3] عيادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص62.

[4] فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص10.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطاء وإصلاحها ويعرض المؤسسة للخطر.

3. مراحل اتخاذ القرارات المالية (Steps for financial decisions making):

يمر القرار المالي كغيره من القرارات بمجموعة من المراحل للوصول إلى قرار سليم يعزز من قيمة المؤسسة، ويمكن تلخيص أهم مراحل اتخاذ القرار المالي كالآتي[1]:

- تحديد المشكلة ومنه تحديد القرار المراد اتخاذه، سواء كان قرار استثمار، تمويل أو توزيع أرباح؛
- تحديد مختلف البدائل الممكنة وهذا وفقا لنوع القرار المتخذ، فإن كان قرار استثمار يتم تحديد مختلف المشاريع التي توافق الطلب، وإن كان قرار تمويل فيتم تحديد مختلف مصادر التمويل الممكنة، أما إن كان قرار توزيع أرباح فيتم فيه اتخاذ قرار توزيع من عدمه؛
- جمع المعلومات حول مختلف البدائل الموجودة من أجل اختيار أنسب بديل؛
- تقييم البدائل من خلال المعايير المستعملة من طرف المؤسسة؛
- اختيار البديل والذي يكون حلا للمشكلة، بحيث يتم اختيار البديل الأمثل؛
- متابعة القرار المتخذ.

المطلب الثاني : أنواع القرارات المالية

تنقسم القرارات المالية حسب معيار الزمن إلى قرارات مالية طويلة الأجل وقرارات مالية قصيرة الأجل، إلا أننا سنركز في دراستنا على تصنيف هذه القرارات حسب معيار الهدف الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه إلى قرارات استثمارية، قرارات تمويلية، وقرارات توزيع الأرباح.

1. قرار الاستثمار(Investment Decision):

يعد قرار الاستثمار من أهم القرارات المالية وأصعبها تبعا لطبيعته، لذا سنقوم بتعريفه مع توضيح أنواعه:

1.1. تعريف قرار الاستثمار :

يقصد بالاستثمار التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل[2].

[1] أحمد بوساق، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العلمية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 2009، ص20.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يعرف القرار الاستثماري أنه " خطوة أولية للاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة[1]، ويقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومين أساسيين هما الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار ومراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة"[2].

مما تقدم يمكن التوصل إلى أن قرار الاستثمار هو قرار متعلق باستخدام مبلغ مالي حالي في عملية ينتظر من ورائها أرباح مستقبلية.

2.1. أنواع قرارات الاستثمار:

سنعتمد في تصنيفنا لقرار الاستثمار على البعد الزمني والطبيعة على النحو التالي:

1.2.1. حسب البعد الزمني:

على أساس البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها تنقسم قرارات الاستثمار إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمارية طويلة الأمد كالآتي[3]:

1.1.2.1. القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد (Short long investment decisions):

تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية، وبقدرة المؤسسة في تحقيق وتعظيم عوائدها، وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة.

2.1.2.1. القرارات الاستثمارية الطويلة الأمد (Long-term investment decisions):

تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، والمعروف عن هذا النوع من القرارات أنه يعتبر من أخطر وأصعب القرارات المالية كونه يرتبط بنوع من

---

[1] سليمة نشنش، **دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي**، ملتقى دولي: **صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية**، 14 -15 أفريل 2009، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، ص01.

[2] محمد مطر، مرجع سبق ذكره ، ص39.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها، إضافة إلى أنه يرسم حدود العملية الإنتاجية في شركة الأعمال وليس من السهولة التخلص منه عند الاستثمار فيه.

2.2.1. حسب الطبيعة:

كما يمكن تصنيف الاستثمارات من حيث طبيعة الائتمان إلى استثمارات مالية وأخرى مادية كالآتي:[1]

1.2.2.1. الاستثمارات المالية: هي تلك المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الايداع وغيرها.

2.2.2.1. الاستثمارات المادية: هي عبارة عن استخدام الأموال للحصول على أصول مادية ملموسة فقط، كالمباني والعقارات والآلات وغيرها، حيث أن الاستثمارات الرأسمالية بدورها تنقسم إلى:

- **استثمارات استبدالية**: يقصد بها استبدال الآلات والتجهيزات التي تم إهتلاكها بآلات جديدة أكثر كفاءة.

- **استثمارات توسعية**: تتعلق بإضافة خطوط إنتاج أو آلات جديدة بهدف توسيع الطاقة الإنتاجية لتلبية نمو الطلب.

- **استثمارات إبتكارية**: تتعلق بإنتاج سلع جديدة أو محسنة واستعمال تكنولوجيا متطورة.

2. قرار التمويل (Financing Decision):

يشكل قرار التمويل تحد بالنسبة للمؤسسات خاصة في الفترات الأولى لبداية النشاط.

1.2. تعريف قرار التمويل :

يعرف قرار التمويل بأنه: " القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس مال أمثل"[2].

مما تقدم نستنتج أن قرار التمويل عبارة عن قرار يضمن توفير الموارد المالية بما يتناسب مع احتياجات المؤسسة.

---

[1] لوجاني عزيز، **دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية إتخاذ القرار المالي(دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة،جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012، ص60.

[2] أميرة دباش، محمود جمام، **أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر،2015، ص71.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2.2. مصادر التمويل : تتمثل مصادر التمويل في الموارد المالية المناسبة لتلبية احتياجات المؤسسة، وتصنف عادة إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل، ومصادر تمويل متوسطة الأجل، ومصادر تمويل طويلة الأجل.

1.2.2. مصادر التمويل القصيرة الأجل :

تهدف مصادر التمويل قصيرة الأجل عادة الى تمويل عمليات الاستغلال قصيرة الأجل والتي لا تتعدى عادة السنة، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى نوعين أساسيين هما الائتمان المصرفي والائتمان التجاري.

1.1.2.2. الائتمان المصرفي (Bank Credit):

تحتاج المؤسسة عادة خلال دورتها الاستثمارية والتشغيلية إلى التمويل قصير الأجل لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في النشاط، كذلك الحاجة إلى القرض قصير الأجل لأنه يساهم في دورة الإنتاج والحصول على الذمم المدينة، وعليه يمكن أن تسدد المؤسسة القرض بصورة تلقائية من خلال التدفقات النقدية التي تحصل عليها خلال مدة القرض وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة، وتظهر القروض المصرفية في بند الخصوم المتداولة في ميزانية المؤسسة تحت عنوان أوراق الدفع، ويمكن استخدامها من خلال الاقتراض المباشر من البنك أو بواسطة القيام بخصم الكمبيالة المسحوبة على العملاء[1].

2.1.2.2. الائتمان التجاري (Trade Credit):

هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة ، يحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل أو عدم إمكانية الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المنخفضة[2].

2.2.2. مصادر التمويل المتوسطة الاجل:

غالبا ما يستخدم هذا النوع لتجديد بعض الاستثمارات، تتراوح مدة استحقاقه عادة ما بين سنتين إلى سبع سنوات وتصنف إلى[3]:

[1] دريد كامل آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص149.

[2] نفس المرجع، ص141.

[3] فلاح تايه النعيمي، محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 367،368.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1.2.2.2.القروض المصرفية المتوسطة الأجل (Medium term bank loans):

هي عبارة عن القروض المباشرة، والقروض المتجددة فمعظم القروض قصيرة الأجل إذا ما تم تجديدها تصبح في الواقع قروضا متوسطة الأجل.

2.2.2.2. التمويل بالاستئجار (Lease Financing):

يطلق عليه كذلك استثمار الأصول كاستعمال المباني والمعدات وبالتالي هدفها ليس امتلاك هذه التسهيلات وإنما هو استئجار هذه التسهيلات بدلا من شرائها.

3.2.2. مصادر التمويل طويلة الاجل:

يقصد بالتمويل طويل الأجل ذلك التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويتجاوز أكثر من سبع سنوات، بحيث تنقسم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى أموال الملكية والأموال المقترضة كالآتي:

1.3.2.2.أموال الملكية :

تنقسم بدورها إلى أسهم عادية، أسهم ممتازة، أرباح محتجزة كالآتي[1]:

- الأسهم العادية (Common Stocks): يتكون رأس مال الشركة المساهمة من عدة حصص متساوية تسمى الأسهم، وتمثل الأسهم العادية المصدر الرئيسي للتمويل الدائم للمؤسسة خاصة في حالة المؤسسات التي تكون في أول مراحل التشغيل ويرجع ذلك إلى أن إصدار الأسهم لا يترتب عليه التزام المؤسسة بدفع عائد ثابت لحملة الأسهم.

كما يعرف القانون التجاري الجزائري الأسهم العادية وفق المادة 715 مكرر 42 كالآتي: " الأسهم العادية هي الأسهم التي تمثل اكتتابات ووفاء لجزء من رأسمال شركة تجارية، وتمنح الحق في المشاركة في الجمعيات العامة والحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها والمصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها، وقانونها الأساسي أو تعديله بالتناسب مع حق التصويت الذي بحوزتها بموجب قانونها الأساسي أو بموجب القانون"[2].

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)** ،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008، ص249.

[2] القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر 42، ص198.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الأسهم الممتازة (Preferred Stocks): تسمى بالأسهم الممتازة لأن أصحابها يمتازون عن أصحاب الأسهم العادية بأن لهم حق الأولوية في الأرباح (في حالة توزيع أرباح) كما لهم أولوية الحصول على قيمة الأصول في حالة التصفية.

- الأرباح المحتجزة (Retained earning): تمثل مصدرا داخليا هاما يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمؤسسة وتمثل الأرباح المحتجزة الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المؤسسة لغرض إعادة استثماره.

تفضل المؤسسات تمويل احتياجاتها طويلة الأجل عن طريقها "الأرباح المحتجزة" وذلك لتجنب زيادة حقوق التصويت والمشاركة في السيطرة (في حالة إصدار أسهم)، أو لتجنب الأعباء الثابتة التي تترتب على بيع الأوراق المالية (في حالة إصدار سندات).

2.3.2.2. الأموال المقترضة :

يمكن تقسيمها كمصادر تمويل طويلة الأجل إلى السندات والقروض المصرفية طويلة الأجل.

- السندات (Bonds) : السند هو دين مقسم إلى أجزاء متساوية القيمة في ذمة المؤسسة المصدرة له، يصدر في شكل صك يثبت حقوق حاملها في استفاء ماله والاستفادة من الفوائد المالية المتفق عليها، بغض النظر عن النتائج المالية المحققة[1].

- القروض المصرفية طويلة الأجل (Long-term bank loans): وتحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية كالبنوك، وقد يصل تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عاما، يتميز التمويل بالإقراض بأن تكلفته ثابتة لا تتغير بتغير مستوى الأرباح[2].

3. قرار توزيع الأرباح (Dividend distribution decision):

يعد قرار توزيع الأرباح من أهم القرارات المالية كونه يؤثر على القرارين الماليين السابقين.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية -دروس وتطبيقات)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص436.

[2] فلاح تايه النعيمي، محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص368.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1.3. تعريف قرار توزيع الأرباح :

يعرف قرار توزيع الأرباح على أنه " قرار يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين والجزء الذي سيعاد استثماره"[1].

يتضح أن قرار توزيع الأرباح يقوم بالمفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين وبين احتجاز تلك الأرباح.

2.3. دوافع توزيع الأرباح من عدمه في المؤسسة الاقتصادية: تجد المؤسسة نفسها واقعة بين خيارين إما توزيع الأرباح أو عدم التوزيع حيث أن لكل خيار دوافع تتمثل فيما يلي[2]:

1.2.3. دوافع التوزيع: تلجأ المؤسسة إلى توزيع جزء من أرباحها للأسباب التالية:

- عند توزيع الأرباح فإن هذا الإجراء يعكس صحة الحالة المالية للمؤسسة، وبخاصة إذا ما قامت بالتوفيق بين عملية توزيع الأرباح وزيادة الاستثمار في نفس الوقت؛
- يسمح هذا التوزيع بتحفيز المساهمين على الاحتفاظ بأسهمهم وعدم بيعها، وكذا تحفيزهم على الاكتتاب عند اتخاذ المؤسسة قرار زيادة رأس المال؛
- تلجأ المؤسسة لعملية توزيع الأرباح حتى تزيد من ثقة المستثمرين فيها.

2.2.3. دوافع عدم التوزيع: تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة لا تقوم بتوزيع الأرباح في الحالات التالية:

- في حالة تحقيق المؤسسة لخسائر معتبرة متراكمة خلال السنوات السابقة؛
- إذا ما كانت المؤسسة خلال السنة الحالية في وضعية صعبة من حيث المردودية والاستغلال؛
- إذا ما قررت المؤسسة احتجاز الأرباح بغرض القيام باستثمارات؛
- إذا حققت المؤسسة نموا معتبرا بما يؤدي إلى الرفع من رقم أعمالها وزيادة احتياجاتها من رأس المال العامل، هذا الاحتياج الذي يجب تمويله بموارد دائمة، في هذه الحالة فإن أي توزيع للأرباح قد يؤدي إلى اختلال توازن المؤسسة.

---

[1] أميرة دباش، محمود جمام، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] محمد زرقون، **أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة**، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص ص 85،86 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث : أهداف وأهمية القرارات المالية

إن أهداف القرارات المالية تشتق من أهداف الإدارة المالية، أما أهميتها فتختلف باختلاف القرار المتخذ.

1. أهداف القرارات المالية (Objectives of financial decisions):

تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم ثروة الملاك أيا كان الشكل القانوني للمؤسسة (شركات الأشخاص أو شركات الأموال)، إن المدير المالي يعمل على تعظيم القيمة السوقية وبذلك يتحدد هدف الإدارة المالية في تعظيم القيمة البيعية أو السوقية للسهم وهو جوهر ولب اتخاذ القرارات المالية[1].

مما تقدم نجد أن أهداف القرارات المالية تتمثل في هدفين رئيسيين هما:

1.1. هدف تعظيم الأرباح؛

2.1. هدف تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم.

1.1. هدف تعظيم الأرباح (Profit Maximization) :

يعتبر هدف تعظيم الأرباح من الأهداف الإستراتيجية لشركات الأعمال الاقتصادية، وتنشأ أهمية هذا الهدف من كون الربح يمثل التبرير الاقتصادي لاستمرارية أي مؤسسة في الحياة الاقتصادية، كما أنه يمثل مؤشرا مهما لتقييم الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى كونه مصدرا مهما من مصادر التمويل الداخلية أو ما يسمى بالتمويل الذاتي، وبالتالي فإن تحقيق هذا الهدف والدعوة لتعظيمه إنما يعبر عن فاعلية القرارات المالية [2].

1 -1. هدف تعظيم ثروة الملاك (Wealth Maximization) أو القيمة السوقية للسهم Market value maxximization pershare :

تهدف القرارات المالية إلى تحقيق هدف تسعى إدارة المؤسسة إلى تحقيقه باستمرار وهو تطوير وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على المدى الطويل من أجل تعظيم قيمة المؤسسة وبالتالي تعظيم ثروة المالكين، وتطبيق هذا الهدف يكون من خلال تعظيم أسعار أسهم المؤسسة في السوق[3].

إضافة إلى الهدفين الأساسيين السابقين هناك مجموعة من العلماء من يرى أن للقرارات المالية هدف آخر يتمثل في توفير السيولة[1]:

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 20.
[2] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص45.
[3] فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص19.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2.1. هدف السيولة (Liquidity target):

إن القرارات المالية التي تتخذ داخل شركات الأعمال يكون لها تأثيرها ووقعها على التدفق النقدي المتوقع، ولذلك فإن من الأهمية أن يكون المدير المالي قادرا على معرفة تأثير تلك القرارات على التغيرات التي تحصل في سيولة المؤسسة، أي قدرتها على الاحتفاظ بجزء من استثماراتها على شكل أصول سائلة أو شبه سائلة تضمن لها القدرة في تسديد ما عليها من التزامات وبشكل لا يعرضها للعسر المالي ويضمن لها تحريك دورتها التشغيلية، في ضوء هذه الأهمية اعتبرت السيولة لدى الكثير من المهتمين بالإدارة المالية على أنها تمثل هدفا مهما.

2. أهمية القرارات المالية (The importance of financial decisions):

ذكرنا سابقا أن القرارات المالية تنقسم إلى قرارات استثمارية وقرارات تمويلية وأخرى قرارات متعلقة بتوزيع الأرباح، وعليه فالقرار المالي يتميز بتأثيره على مختلف جوانب المؤسسة ويمكن إيجاز أهميته فيما يلي:

- تكمن أهمية قرار التمويل في النقاط الآتية :

- الموازنة بين أنواع الأموال المختلفة للوصول إلى هيكل رأس مال أنسب[2]؛

- التغيرات في الهيكل المالي تؤثر تأثيرا مباشرا على قيمة المؤسسة[3]؛

- عجز المؤسسة عن تغطية احتياجاتها المالية قد يؤدي بها إلى التصفية والإفلاس[4].

- تكمن أهمية قرار الاستثمار أنه يهدف إلى تحديد مبلغ الأموال التي ستستثمر، وكذا اختيار نوع الأصول موضوع الاستثمارات، كذلك أن الآثار والنتائج المستقبلية له لا تكون معروفة بدقة[5]؛

- كلما كان قرار الاستثمار وقرار التمويل جيدان كلما أمكن للمؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام[6]؛

- يعتبر قرار توزيع الأرباح من القرارات المالية الهامة التي تؤثر على قيمة المؤسسة والتي يترتب عليها تأثير على الخطط الاستثمارية والتمويلية لتلك المؤسسة، كما تقوم سياسة توزيع الأرباح بإعطاء إشارات لجمهور

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مرجع سبق ذكره، الطبعة الأولى، ص60.

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص09.

[3] نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص308.

[4] مليكة زغيب، **إستراتيجية المزيج التمويلي الأمثل**، مجلة أبحاث روسيكادا، العدد الأول، جامعة سكيكدة، ديسمبر2003، ص187.

[5] إلياس بوجعادة، مليكة زغيب، **دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية**، ملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية،14- 15 أفريل 2009، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، ص02.

[6] إلياس بوجعادة، مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص03.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المستثمرين الحاليين والمحتملين حول وضعية وأداء المؤسسة، وهو ما يجعل من هذه السياسة تحظى بأهمية بالغة ليس عند مالكي المؤسسة ومسيريها فقط بل إلى المستثمرين والمحللين الماليين[1].

المبحث الثالث: مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية

يسعى المدير المالي من خلال اتخاذه للقرارات المالية داخل المؤسسة إلى تحقيق أهداف المؤسسة ككل، وانطلاقا من كون الوظيفة المالية وثيقة الصلة بوظيفة المحاسبة نجد المدراء الماليون يعتمدون بدرجة كبيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ مختلف قراراتهم.

المطلب الأول: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

تعد المعلومة المحاسبية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، وهي تمثل كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص مختلف الأحداث الاقتصادية.

1. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية:

أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في البيان رقم (02) سنة 1980 إلى الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، فحتى تتسم القرارات بالرشادة لابد من الاعتماد على معلومات محاسبية تتسم بالخصائص التالية [2]:

1.1. الخصائص الرئيسية: تتمثل الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية في الملائمة والموثوقية كالآتي:

1.1.1. الملائمة (Revelance): أي أن تكون تلك المعلومات ملائمة لأغراض المستخدم متخذ القرار، أي لها القدرة على إحداث تغيير عندما تساعده تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه وتحديد البديل الأنسب المتمثل في القرار المتخذ، وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوافر فيها جملة من الخصائص الفرعية وهي:

- **التوقيت الزمني المناسب (Timeliness):** أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب المحدد بزمن اتخاذ القرار وبذلك لن تفقد قيمتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

---

[1] عبد الوهاب دادن، حورية بديدة، **تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركات المدرجة في المؤشر CAC 40**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011، ص02.

[2] مليكة زغيب، سوسن زيرق، **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**، ملتقى دولي حول: **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، يومي 06 -07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 06، 07.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- القيمة التنبؤية (Predctive value): ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بأحداث المؤسسة والتي تشمل تدفقاتها النقدية وقوتها الإيرادية المستقبلية.

- قيمة التغذية الراجعة من المعلومات (Feed Back value): أي إلى أي مدى يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات في تصحيح توقعات سابقة وبالتالي تقييم القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

2.1.1. الثقة (Reliability): وتعني هذه الخاصية أن تمنح المعلومات المحاسبية حالة من الاطمئنان لدى مستخدمها وبذلك يعتمد عليها كأساس لإتخاذ قراره و تتحقق هذه الخاصية من خلال ما يلي:

- صدق التعبير (Representational Faithfulness): أي أن تعبر المعلومات المحاسبية بصدق وبصورة سليمة عن الأحداث الخاصة بها ودون أي تلاعب.

- الحيادية "عدم التحيز" (Neutrality): يجب الاعتماد على الحيادية عند الحصول على المعلومات المحاسبية كما يجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية حتى تبين حقيقة أوضاع المؤسسة مصدرة هذه التقارير ودون المساهمة في خدمة مستخدم عن آخر وهو ما يتوافق مع مبدأ الموضوعية.

- قابلية التحقق (Verifiability): أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب المستخدمة في قياس المعلومات المحاسبية من طرف أكثر من شخص.

2.1. الخصائص الثانوية: وتتمثل الخصائص الثانوية في:

1.2.1. الثبات (Consistency): أي الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المتبعة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية.

2.2.1. قابلية المقارنة (Comparabilty): تعد هذه الخاصية مهمة في مجال تقييم أداء المؤسسات من خلال إجراء مقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة بين عدة مؤسسات اقتصادية ضمن نفس النشاط.

2. أشكال المعلومة المحاسبية (مخرجات نظام المعلومات المحاسبي): أولت معايير المحاسبة الدولية (IAS) التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة بالإفصاح عن المعلومة المحاسبية وإعداد التقارير والقوائم المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1.2. القوائم المالية:

تعرف القوائم المالية أنها "عبارة عن بيانات تفصيلية وإجمالية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية يعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي تنفذها المؤسسة خلال فترة محددة (ربع سنة، نصف سنة، سنة)"[1].

ويمكن تقسيم القوائم المالية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي على النحو التالي:

1.1.2. الميزانية العمومية "قائمة المركز المالي" (Balance Sheet):

عبارة عن كشف منظم يبين حجم ممتلكات المؤسسة والالتزامات المترتبة عليها، تعد على أساس سنوي وتعبر عن الموقف المالي في لحظة معينة، ويتم تبويب عناصر المركز المالي لتحقيق الهدف الأساسي من اعدادها وهو عرض صورة المؤسسة بما يسهل مهمة الوقوف على حقيقة المركز المالي في نهاية الفترة المالية، ويتكون هذا الكشف من جزئين بحيث يعرض الأول قيمة الاستثمارات أي استخدام مصادر الأموال ويعبر عنها في شكل أصول أما الجزء الثاني فيبين مصادر الأموال المستثمرة التي قد تكون مصادر ممولة من الغير (أموال دائنة) أو أموال يساهم بها مالكي المؤسسة[2].

2.1.2. حسابات النتائج "قائمة الدخل" (Income Statment):

يوفر حسابات النتائج معلومات حول الإيرادات والأعباء المتعلقة بمدة معينة (غالبا سنة)، ويسمح بتحديد نتيجة الفترة، حيث أن النتيجة المحققة خلال الفترة هي عبارة عن الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات[3]، وتصنف العمليات في جدول حسابات النتائج إلى ثلاث فئات: عمليات الاستغلال الجارية، العمليات المالية، والعمليات الاستثنائية[4].

3.1.2. قائمة التدفقات النقدية (Statment of cash flows):

هي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية الأخرى في أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص69.

[3] Hervé Stolowy et autres , **comptabilité et analyse financière** (**une perspective globale**), édition de boeck, 2ème édition, Paris, 2010, p40.

[4] Jean-Guy DEGOS , Stéphane OUVRARD , **les bleus premier pas en comptabilité (comprendre et maitriser ses comptes)**, éditions elipes, Paris,2012, p29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل[1]، كما أنها تسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة المؤسسة وتتم في ثلاثة فروع هي: نشاط الاستغلال، نشاط الاستثمار، ونشاط التمويل[2].

أي أن جدول تدفقات الخزينة يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) كالآتي[3]:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل؛

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص الأسهم.

4.1.2. جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية[4].

2.2. التقارير: تصنف التقارير التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي حسب عدة معايير كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] أميرة دباش، محمود جمام، مرجع سبق ذكره ،ص69.

[3] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، الجريدة الرسمية، العدد 19، السنة السادسة والأربعون، مارس 2009 ، ص26.

[4] نفس المرجع، ص26.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (2 -2): تصنيف التقارير المحاسبية

المعيار	أنواع التقارير
بحسب الوظائف الإدارية	تقارير تخطيطية تقارير رقابية تقارير تشغيلية
بحسب درجة تفصيل التقرير	تقارير موجزة تقارير تفصيلية
بحسب اتجاه سير التقرير	تقارير عمودية تقارير أفقية
بحسب دورية اعداد التقرير	تقارير فورية تقارير حسب الطلب تقارير دورية

المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص128

ويمكن توضيح العلاقة بين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية بصفة عامة كالتالي:

يقوم المحاسب بجمع وعرض البيانات المالية، بينما يقوم المدير المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية التي أعدها المحاسب والبحث عن المعلومات الإضافية التي تساعده على اتخاذ القرارات المالية على ضوء ما تم تحليله واستخلاصه، وبذلك نجد أن المحاسب يعمل على تفسير وعرض البيانات الماضية للأداء وما يتعلق بالوضع الحالي، وقد يتطرق للمستقبل إذا كان ذلك ممكنا، بينما يستخدم المدير المالي هذه المعلومات سواء كانت كما هي أو يعيد تعديلها وتحليلها كقاعدة أساسية لاتخاذ القرار المالي[1].

المطلب الثاني: دور المعلومة المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار

يكمن الهدف النهائي للمعلومة المحاسبية في زيادة المعرفة لدى متخذ القرار وتحويل المجهول إلى معلوم وتقليل حالة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في إطار

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

موضوعي، كما أن المعلومة المحاسبية كمية قابلة للتحقق من صحتها لذلك تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة متخذي القرارات المالية للوصول إلى الحل الأنسب.

وتفيد المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء كانت تنظيمية (تخطيط، تنفيذ، رقابة)، أو قرارات مالية (استثمار، تمويل)،أو قرارات بيع أو إنتاج أو توظيف للموارد الاقتصادية بشكل أو بآخر.

ويقوم المحاسب بدور هام في مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة خاصة في مجال الإنفاق الاستثماري نظرا لما يتميز به هذا النوع من القرارات من خطورة لما لها من تأثير على بقاء واستمرار المؤسسة وصعوبة التراجع أو التخلي عن هذه الاستثمارات بعد الشروع في تنفيذها ولكبر التكاليف المترتبة عن ذلك، لذا يجب توفير معلومات محاسبية تساعد على تقييم البدائل المختلفة والمفاضلة بينها.

إن كل مشكلة تتضمن اعتبارات مالية وأخرى فنية، ولكي تتخذ الإدارة قرارا سليما متوازنا يتطلب الأمر توفر كل جزء من البيانات اللازمة لتحديد تكلفة المشروع الاستثماري من تقديرات كما أنها تحتاج إلى تفكير منطقي وتحليل سليم لتحديد ما هو متغير وما هو ثابت ولتحديد عناصر التكاليف المناسبة.

فتعتبر المعلومة المحاسبية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي الأداة الرئيسية التي تستخدمها الإدارة في إعداد الموازنة التخطيطية، بحيث يقوم المدير المالي بتجميع هذه التقديرات وتحليل الانحرافات والتنسيق بين الموازنات التقديرية المختلفة، فالمعلومة المحاسبية تكتسي أهمية في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار وتزداد أهميتها عند اتخاذ قرارات إستراتيجية لاسيما القرارات الاستثمارية لما يترتب عليها من مخاطر وتعلقها بالمستقبل واعتمادها على التنبؤ وتأثيرها القوي على الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وبالتالي تأثيرها على قيمة المؤسسة[1].

المطلب الثالث: مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار التمويلي

تساهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار التمويل كالآتي:

1. استخدامات الميزانية في اتخاذ قرار التمويل:

تعتبر الميزانية المحاسبية من أهم القوائم المالية التي تعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ القرارات بصفة عامة وقرارات تمويل الاستثمارات بصفة خاصة، وذلك من خلال تحويلها إلى ميزانية مالية تستعمل في حساب

[1] عبد الحكيم سليماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 113، 114.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بعض النسب والمؤشرات المالية التي تسمح بالحكم على الوضعية المالية في المؤسسة، وبالتالي يتم اتخاذ قرارات التمويل بناء على هذه الدراسة[1].

يقوم المدير المالي بتحليل البيانات المالية واستخدامها لمعرفة جوانب القوة والضعف وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة، وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب، إن تحديد الهيكل المالي يتصل بالجانب الأيسر من قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، حيث يوجد نوعين من القرارات خاصة بالهيكل المالي يتصل النوع الأول من القرارات بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل ويعتبر ذلك من أهم القرارات لما لها من أثر على الربحية والسيولة العامة أما النوع الثاني من القرارات يدور حول تحديد أيهما أكثر منفعة للمؤسسة القروض قصيرة الأجل أو القروض طويلة الأجل في وقت معين، فقيام المدير المالي بتحليل وتقييم الميزانية فهو يحلل ويدرس الوضع المالي للمؤسسة ككل ويمكنه ذلك من ضبط وتنظيم العمليات المالية واتخاذ ما يلزم من إجراءات[2].

2. استخدامات جدول حسابات النتائج في اتخاذ قرار التمويل:

يشكل جدول حسابات النتائج الوثيقة الثانية بعد الميزانية من حيث الأهمية، لذلك يجبر المخطط الوطني المحاسبي المؤسسات على إعداد هذا الجدول، حيث يتم استنتاج مجموعة من المؤشرات والنسب التي تستعمل في التحليل الديناميكي الذي يساعد المؤسسة على عملية المقارنة ودراسة تغيرات عناصر هذا الجدول خلال فترة زمنية، حيث تسمح مقارنة النتائج المحققة خلال سنوات متتالية بمعرفة مستوى تطور الأداء وبالتالي تقييم الهيكل التمويلي[3].

3. التحليل المالي للقوائم المالية كغرض لاتخاذ قرار التمويل :

يتم اتخاذ القرارات المالية بناءا على معايير دقيقة ومن بين أهم الوسائل المستخدمة نجد التحليل المالي للقوائم المالية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي مما يساعد على اتخاذ قرارات تمويلية صائبة.

1.3. النسب المالية: تشمل النسب المالية جوانب متعددة من أنشطة المؤسسة، ومن بين هذه النسب سنركز في دراستنا على نوعين أساسيين هما نسب الهيكل المالي ونسب السيولة كالآتي:

[1] عبد القادر عيادي، مرجع سبق ذكره، ص146.
[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16، 17.
[3] عبد القادر عيادي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1.1.3. نسب الهيكل المالي: تعبر هذه النسب عن التركيبة المالية للمؤسسة ومكوناتها، كما تقيس مستوى الاستقلالية ومن أهم هذه النسب[1]:

1.1.1.3. نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب وفق العلاقة الآتية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، هذا يعني وجود فائض من الأموال الدائمة يوجه لتمويل الأصول المتداولة وهي تمثل حالة التوازن.

أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد، هذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول بقروض قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي يدل على حالة عدم التوازن.

2.1.1.3. نسبة التمويل الخاص:

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة، كما تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3.1.1.3. نسبة الاستقلالية المالية:

تعبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه دائنيها واعتمادها على أموالها الخاصة في التمويل وتحسب وفق العلاقة الآتية:

نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة / مجموع الديون

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يدل أن المؤسسة غير مثقلة بالديون وبإمكانها التعامل مع دائنيها بمرونة في شكل اقتراض أو تسديد ديون.

2.1.3. نسب السيولة:

تمكن نتائج هذه الأداة من الحكم على قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها كما تسمح بتقييم فعالية السياسة التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة، وتختلف درجة السيولة من أصل لآخر كالتالي:

[1] عبد الحكيم سليماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 132، 133.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1.2.1.3. نسبة السيولة العامة "التداول" (Current Ratio):

وهي تلك النسبة التي تقيس إمكانية المؤسسة على تسديد الديون القصيرة الأجل من أصولها المتداولة وهي نسبة واسعة الانتشار، أي من خلالها يمكن التعرف على مدى مواجهة المؤسسة لالتزاماتها الجارية مع ضمان استمرار النشاط، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية[1]:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

2.2.1.3. نسبة السيولة المختصرة "السريعة" (Quick Ratio) :

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية كأوراق القبض القابلة للخصم لدى البنك، وتستبعد المخزون كونه من الأصول أقل سيولة لصعوبة تحويله إلى نقد في فترة قصيرة، وتحسب هذه النسبة كالآتي[2]:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – المخزون / الديون قصيرة الأجل

3.2.1.3. نسبة السيولة الجاهزة "النقدية" (Cash Ratio):

تظهر هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في فترة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل وتهتم هذه النسبة بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط، وتحسب وفق العلاقة التالية[3]:

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية / الديون قصيرة الأجل

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان مؤشرا إيجابيا عن سيولة المؤسسة.

2.3. مؤشرات التوازن المالي: تكون البنية المالية للمؤسسة متوازنة عندما تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وتمول أصولها المتداولة بالديون قصيرة الأجل، ومن بين أهم مؤشرات التوازن المالي نذكر:

1.2.3. مؤشر رأس المال العامل (FR):

وهو يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة[4].

---

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص68

[3] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2008، ص75.

[4] ميلود بوشنقير، مليكة زغيب، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010، ص49.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويحسب رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

2.2.3. مؤشر الاحتياجات من رأس المال العامل (BFR):

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل[1].

ويحسب الاحتياج من رأس المال العامل وفق العلاقة الآتية:

الإحتياج من رأس المال العامل=(الأصول المتداولة -النقدية) – (الديون قصيرة الأجل -سلفات مصرفية)

عموما يكون تأثير رأس المال العامل على الهيكلة المالية للمؤسسة كالتالي[2]:

- **رأس المال العامل > 0**: هيكلة مالية سليمة، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بعمليات استثمارية؛

- **رأس المال العامل = 0: ه**يكلة مالية سليمة، ولكن في مستوى أدنى في هذه الحالة يجب الزيادة في رأس المال العامل؛

- **رأس المال العامل < 0:** هيكلة مالية غير سليمة، يجب إعادة تأسيس رأس المال العامل، أي الحاجة إلى موارد تمويل إضافية.

3.2.3. مؤشر الخزينة(TR):

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا ويمكن التعبير عنها بالعلاقتين الآتيتين[3]:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة الصافية= رأس المال العامل – الإحتياج في رأس المال العامل

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] ميلود بوشنقير، مليكة زغيب ، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] نفس المرجع، ص53.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويمكن تمييز 3 حالات للخزينة:[1]

- خزينة موجبة: وهذا يعني وضعية حسنة للمؤسسة شرط أن لا يكون الفرق كبير بين رأس المال العامل والاحتياج من رأس المال العامل لأن ذلك يدل على وجود موارد معطلة يجب استثمارها؛

- خزينة معدومة: وهذا يمثل توازن مالي أمثل للمؤسسة، يتم الوصول إليه بالاستخدام الأنسب للموارد وفق الإمكانيات المتاحة؛

- خزينة سالبة: هذا يعتبر خطر على المؤسسة لأنها تكون بحاجة إلى موارد لمواصلة نشاطها لذا عليها التخفيض من الاحتياجات والرفع من الموارد.

مما تقدم نستنتج أن التحليل المالي لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي يشكل مصدر هام لاتخاذ مختلف القرارات المالية سواء باستخدام النسب المالية أو مؤشرات التوازن المالي وذلك عن طريق الإلمام بالمركز المالي للمؤسسة ثم وضع الخطط للوصول إلى الأهداف المرجوة.

[1] عبد الحكيم سليماني، مرجع سبق ذكره، ص131.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن عملية اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسة تشغل أهمية بالغة بحكم خصائصها ونظرا لما لها من تأثير على مختلف الوظائف الأخرى، إذ تتبلور القرارات المالية في اختيار بديل من بين البدائل المتاحة المتعلقة بالجانب المالي فهي تشمل تلك القرارات المتعلقة باستخدام المبالغ المالية الحالية لتحقيق أرباح مستقبلية والمتمثلة في القرارات الاستثمارية حيث أن هذه الأخيرة تنقسم إلى قرارات استثمارية مالية وهي تلك المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية وقرارات استثمارية رأسمالية والمتمثلة هي الأخرى في الاستثمارات الإحلالية أو التوسعية أو الابتكارية، كما تتضمن القرارات المالية كذلك القرارات المتعلقة بتوفير موارد مالية ملائمة لتلبية احتياجات المؤسسة والمتمثلة في قرار التمويل الذي يسعى إلى الموازنة بين مصدر الحصول على الأموال والتكلفة المصاحبة له إذ أن هناك مصادر داخلية متمثلة في أموال الملكية كالأسهم العادية والممتازة والأرباح المحتجزة ومصادر خارجية متمثلة في الأموال المقترضة، كما يصاحب القرارين الماليين السابقين نوع ثالث يتمثل في المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين أو احتجاز تلك الأرباح لإعادة استثمارها وهو قرار توزيع الأرباح، ثم تم التطرق إلى دور المعلومة المحاسبية في مساعدة متخذي القرارات المالية للوصول إلى أنسب القرارات كون درجة جودة المعلومات المحاسبية المتاحة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار المالي الذي يتخذه كما أن المعلومات المحاسبية كمية قابلة للتحقق من صحتها في ظل تعدد وتنوع مجالات الاستثمار ومصادر تمويلها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تمهيد:

تدعيما للجانب النظري الذي تطرقنا إليه في الفصلين السابقين لكل من نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية في بداية الدراسة، سنتناول دراسة حالة لإحدى أهم المؤسسات العمومية الاقتصادية الخدمية الجزائرية، وهي المؤسسة المينائية سكيكدة خلال الفترة 2014-2016 من خلال التطرق إلى:

- تقديم عام للمؤسسة المينائية سكيكدة؛
- سيرورة نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة؛
- عرض وتحليل نتائج الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية سكيكدة

قبل التطرق إلى دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة سنقوم في هذا المبحث بإعطاء لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة محل الدراسة والتعريف بها وبأهدافها وبأنشطتها وهيكلتها التنظيمية، ثم سنتطرق إلى التعريف بمديرية المحاسبة والمالية.

المطلب الأول: لمحة عامة عن المؤسسة المينائية سكيكدة

1. لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة:

يرجع تأسيس الموقع المينائي "لسكيكدة" إلى ما بين القرنين السابع والثامن قبل الميلاد حيث أسس الفينيقيون امبراطورية قرطاج والتي ازدهرت شيئا فشيئا إلى حدود النوميديين في افريقيا الشمالية الشيء الذي أدى إلى قيام مدينة سطورة بعد سقوط قرطاج عام 147 ق.م، ثم جاءت الفتوحات الرومانية وأسست مدينة روسيكادا المعروفة الآن بـ " سكيكدة" حيث يعد ميناؤها من أهم الموانئ في الجزائر كونه يساهم بنسبة 25 % من المبادلات التجارية الجزائرية، وإلى غاية 1839 كان ميناء سكيكدة عبارة عن مرفأ صغير حيث لا يسمح للسفن القيام بعمليات التفريغ فيه، بل كانت تلجأ إلى القيام بتفريغ حمولتها على الشاطئ عبر قناة سطورة ثم يتم بعد ذلك نقلها إلى مدينة سكيكدة .

بعدها جاء مشروع إنشاء ميناء جديد عام 1860 في الجهة الأمامية لمدينة سكيكدة عوضا عن ميناء سطورة حيث تضمن المشروع ما يلي :

- بناء حقل مائي في الجهة الشرقية والغربية للأرصفة الأمامية للميناء؛
- بناء رصيف كبير يبلغ طوله 1400؛
- بناء رصيف القصر الأخضر "château vert" وانطلقت به الأشغال سنة 1861.

بقي ميناء سكيكدة ميناء ثانوي حتى عام 1969، وبترميم الميناء المسمى مارينال "Marinelle" ارتفعت طاقة استقبال الميناء، إذ نجد الحدث الذي أعطى بعدا آخر لميناء سكيكدة هو قرار انشاء منطقة صناعية على سهل العربي بن مهيدي في شرق منفذ وادي الصفصاف هذا القرار حدد بوضع ميناء جديد مختص في الهيدروكاربور.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. تعريف المؤسسة المينائية سكيكدة E.P.S :

- **التسمية:** المؤسسة المينائية سكيكدة (Entreprise Portuaire de Skikda) باختصار E.P.S
- **الشكل القانوني:** مؤسسة عمومية اقتصادية خدماتية ذات أسهم مسيرة عن طريق قوانين ونظم متعلقة بالاستقلالية للمؤسسات.
- **تاريخ الإنشاء :** تأسست بمقتضى مرسوم رقم 204/82 بتاريخ 14 أوت 1982 أي في خضم برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات، حيث أنشأت الوحدات التالية:

– الديوان الوطني للموانئ ONP؛

– الشركة الوطنية للشحن والتفريغ SONAMA؛

– الشركة الوطنية لشحن البواخر CNAN/REMORQUAGE؛

وتم تعديل النظام إلى شركة ذات أسهم في 21 مارس 1989.

- **المقر الاجتماعي:** شارع جزيرة العنزات ص ب 65 سكيكدة 21000.

(Route I lot des chèvre B P 65 Skikda 21000 Algérie)

- **نظام التسيير :** مؤسسة منظمة لمديرية عامة أحادية الوحدة.
- **المساهمون:** بملكية مساهم وحيد هو مؤسسة تسيير مساهمات الدولة " Groupe SOGEPORTS"
- **الرأسمال الاجتماعي :** 900.000.000 دج.
- **شهادة النوعية:** المؤسسة حاصلة على الشهادة بموجب متطلبات النظام ISO 9001 V 2000.
- **العاملون:** 1996.

3. أهداف ووظائف المؤسسة المينائية سكيكدة :

1.3. أهداف المؤسسة المينائية سكيكدة :

تسعى المؤسسة المينائية جاهدة لتحقيق عدة أهداف أهمها:

– مساعدة المؤسسات الوطنية في عملية الاستيراد والتصدير؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– الرفع من تنمية الاقتصاد الوطني والسعي إلى التحقيق المستمر للأرباح باعتباره هدف عام تسعى إليه جميع المؤسسات الاقتصادية من أجل البقاء؛

– زيادة الدخل الوطني مما يؤدي بدوره إلى إنعاش الاقتصاد الوطني؛

– العمل على تقديم الخدمات في أحسن الظروف وبأحسن التكاليف؛

– العمل على تنويع خدماتها وتحسين جودتها.

2.3. وظائف المؤسسة المينائية لسكيكدة:

نجد أن المؤسسة المينائية مؤسسة خدمية يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الخدمات، وبما أن غاية الميناء هي عبور البضائع في أحسن الظروف الأمنية التجارية والاقتصادية فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب وضع نموذج تنظيمي وتسييري ناجح وكذا ضمان خدمات عامة عبر الوظائف الرئيسية الثلاث التالية:

– وظيفية الصيانة والتطوير؛

– وظيفة الاستغلال بمختلف أنواعها؛

– وظيفة الشرطة المينائية.

وبالإضافة إلى هذه الوظائف، هناك وظيفتان هامتان هما:

– وظيفة التسيير؛

– وظيفة الرقابة والمحافظة على الأملاك المينائية.

وأهم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة:

– شحن وتفريغ البضائع؛

– الاستيراد والتصدير؛

– تنفيذ أعمال الصيانة وتسيير المنشآت المينائية؛

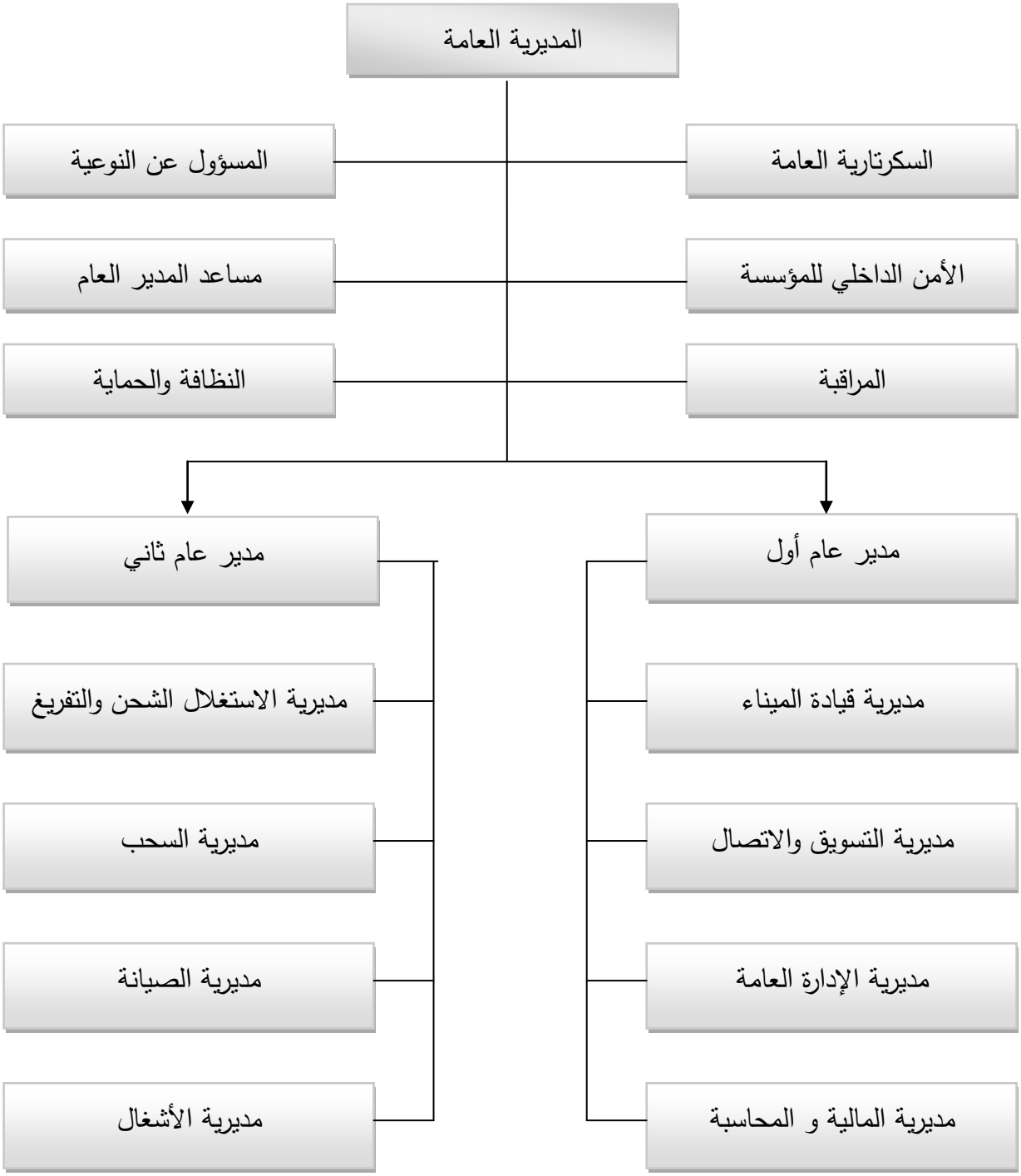
– الوقاية من حرائق المنشآت والملاحة البحرية وكذا التلوث.

المطلب الثاني: هيكلة المؤسسة المينائية سكيكدة

تسير المؤسسة المينائية سكيكدة من طرف الرئيس المدير العام حيث يساعده في أداء مهامه مدراء وخلية ادارية مساعدة، وقد شهدت المؤسسة تغييرا مستمرا لهيكلها التنظيمي من أجل مواكبة التغيرات التي تشهدها البيئة الخارجية وبالتالي ضمان السير الحسن لأنشطتها وتحقيق الأهداف المرجوة ضمن الخطط المرسومة وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية بسكيكدة



المصدر: الإدارة العامة للمؤسسة المينائية سكيكدة

2.3. شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية:

- المديرية العامة:

تعتبر المديرية العامة العمود الفقري للميناء، من حيث أغلبية الصلاحيات فهي تتولى الإشراف المباشر

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

على باقي المديريات وتنسق فيم بينها، من مهامها أيضا إتباع التطبيق الحسن لتسيير المؤسسة في اطار سياسة التنمية الوطنية إلى جانب بعض المهام الأخرى.

- **مديرية قيادة الميناء:** وتنقسم الى دائرتين وهما:

أ- دائرة مساعدة السفن:

تتمثل مهمتها في القيام بسحب البواخر وربطها، إلى جانب القيام بعملية إرشاد السفن.

ب- دائرة الأمن والشرطة:

تقوم بمراقبة البضائع الداخلة والخارجة من الميناء وتسيير المنارة للإرسال.

- **مديرية سحب البواخر:**

تقدم كل الخدمات المتمثلة في الجر، السحب والدفع للبواخر في عملية الإرساء والإبحار كما تهتم بتقديم الساحبات لعملية الإنقاذ في حالة كون أحد البواخر في حاجة الى مساعدة طارئة.

- **مديرية الصيانة :**

مهمتها هي صيانة العتاد والآلات والمعدات المينائية، وجعلها في أتم الاستعداد للقيام بالمهام على أكمل وجه.

- **مديرية الأشغال:**

تقوم هذه المديريات بإنجاز ومتابعة الأعمال التي توجه من طرف المؤسسة كإنجاز الهياكل القاعدية وأماكن التخزين داخل المؤسسة.

- **مديرية الاستغلال والشحن والتفريغ:**

تتابع حركة البضائع منذ وصولها إلى الميناء حتى تسليمها إلى الزبائن، كما تقوم بتأجير المخازن والمساحات للزبائن الدائمين.

- **مديرية الإدارة العامة:**

تشرف على تسيير المستخدمين والشؤون العامة والخاصة بالمؤسسة، كذلك تتكفل بتحليل وتقديم الاقتراحات لبرامج خاصة بالتوظيف.

- **مديرية الدراسات والتسويق والاتصال:**

تتمثل صلاحيات هذه المديرية في تطوير وسائل الإعلام للمؤسسة ومتابعة تطبيق البرامج، إضافة إلى إعداد الإحصائيات وتوزيعها على باقي المديريات الموجودة داخل الميناء والتنسيق بين التسويق والاتصال.

- **مديرية المحاسبة والمالية:**

تلعب هذه المديرية دورا هاما في سير باقي المديريات الأخرى، فتعتبر هذه المديرية الشريان المالي

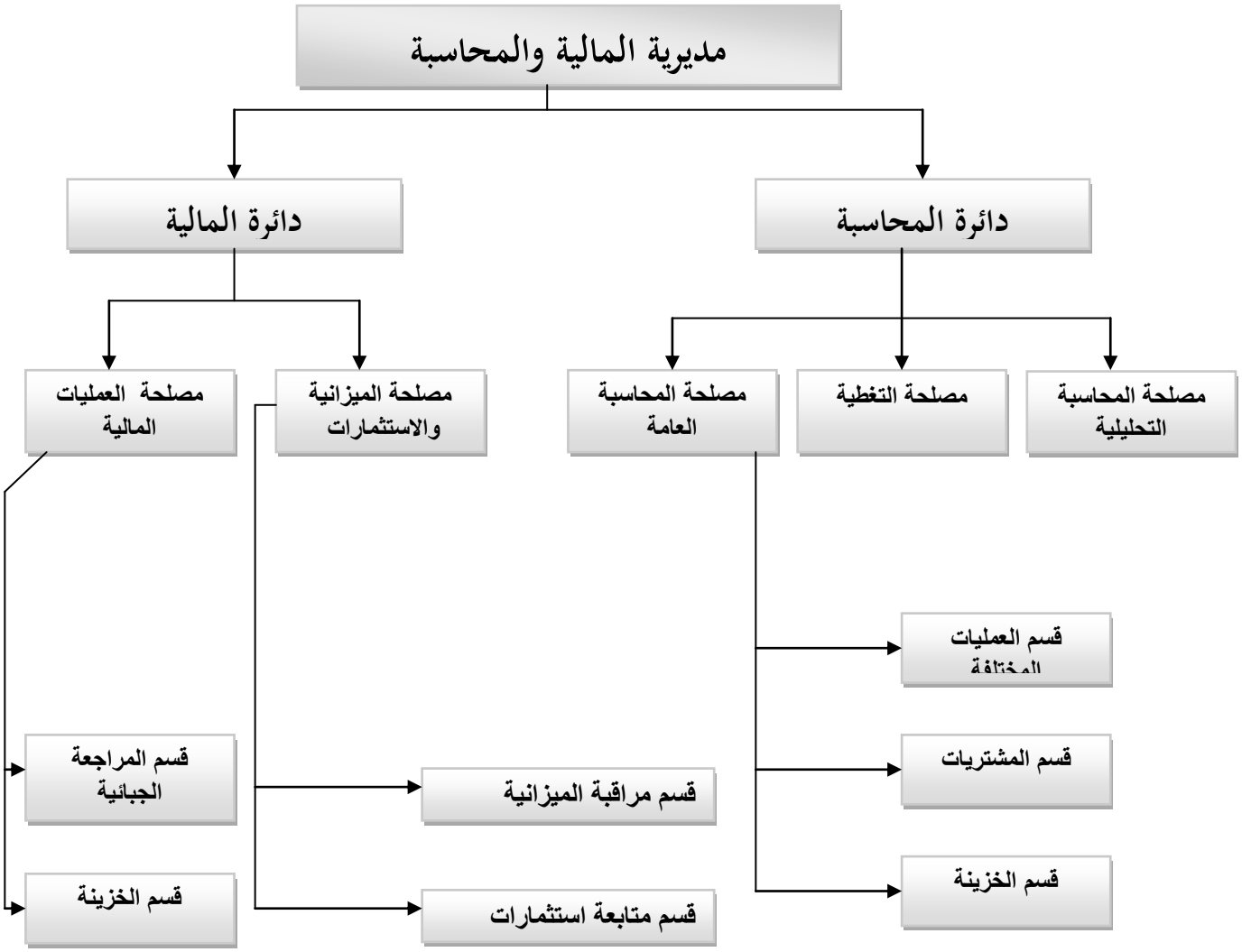
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

للمؤسسة والمجال الحيوي المحرك لها وهي تتكفل بمتابعة السير المالي والمحاسبي وكذلك تحقيق التوازن المالي لها.

المطلب الثالث: مديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة المينائية سكيكدة

1. التعريف بمديرية المالية والمحاسبة: إن مديرية المالية والمحاسبة عنصر حساس وفعال داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة كونها متعلقة بالجانب المالي، فالوظيفة المالية داخل المؤسسة تحتل حيز كبير وشامل يغطي باقي المصالح الأخرى، وذلك باعتبارها المحرك الأساسي لسير النشاط، وتنقسم مديرية المالية والمحاسبة إلى دائرة المحاسبة ودائرة المالية وهذا وما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة D.F.C



المصدر: الإدارة العامة للمؤسسة الوطنية للميناء.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. شرح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة:

1.2. دائرة المحاسبة: وتضم هذه الدائرة ثلاث مصالح هي:

1.1.2. مصلحة المحاسبة التحليلية:

تتمثل أهم المهام الموكلة لهذه المصلحة في وضع دليل للمحاسبة التحليلية وإعدادها في كل ثلاثي، تحليل يخص النتائج المحصل عليها لمختلف الأقسام مع القيام بعملية الجرد الدائم داخل المؤسسة.

2.1.2. مصلحة المحاسبة العامة: وتشمل هذه المصلحة:

- قسم العمليات المختلفة:

تتمثل مهامه في متابعة فواتير دائنو الخدمات وكذا متابعة التسوية لكل حسابات مجموعة المخزونات.

- قسم المشتريات:

من مهام هذا القسم استلام الفواتير المرسلة من طرف الموردين المتعلقة بالمشتريات والتأكد من صحة المعلومات المدونة عليها مع البقاء على اتصال مباشر معهم من أجل ضمان التوريد الدائم.

قسم الخزينة:

يقوم باستلام الفواتير المرسلة وتسجيلها محاسبيا مع دراستها والتأكد من صحتها.

3.1.2. مصلحة التغطية: تشمل هذه المصلحة:

قسم العلاقات مع الزبائن:

يقوم بتحصيل الحقوق من طرف الزبائن في الآجال المحددة ومتابعة الفواتير الخاصة بهم، كما تقوم بإلغاء الفواتير الخاطئة بقرار من المدير العام للمؤسسة.

2.2. دائرة المالية: تنقسم إلى مصلحة المحاسبة ومصلحة العمليات المالية:

1.2.2. مصلحة الميزانية والاستثمارات: وتشمل قسم مراقبة الميزانية وقسم متابعة الاستثمارات وتقوم بالعمليات التالية:

- مراقبة الميزانية والقيام بعملية تقييمها ومتابعة الاستثمارات الخاصة بالمؤسسة؛
- تقدير المصاريف والإيرادات المتعلقة بالنسبة الماضية.

2.2.2. مصلحة العمليات المالية:

تدرس حالة خزينة المؤسسة بصفة دورية، كما تقوم بتحصيل قيمة الشيكات وإدخال مبالغها في رصيد المؤسسة بعد أن يقوم رئيس المصلحة بملء وثيقة تسمى "تسليمات الشيكات" وذلك إما عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الصندوق أين تكون المدة محددة بيومين إذا كان داخل

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سكيكدة، وإذا كان خارجها بـ 15يوما، إضافة إلى وثيقة أخرى "وثيقة الإيرادات" والتي يتم إمضائها من طرف رئيس المصلحة ومدير المالية والمحاسبة، كما تقوم بمراقبة عمل المصالح التابعة لها، وإعداد جدول التقاربات البنكية.

3. علاقة مديرية المحاسبة والمالية مع باقي المديريات:

هناك علاقة تربط بين مديرية المالية والمديريات الأخرى كالآتي:

1.3. علاقتها بمديرية الاستغلال: تقوم هذه المديرية بالفواتير المعدة والموقعة من طرف المدير كما تقوم بتقديم عناصر حساب ميزانية التشغيل سنويا.

2.3. مع مديرية قيادة الميناء: تزويدها بالتوقعات الخاصة بالتكاليف والإيرادات التي تطمح إلى تحقيقها وتقدم لها فواتير الإيرادات والنفقات لتنفيذها.

3.3. علاقتها مع مديرية الصيانة والأشغال: تسلم مديرية الصيانة والأشغال فواتير إذن الدخول إلى المخازن وإذن الطلبات للتسوية إلى جانب طلبها لتحرير الشيك لتسديد الطلبات المستوردة كما توضح هذه المديرية الاحتياجات السنوية فيما يخص قطع الغيار لاستيراد من الخارج.

4.3. علاقتها مع مديرية الإدارة العامة: تقوم دائرة الموارد البشرية "الإدارة العامة" بتسليم الأجر الشهري للعمال والتكاليف الاجتماعية من أجل تسوية وضعيتهم، كما تقدم لها فواتير شراء المواد والمعدات المختلفة من أجل التسوية مع مواردها، وتقدم لها أيضا التوقعات السنوية للتكاليف من أجل إعداد ميزانية التشغيل والاستثمارات التقديرية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: سيرورة نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة

بعد أن تعرفنا على المؤسسة المينائية سكيكدة في المبحث السابق، سنتطرق في هذا المبحث إلى نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة والقرارات المالية التي تقوم هذه الأخيرة باتخاذها، ثم نقوم بعد ذلك بتقييم مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة.

المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة

يشغل كل من نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية أهمية بالغة في المؤسسة المينائية على النحو التالي:

1. نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة:

يتمثل مجال تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة في مديرية المالية والمحاسبة لكل عمليات وأنشطة المؤسسة محل الدراسة، تتمثل قاعدة بياناته في الملفات المحاسبية المحوسبة، أما الوثائق التشغيلية المعتمد عليها فتتمثل في مخطط حسابات SCF، قانون الضرائب، قوانين المالية، القانون التجاري، ويمكن توضيح بنية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة على النحو التالي:

1.1. موارده (أنظر الملحق رقم01):

إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة يتكون من موارد تقنية كمعدات التكنولوجيا (أجهزة الكمبيوتر، الطابعات...)، الآلات الحاسبة، برامج المحاسبة، إلى جانب الموارد التقنية يمتلك موارد بشرية من أفراد مؤهلين وذو خبرة، أما موارده المالية فتتمثل في الموارد المخصصة ضمن إطار ميزانية المؤسسة.

2.1. المعالجة:

تستخدم المؤسسة المينائية سكيكدة في معالجتها لمختلف البيانات والمعلومات برنامج **BIG** Finance وهو عبارة عن جداول أساسية تحتوي الحسابات المستعملة من طرف المؤسسة ككل، كما يوجد به أقسام التسيير المتعلقة بالمحاسبة التحليلية، الدفتر الكبير، دفتر الأستاذ وميزان المراجعة، وتحتوي هذه الجداول على عمودين وكل عمود به حسابات رئيسية وحسابات جزئية (رموز)، حيث يتم من خلاله التسجيل في دفتر اليومية ثم الترحيل إلى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة (قبل الجرد وبعده) ثم تحويلها إلى معلومات محاسبية ومالية ملائمة، ويمكن توضيح بعض نماذج برنامج BIG Finance على النحو التالي:

- **يوميات المؤسسة:** إن المؤسسة المينائية سكيكدة تمتلك 28 يومية (أنظر الملحق رقم 03) يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): يوميات المؤسسة المينائية سكيكدة

البيانات	الرمز	البيانات	الرمز
صندوق الصرف لمديرية السحب البحري	18	مشتريات	12
صندوق الصرف لمصلحة المنازعات	25	إلغاء فاتورة الخدمات	10
صندوق الصرف للضمان	16	البنك الوطني الجزائري القل	17
صندوق الصرف لمديرية الأشغال	19	البنك الوطني الجزائري سكيكدة	07
الاستهلاكات	13	القرض الشعبي الجزائري سكيكدة	01
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	20	حساب العملة الصعبة (الدولار+الأورو)	14
القرض الشعبي الجزائري	27	بنك العمليات لتأمين الموانئ	26
حقوق الملاحة البحرية	23	الحساب الجاري البريدي	06
استثمارات	21	صندوق الإيرادات للميناء الجاف	22
عمليات مختلفة	11	صندوق التسيير	02
خدمات مقدمة	09	صندوق الإيرادات للميناء القديم	03
تقديم شيكات لدى البنك	24	صندوق الصرف لمصلحة المشتريات	05
إعادة الفتح	30	صندوق الصرف لمديرية قيادة الميناء	15
الأجور	08	صندوق الصرف لمصلحة الوسائل العامة	04

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **دفتر اليومية:** يمكن توضيح الشكل النموذجي لدفتر يومية المؤسسة المينائية سكيكدة كالتالي:

اليوم ..... رقم الوثيقة ..... فترة اليومية .....

البيان: زبون أو مورد ..... رقم الحساب .....

مدين	دائن	البيان	متعلق بكل عملية تخزين يومية	ثانوي	رقم الحساب	المرجع	رقم عملية الحسابات

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

- **دفتر الأستاذ:** يمكن توضيح الشكل النموذجي لدفتر الأستاذ للمؤسسة المينائية سكيكدة كما يلي:

مدين	دائن	بيان	رمز العملية	المشروع	البنك	التكلفة	جزئي	المرجع	السطر	رقم الوثيقة	اليوم	الشهر

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

- **ميزان المراجعة:** يتمثل الشكل النموذجي لميزان المراجعة للمؤسسة محل الدراسة فيما يلي:

الرصيد		مجموع متراكم من بداية السنة		رصيد خلال الشهر		رصيد في بداية السنة		اسم الحساب	الحساب
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن		

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

- **جدول تغيرات رؤوس الأموال:**

احتياطات ونتائج	صرف إعادة التقدير	فرق النمو	العلاوة	رأس المال	ملاحظة	اسم الحساب

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

- تطور الاستثمارات:

البيان	الملاحظة	الاستثمارات			
		بداية الدورة	زيادة في الدورة	انخفاض في الدورة	نهاية الدورة

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

- جدول المساهمات:

الفرع والشركة المساهمة	ملاحظة	الأموال الخاصة	هبة رأس المال	نسبة من رأس المال	نتيجة الدورة	سلفيات وتسبيقات ممنوحة	أرباح موزعة	قيمة محاسبية للسندات المقبوضة

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

قمنا بالإشارة إلى أهم الجداول في برنامج BIG Finance إلا أنه إضافة إلى هذه الجداول توجد جداول أخرى كميزانية الأصول، ميزانية الخصوم، جدول خسائر القيمة، جدول الإهتلاكات...إلخ.

حيث تقوم مصلحة المحاسبة بمعالجة المعلومات باستخدام نظام المعلومات المحاسبي، إذ أن هناك معالجة شهرية للوثائق المحاسبية بتاريخ 15 من الشهر الموالي، دراسة ثلاثية للقوائم المالية بتاريخ الشهر الذي يلي الثلاثي، ودراسة للقوائم المالية السنوية والجبائية في نهاية مارس ن+1(أنظر الملحق رقم02).

3.1. مخرجاته: تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة في جدول حسابات النتائج، الميزانية، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق.

فالغرض الأساسي من نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة هو توفير المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة في شكل تقارير وقوائم مالية بجودة عالية في الوقت المحدد لتلبية احتياجات المؤسسة والأطراف الخارجية على حد سواء مع مراعاة المتطلبات القانونية.

2. القرارات المالية في االمؤسسة المينائية سكيكدة: يتم اتخاذ قرارات مالية مختلفة بالمؤسسة المينائية سكيكدة على مستوى إدارتها العليا ويمكن توضيحها على النحو الموالي:

2-1. قرار الإستثمار:

تقوم المؤسسة المينائية سكيكدة بإجراء دراسة تقنية ومالية مسبقة ثم تقوم في نهاية كل سنة بتخصيص ميزانية تقديرية لتخطيط الاستثمارات، فلكل مديرية مشروع استثماري تقوم المؤسسة بإنجازه عن طريق ملف يتكون من سند طلب أو اتفاقية أو عن طريق عقد استثماري دولي أو وطني ومن بين القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسة نذكر:

- استثمارات استبدالية للآلات القديمة بأخرى جديدة حسب احتياجات المؤسسة أو الآلات التي ضعف إنتاجها (شاحنات للسحب والنقل، رافعات، جرارات، ساحبات متخصصة في الإنقاذ في عمق البحر، قاطرة، معدات لنقل وتفريغ الحاويات، تجديد خطوط السكة الحديدية...)، أو الآلات التي أصابتها أعطال حيث في هذه الحالة الأخيرة يقوم خبير خارجي بالتقييم وإذا تبين أن التكاليف مرتفعة تقوم المؤسسة على مستوى الإدارة العليا باتخاذ قرار شراء أخرى.

- ومن بين القرارات الاستثمارية كذلك التي تقوم بها المؤسسة المينائية سكيكدة نجد القرارات الاستثمارية التوسعية، فالمؤسسة محل الدراسة تولي أهمية بالغة لهذا النوع من الاستثمارات حيث خصصت أكثر من 13 مليار دج خلال الموسم 2012-2013 لتطوير الميناء، ومن بين الاستثمارات التوسعية المتخذة في المؤسسة نجد توسعة مرفأ الصيد بالمرسى تكوم الرمال، توسعة ميناء الصيد بالقل ليشمل الصيد العرضي والتجارة ... إلخ، ويعتبر خلق فضاء أراضي الميناء الجاف (port sec) من بين أهم الاستثمارات التوسعية التي قامت بها المؤسسة محل الدراسة حيث تعتبر المؤسسة اللوجستية للموانئ الجافة (SIL) أحد فروعها، حيث أعطت الدولة للمؤسسة أحقية للتوسع وخلق أراضي للقيام بالشحن والتفريغ حتى لا يتم تأخير البواخر من دخول الميناء وهذا ما أعطى قيمة إضافية للمؤسسة حيث كان مسبقا عدم تمكن البواخر من الدخول تكلف المؤسسة تكاليف باهضة، وبالتالي فإن هذا التوسع قام بخلق حركة اقتصادية.

والمؤسسة المينائية سكيكدة في السنة الأخيرة (2016) قامت بتخصيص 100 مليون دج للقيام بجملة من المشاريع الاستثمارية في إطار الإجراءات والتدابير الجديدة التي أقرتها الدولة لفائدة المصدرين والمتعاملين الخواص، وفي إطار تجسيد عمليات الاستثمار الجديدة بالمؤسسة تم الشروع في تخصيص فضاء مساحته 20 ألف متر مربع لاستقبال الحاويات بالميناء الجاف واقتناء تجهيزات ومعدات كهربائية تستخدم عند استقبال الحاويات المبردة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- كذلك تمتلك المؤسسة المينائية سكيكدة إلى جانب استثماراتها **الرأسمالية** سواء الاستبدالية أو التوسعية استثمارات **مالية**، حيث تمتلك المؤسسة محل الدراسة حقوق مساهمة في 04 شركات ذات أسهم كالتالي:

- شركة الاستثمار الفندقي (S.I.H) : مساهمات المؤسسة المينائية لسكيكدة 6.23%؛

- مجمع CNAN: مساهمات المؤسسة المينائية لسكيكدة 8.69%؛

- شركة النقل وعمليات الرفع والملحقات STORA : مساهمات المؤسسة المينائية لسكيكدة 20%؛

- شركة نقل الهيدروكاربورات (SGTH) : مساهمات المؤسسة المينائية 15%.

كما تمتلك المؤسسة محل الدراسة ودائع في البنوك نتيجة وجود فائض في الأموال وذلك للمساهمة في الحركة الاقتصادية عن طريق استفادة البنوك من تلك الأموال وبالتالي السعي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

2.2. قرار التمويل:

فيما يخص قرار التمويل المتخذ في المؤسسة المينائية سكيكدة فنجد أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الذاتي في تمويل أنشطتها كون المؤسسة في راحة مالية.

3.2. قرار توزيع الأرباح:

ذكرنا سابقا أن المؤسسة المينائية سكيكدة هي شركة ذات أسهم، المساهم الرئيسي فيها هو (SOGEPORTS) فهو الذي يسير الموانئ ، حيث تنعقد الجمعية العامة العادية AGO بصفة دورية "مرة في السنة" أما الجمعية العامة الاستثنائية AGEX فلا تنعقد إلا عند حدوث المستجدات (كالاستحواذ على فروع جديدة...).

وقبل اتخاذ قرار بتوزيع الأرباح من عدمه تقوم الجمعية العامة العادية (AGO) بمعالجة ثلاث نقاط أساسية تتمثل في:

- تقرير مجلس الإدارة (Rapport de gestion du conseil)؛

- تقرير غلق الحسابات (Rapport arrêt des comptes) "الحسابات الاجتماعية" (comptes socio)؛

- تقرير محافظ الحسابات (Rapport du commissaire au compte).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فيتم توزيع الأرباح في المؤسسة المينائية سكيكدة بناءا على قرار الجمعية العامة، بحيث توزع الأرباح على الأطراف التالية:

- المساهم الوحيد؛

- العمال والمسيرين (سياسة المكافأة)؛

- جزء يكون على شكل إحتياطات اختيارية أو تنظيمية، وجزء يستعمل في تمويل مشاريعها؛

بعد الدراسة الفنية للمؤسسة المينائية سكيكدة سنتطرق إلى الدراسة المالية لها.

المطلب الثاني: تقييم مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة.

لاختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على أدوات التحليل المالي للمؤسسة محل الدراسة وذلك من أجل التقييم الكمي لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات مالية، ومن أجل الإحاطة أكثر بجوانب الموضوع تم استخدام أداة الاستبيان كذلك.

1- التقييم باستخدام أدوات التحليل المالي لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

تتمثل أدوات اتخاذ القرارات المالية في مخطط التمويل والتحليل المالي وسنتطرق في دراستنا إلى هذا الأخير من خلال دراسة النسب المالية ونسب الهيكل المالي.

1.1. عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة للسنوات الثلاث:

قبل التطرق إلى حساب النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة سنقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة للفترة 2014-2016

1.1.1. عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الأصول:

سيتم عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة وفق الجدول الموالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (3-2): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الميائية سكيكدة جانب الأصول

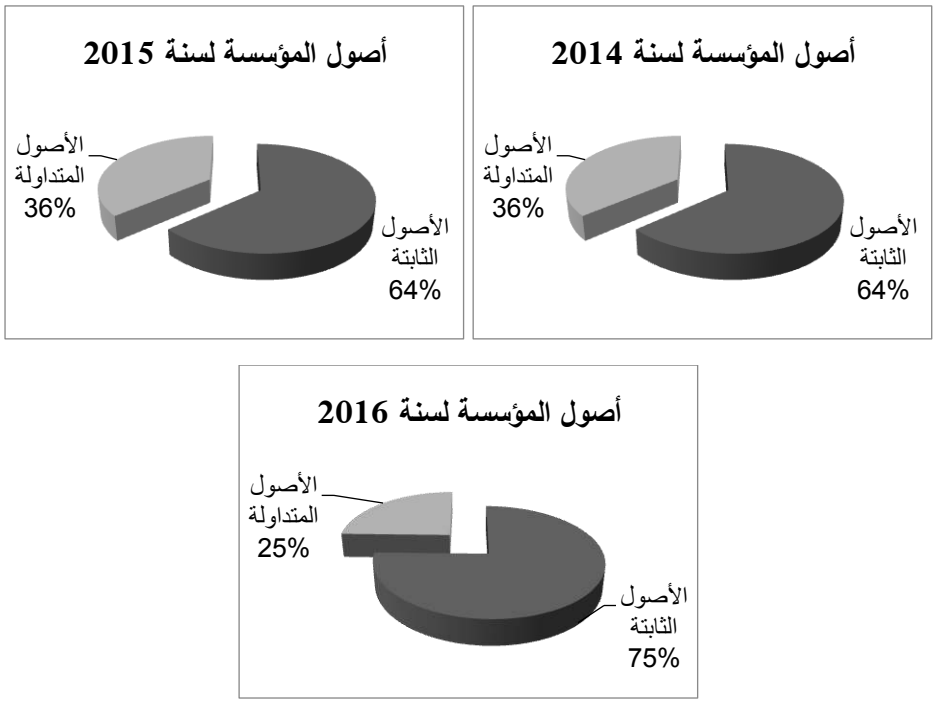
الوحدة: الدينار الجزائري

البيان / السنوات	2014	2015	2016
الأصول الثابتة	13021778321.97	14059938507.14	19574627226.94
النسبة	%63.60	%63.33	%75.39
الأصول المتداولة	7450837941.76	8141607932.83	6390649642.98
النسبة	%36.40	%36.67	%24.61
مجموع الأصول	20472616263.73	22201546439.97	25965276869.92

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

ولتسهيل عملية الاطلاع على الجدول رقم (3-2) يمكن توضيحه بالتمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني للميزانية المختصرة (الأصول)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-1)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

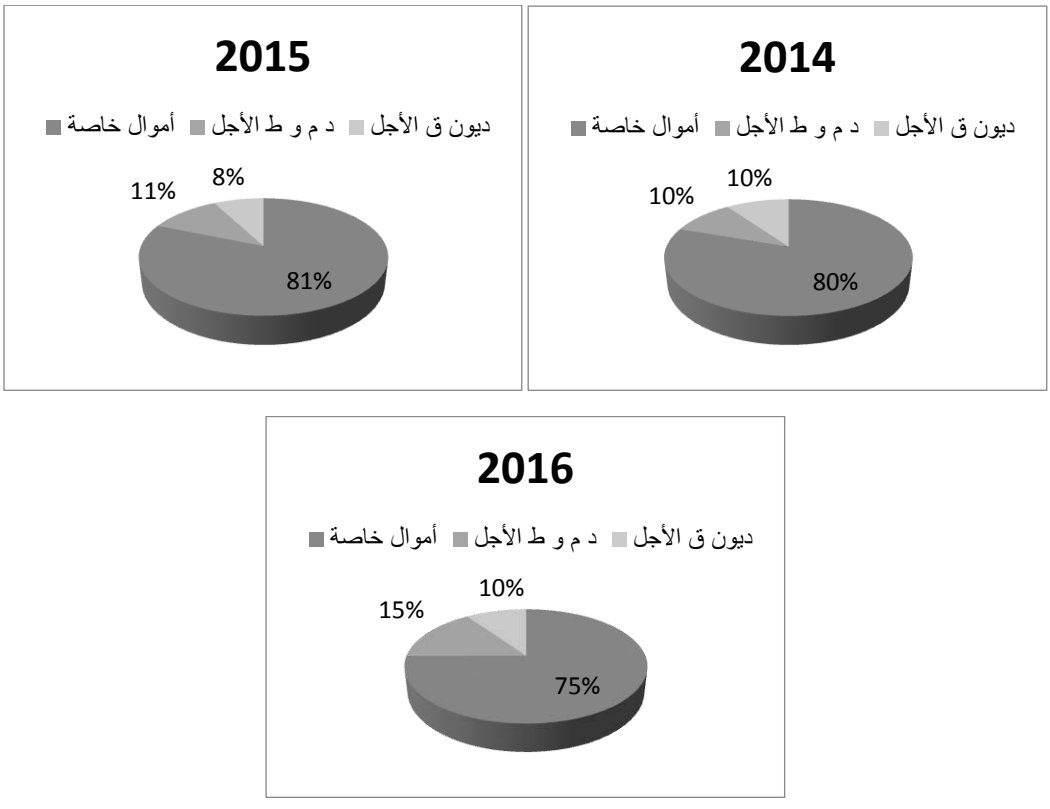
2.1.1. عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الخصوم:

الجدول رقم (3-3): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الميائية سكيكدة جانب الخصوم

البيان / السنوات	2014	2015	2016
الأموال الدائمة:	18454844435	20478632996	23455472917
أموال خاصة	16440528880.03	18033927335.39	19464577947.91
نسبتها	%79.95	%81.23	%74.96
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	2014315554.76	2444705660.32	3990894969.22
نسبتها	%9.80	%11	%15.37
الديون قصيرة الأجل	2017771828.94	1722913444.26	2509803952.79
نسبتها	%9.81	%7.76	%9.66
مجموع الخصوم	20562616263.94	22201546440.26	25965276869.79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني للميزانية المختصرة (الخصوم)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-2)

2.1. النسب المالية للمؤسسة المينائية سكيكدة:

إن النسب المالية تسمح بتقييم هيكل تمويل المؤسسة حيث توضح نسب الهيكل المالي مصادر التمويل المعتمدة من طرف المؤسسة ومدى اعتماد هذه الأخيرة على مواردها الخاصة في تمويل مشاريعها الاستثمارية، كما توضح نسب السيولة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أما نسب التوازن المالي فتوضح إذا ما كانت المؤسسة متوازنة ماليا أو تواجه عجز مالي، وسنتعرض لأهم النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة في الفترة (2014-2016) من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (3-4): بعض نسب الهيكل المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016:

الوحدة: الدينار الجزائري

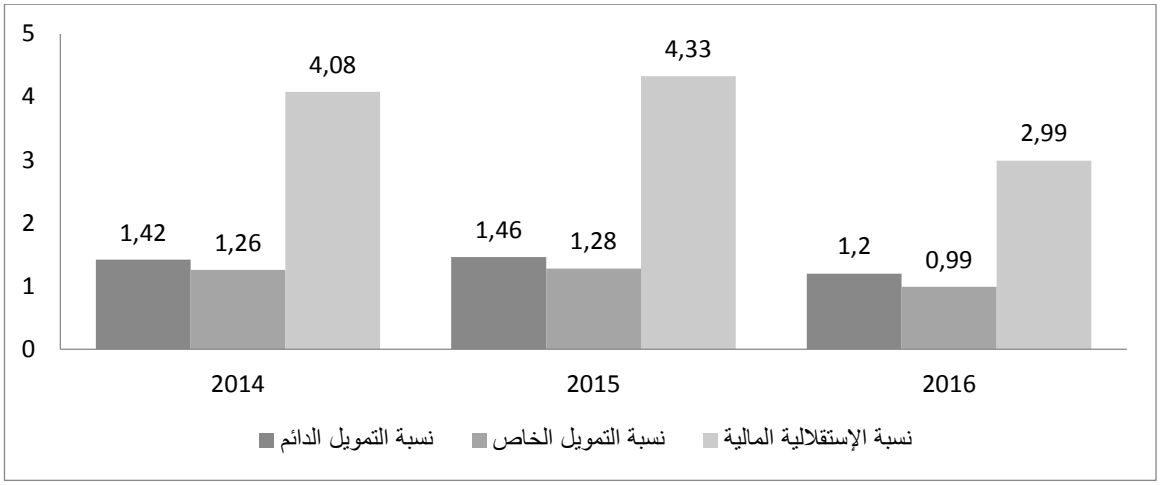
البيان	العلاقة الرياضية	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.42	1.46	1.20
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1.26	1.28	0.99
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	4.08	4.33	2.99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

ولتسهيل الملاحظة السريعة يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-5): تطور نسب الهيكل المالي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-3)

التعليق:

من خلال الجدول رقم (3-4) والممثل في الشكل (3-5) نلاحظ أن نسب التمويل الدائم للمؤسسة المينائية سكيكدة خلال السنوات الثلاثة للدراسة أكبر من الواحد، أي أن المؤسسة تقوم بتمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة، ونلاحظ أن أعلى نسبة للتمويل الدائم كانت سنة 2015 وهذا راجع لنمو الأموال الدائمة بسبب ارتفاع المؤونات خاصة المتعلقة بتعويضات التقاعد.

بالنسبة للتمويل الخاص للمؤسسة محل الدراسة ففي سنتي 2014 و 2015 هي أكبر من الواحد وهذا يدل على اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة وعدم لجوئها إلى الديون المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل أصولها الثابتة، أما في السنة الأخيرة (2016) نلاحظ انخفاض طفيف مقارنة مع 2015 وهذا راجع إلى أن الزيادة في الأصول الثابتة أكبر من الزيادة في الأموال الخاصة فالمؤسسة محل الدراسة في هذه السنة لم تستطع تغطية الأصول الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

أما فيما يتعلق بالاستقلالية المالية للمؤسسة المينائية سكيكدة طوال فترة الدراسة أكبر من الواحد حيث قدرت سنة 2014 بـ 4.08، ثم ارتفعت سنة 2015 إلى 4.33، لتعاود الانخفاض سنة 2016 إلى 2.99، وعموما رغم تذبذب هذه النسب فإنها توضح الإمكانيات الخاصة للمؤسسة محل الدراسة كما تبرز قدرتها على تمويل استثماراتها اعتمادا على مصادر التمويل الداخلية لها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (3-5): نسب السيولة في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016:

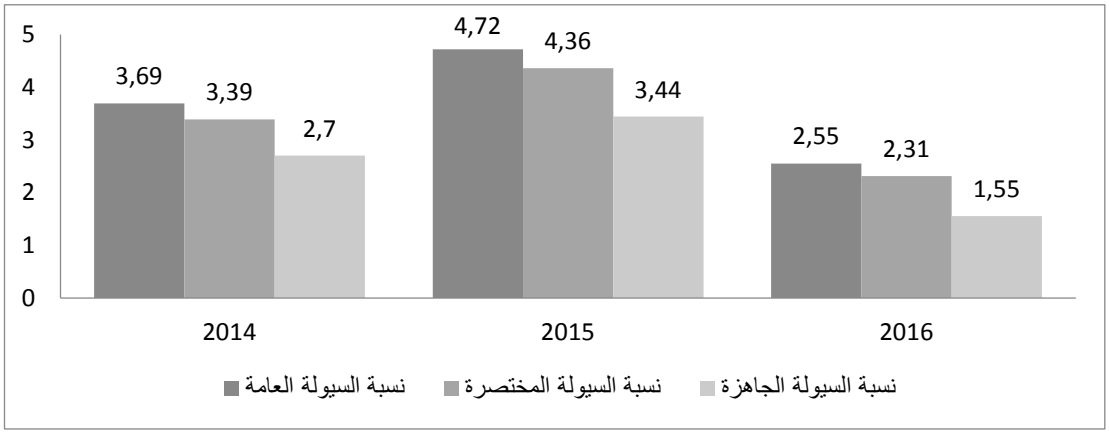
الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	العلاقة الرياضية	2014	2015	2016
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	3.69	4.72	2.55
نسبة السيولة المختصرة	أصول متداولة-مخزون / ديون قصيرة الأجل	3.39	4.36	2.31
نسبة السيولة الجاهزة	النقدية / الديون قصيرة الأجل	2.70	3.44	1.55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

لتسهيل عملية الإطلاع على الجدول السابق يمكن توضيحه وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): تطور نسب سيولة المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-4)

التعليق:

من خلال الجدول رقم (3-5) والممثل في الشكل أعلاه نلاحظ أن نسب السيولة عموما للمؤسسة المينائية خلال الفترة المدروسة مرتفعة نوعا ما، ففيما يخص نسب السيولة العامة فالمؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها الجارية إذ أنها تملك سيولة كافية لتغطية ديونها الأقل من سنة إلا أنها مبالغ فيها

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أي مرتفعة جدا خاصة سنة 2015 والتي تقدر بـ 4.72 حيث ارتفعت بنسبة 28% مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع لانخفاض الديون قصيرة الأجل في هذه السنة بسبب انخفاض ديون الموردين وفي نفس الوقت ارتفاع الأصول الجارية بسبب ارتفاع الحقوق والاستخدامات المماثلة حيث وصلت الأصول الجارية في هذه السنة إلى أكثر من أربع مرات الديون قصيرة الأجل، لتنخفض نسبة السيولة العامة بعد ذلك سنة 2016 إلى 2.55 بنسبة 46%.

فيما يتعلق بالسيولة المختصرة للمؤسسة فهي أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاثة للدراسة ما يدل على أن الأصول سريعة التحول إلى سيولة كافية لمواجهة الخصوم الجارية وقيمها على التوالي 3.39 سنة 2014، ثم ارتفعت إلى 4.36 سنة 2015، لتنخفض سنة 2016 إلى 2.31، حيث أن هذه النسب خلال السنوات الثلاثة مرتفعة جدا مبالغ فيها مقارنة بالنسب النموذجية 2/3 مما يدل على وجود أموال مجمدة وهو ما يجعل المؤسسة تتحمل تكلفة الفرصة البديلة.

أما بالنسبة للسيولة الجاهزة نلاحظ أن قيمها أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة حيث تقدر قيمها على التوالي 2.70، 3.44، 1.55، فنلاحظ ارتفاع نسبة السيولة الجاهزة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 27.4% وهذا راجع لارتفاع النقدية في هذه السنة، لتعاود هذه النسبة الانخفاض في السنة الأخيرة بنسبة 54.9% مقارنة بسنة 2015 وهذا بسبب انخفاض في الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى.

3.1. مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة المينائية سكيكدة:

سنعتمد في دراستنا للتوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة على تحليل كل من رأس المال العامل، الإحتياج من رأس المال العامل، ورصيد الخزينة على النحو التالي:

جدول رقم (3-6): رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016:

البيان	2014	2015	2016
الأموال الدائمة (1)	18454844435	20478632996	23455472917
الأصول الثابتة (2)	13021778321.97	14059938507.14	19574627226.94
رأس المال العامل = (1) – (2)	5433066113	6418694488.9	3880845690.1
نسبة التغير%	-	0.18	(0.39)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

ملاحظة: القيمة الموجودة بين قوسين في الجدول السابق هي قيمة سالبة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تطور رأس المال العامل للموسسة المينائية سكيكدة أنه موجب طوال فترة الدراسة (2014-2016) حيث كان على التوالي 5433066113، 6418694488.9، 3880845690.1، فنلاحظ ارتفاع رأس المال العامل سنة 2015 بنسبة 18% مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع لارتفاع الأموال الدائمة، ثم نلاحظ انخفاضه سنة 2016 بنسبة 39% وهذا بسبب ارتفاع الأصول الثابتة، كون رأس المال العامل موجب طول فترة الدراسة يدل أن المؤسسة توفر باستمرار هامش أو فائض من الأموال الدائمة التي تزيد عن تمويلها للأصول الثابتة فهذا مؤشر على أن التوازن المالي محقق كحكم أولي، كما يمكن استنتاج بأن المؤسسة بإمكانها تمويل احتياجاتها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة فالمؤسسة حالتها جيدة غير أن هذا غير كاف للحكم النهائي على أن التوازن المالي محقق لذا سنتطرق إلى دراسة مؤشر الخزينة.

جدول رقم (3-7): الاحتياج من رأس المال العامل في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2016:

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	2014	2015	2016
الأصول الجارية (1)	7450837941.76	8141607932.83	6390649642.98
النقدية (2)	5447367546.03	5924574001.19	3904265104.40
احتياجات الدورة (3) = (1) – (2)	2003470395.7	2217033931.6	2486384538.6
ديون قصيرة الأجل (4)	2017771828.94	1722913444.26	2509803952.79
سلفات مصرفية (5)	**00**	**00**	**00**
موارد الدورة (6) = (4) – (5)	2017771828.94	1722913444.26	2509803952.79
الاحتياج من رأس المال العامل = (3) – (6)	(14301433.24)	494120487.34	(23419414.19)
نسبة التغير %	-	(35.55)	(1.05)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

ملاحظة: القيم التي بين قوسين في الجدول هي قيم سالبة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياج من رأس المال العامل سالب سنتي 2014، 2016 وهو مؤشر موجب ذلك أن موارد الدورة تفوق احتياجات الدورة وهذا يعني أن المؤسسة توظف أموالها في الأجل القصير، أما في سنة 2015 نجد أن الاحتياج من رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة موجب حيث ارتفع بنسبة 35.55% مقارنة بسنة 2014 كون احتياجات الدورة تفوق مواردها وهذا راجع إلى الإرتفاع كل من النقدية والأصول الجارية سنة 2015.

جدول رقم (3-8): رصيد الخزينة للمؤسسة الميناائية للفترة 2014-2016:

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	2014	2015	2016
رأس المال العامل (1)	5433066113	6418694488.9	3880845690.1
الاحتياج من رأس المال العامل (2)	(14301433.24)	494120487.34	(23419414.19)
الخزينة = (1) - (2)	5447367546.2	5924574001.6	3904265104.3
نسبة التغير %	-	0.088	(0.34)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

ملاحظة: القيم التي بين قوسين في الجدول هي قيم سالبة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) أن خزينة المؤسسة محل الدراسة طيلة السنوات الثلاثة 2014، 2015،2016 قيمتها موجبة على التوالي5447367546.2، 5924574001.6، 3904265104.3 ما معناه أن رأس المال العامل يفوق الاحتياج من رأس المال العامل وهذا يدل على أن التوازن المالي قصير الأجل محقق في المؤسسة الميناائية سكيكدة وبالتالي بإمكانها القيام باستثمارات إضافية لامتلاكها موارد مالية دائمة تفوق احتياجاتها، حيث نلاحظ ارتفاع الخزينة بنسبة طفيفة " 8.8% " سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بسبب الارتفاع في رأس مالها العامل، لتنخفض خزينة المؤسسة محل الدراسة بعدها في السنة الأخيرة بنسبة "34%" مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع إلى الانخفاض في رأس المال العامل سنة 2016 بنسبة 39% مقارنة مع سنة 2015 بسبب ارتفاع الأصول الثابتة إذ يعود ارتفاع هذه الأخيرة لارتفاع التثبيتات المالية سنة 2016 بنسبة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

71.10% مقارنة بسنة 2015 إلى جانب ارتفاع كل من التثبيتات المعنوية، التثبيتات الممنوح امتيازها، والسندات الأخرى المثبتة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام بعض المؤشرات المالية تشير على العموم إلى وضعية مالية مريحة خلال السنوات الثلاثة، مما يعكس رشادة القرارات المالية بالمؤسسة.

2.التقييم باستخدام أداة الاستمارة:

حتى تتكامل نتائج الدراسة بصفة عامة وتجسيدا للبناء المنهجي للدراسة الميدانية قمنا باستخدام أداة الاستمارة.

1.2. مفهوم الاستمارة: أداة لجمع البيانات من الأفراد تضم مجموعة من الأسئلة أو العبارات المصممة للتوصل من خلالها إلى حقائق يهدف إليها الباحث[1]، وتكمن أهمية هذه الأداة أنها لا تحمل اسم أو توقيع المبحوث وبالتالي يكون بعيد عن أن أي محاسبة أو لوم مما تؤمن الإجابات الصريحة والموضوعية في النتائج.

2.2. تصميم الإستمارة: للدراسة الجيدة لأراء المبحوثين فقد مر إعداد الاستمارة بالمراحل التالية:

- إعداد استمارة أولية لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- عرض الاستمارة الأولية على المشرفة للتأكد من مدى ملائمتها؛
- تعديل أولي للاستمارة حسب ملاحظات المشرفة؛
- عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المحكمين المختصين في مجال المحاسبة والمالية وإدارة أعمال، الذين قامو بتقديم النصح والإرشاد لتعديل وحذف ما يلزم؛
- صياغة عبارات الاستمارة باللغة الفرنسية مع مراجعتها مع المشرفة حتى يسهل على المبحوثين فهمها نظرا لاعتماد أغلب الإدارات الجزائرية على اللغة الفرنسية؛
- توزيع الاستمارة على أفراد العينة المستهدفة.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج الاستبيان الورقي(أنظر الملحق رقم 14) حيث تم تقسيمه إلى جزئين أو قسمين رئيسيين كما يلي:

[1] زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، **القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**، مطبعة أبناء الجراح، الطبعة الثانية، غزة، فلسطين، 2010، ص16.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويحتوي على 04 فقرات لدراسة خصائصها وعواملها الديمغرافية.

القسم الثاني: تناول الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة المينائية سكيكدة وذلك من خلال محورين يحتويان في مجملهما 26 عبارة كما يلي:

المحور الأول: خصص لدراسة استخدام نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة المينائية سكيكدة وذلك من خلال 12 عبارة.

-**المحور الثاني:** خصص لدراسة واقع القرارات المالية بالمؤسسة محل الدراسة من خلال 14 عبارة.

- **ثبات الإستمارة:** يقصد بالثبات أنه في حالة ما تم توزيع الاستمارة على نفس العينة في نفس الظروف سوف نحصل على نفس النتائج.

3.2. صدق الاستمارة: يقصد بالصدق مدى صلاحية الأداة لقياس الجانب التي تود قياسه.

4.2. متغيرات الدراسة:

من أجل جمع المعلومات الخاصة بالموضوع قمنا بتحديد متغيرين أساسيين للدراسة، حيث يتمثل المتغير المستقل في نظام المعلومات المحاسبي، أما المتغير التابع فيتمثل في القرارات المالية.

5.2. تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الموظفين بمديرية المالية والمحاسبة ومختلف المديريات التي لها علاقة بها كالمديرية العامة، مديرية الدراسات، مديرية الأشغال، مديرية قيادة الميناء (رؤساء الأقسام، رؤساء المصالح، المدراء، الإطارات، المحاسبين والمسيرين التقنيين الإداريين والمدققين الداخليين)، وقد تم توزيع الاستمارة على 43 مبحوث حيث تم استرداد كل الاستمارات إلا أنه عند المعاينة تبين أنه 06 استمارات لم تكتمل إجابتهم، ويمكن توضيح إحصائيات استبيان الدراسة من خلال الجدول الموالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (3-9): إحصائيات استبيان الدراسة

البيان	التكرار	النسب المئوية
الاستبيانات الموزعة	45	%100
الاستبيانات الملغاة	06	%13.33
الاستبيانات الصالحة للتحليل	39	%86.67

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها من خلال استخدام أداة الاستمارة مع اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها في بداية هذه الدراسة.

المطلب الأول: تحليل البيانات العامة لعينة الدراسة

1. أسلوب تحليل البيانات: لتحليل المعطيات الميدانية تم استخدام الأسلوب الكمي لتكميم البيانات، والأسلوب الكيفي لتحليل البيانات بغية التمكن من تحديد العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة، وقد تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية نسخة 20 "SPSS. V 20" من خلال الأدوات التالية:

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** تم استخدام الأول لترتيب العبارات حسب وجهة نظر المستجوبين من المؤسسة محل الدراسة، أما الثاني فلمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

- **معامل ألفا كرونباخ ومعامل بيرسون:** الاعتماد على المعامل الأول "ألفا كرونباخ" لمعرفة مدى ثبات الاستمارة أما المعامل الثاني "معامل بيرسون" فلقياس صدقها.

- **معامل التحديد:** وذلك لقياس مدى مساهمة المتغير المستقل في المتغير التابع.

2. تحليل البيانات الشخصية: تحتوي خصائص عينة الدراسة أربع متغيرات متمثلة في العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية، وهذا ما توضحه الجداول الموالية:

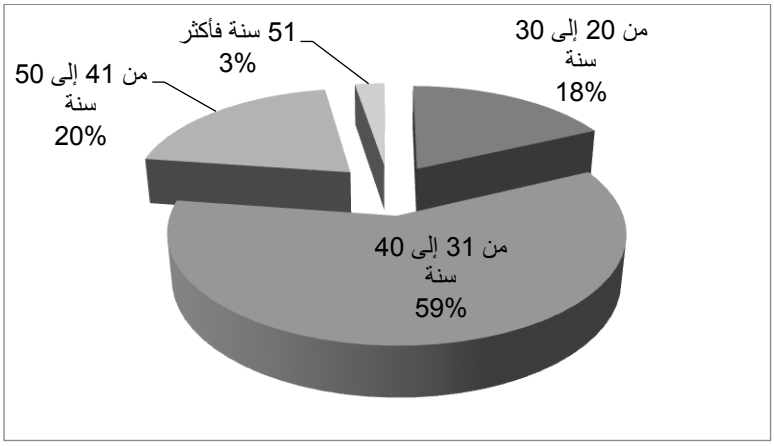
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (3-10): توزيع أفراد العينة حسب العمر:

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 30 سنة	7	%17.9
من 31 إلى 40 سنة	23	%59
من 41 إلى 50 سنة	8	%20
51 سنة فأكثر	1	%2.6
المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

الشكل رقم (3-7): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V20 وبرنامج Excel

التعليق:

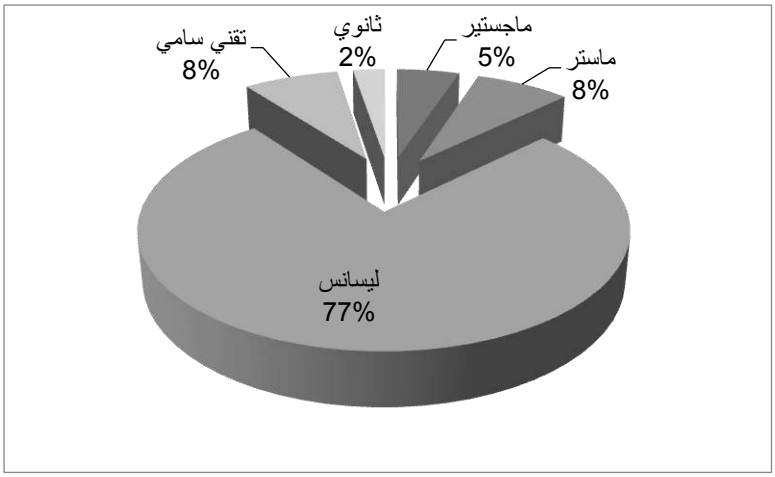
يبين الجدول رقم (3-10) والتمثيل البياني أعلاه أن أغلبية المبحوثين تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة وذلك بنسبة 59% بما يعادل 23 مبحوث، ثم يليهم أصحاب الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة بنسبة 20% أي ما يعادل 08 مبحوثين، ثم بعد ذلك تحتل الفئة العمرية بين 20 و30 سنة المرتبة الثالثة بنسبة 17.9% وهو ما يعادل07 مبحوثين، لتكون بعدها فئة الأكثر من 51 سنة في المرتبة الأخيرة بنسبة 2.6% حيث لم تشمل إلا فرد واحد من عينة الدراسة، وبالتالي ما يلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على الفئة الشابة.

الجدول رقم (3-11): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	00	%00
ماجستير	2	%5.1
ماستر	3	%7.7
ليسانس	30	%76.9
دراسة جامعية تطبيقيةDEUA	00	%00
تقني سام	3	%7.7
ثانوي	1	%2.6
المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

الشكل رقم (3-8): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V20 وبرنامج Excel

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم (3-11) وتمثيله البياني رقم (3-8) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي أن أعلى نسبة هي 76.9% كانت لحملة شهادة ليسانس وذلك بما يعادل 30 مبحوث، يليهم كل من حملة شهادة ماستر وتقني سامي بنفس النسبة وهي7.7% أي ما يعادل 03 مبحوثين، ثم بعد ذلك يليهم المبحوثين الذين يملكون المؤهل العلمي ماجستير بنسبة 5.1% وهو ما يعادل مبحوث واحد، وفي الأخير نلاحظ غياب كل من المؤهل العلمي دكتوراه والدراسة الجامعية التطبيقية في أفراد عينة الدراسة، إلا أن كل المبحوثين مؤهلين تأهيلا علميا مناسبا وهو من المؤشرات الجيدة على صحة النتائج التي سيتم التوصل اليها.

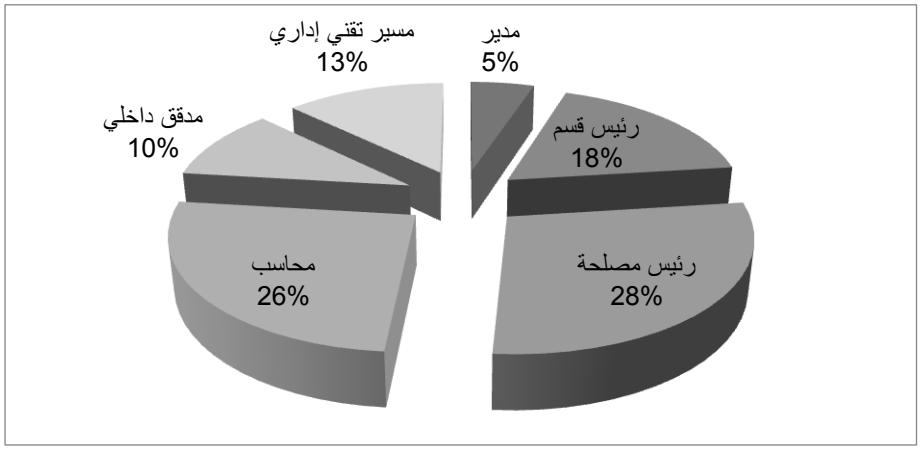
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (3-12): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

المنصب	التكرار	النسبة المئوية
مدير	02	%5.1
رئيس قسم	07	%17.9
رئييس مصلحة	11	%28.2
محاسب	10	%25.6
مدقق داخلي	04	%10.3
مسير تقني إداري	05	%12.8
المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

الشكل رقم (3-9): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V20 وبرنامج Excel

التعليق:

مما تقدم في ما يخص توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستواهم الوظيفي نجد أن نسبة 28.2% من المبحوثين أي بما يعادل 11 مبحوث هم عبارة عن رؤساء المصالح، ثم يليهم مباشرة المحاسبين بنسبة 25.6% بما يعادل 10 محاسبين، بعد ذلك نجد أن رؤساء الأقسام يمثلون نسبة 17.9% أي 07 مبحوثين، أما المسيرين التقنيين الإداريين فيمثلون نسبة 12.8% وهم عبارة عن 05 مبحوثين، في حين أن نسبة المدققين الداخليين هي 10.3 بما يعادل 04 مبحوثين، وفي الأخير نجد نسبة 5.1% في ما يخص وظيفة مدير وذلك بما يعادل مبحوثين "02"، يتضح من خلال هذا التوزيع أن الاستمارات قد وزعت على أشخاص يشغلون مناصب مهمة في

المؤسسة وأخرى لها ارتباط وثيق بموضوع الدراسة الأمر الذي يعزز من قدرتهم على فهم الاستمارة والإجابة عنها بموضوعية والذي يزيد من جهة أخرى ثقتنا في البيانات المتحصل عليها.

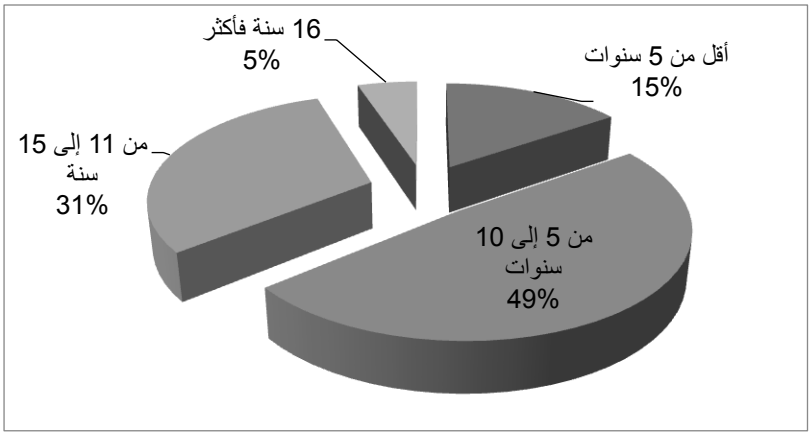
الجدول رقم (3-13): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	06	%15.4
من 5 إلى 10 سنوات	19	%48.7
من 11 إلى 15 سنة	12	%30.8
16 سنة فأكثر	02	%5.1
المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

ولتسهيل عملية الإطلاع على الجدول السابق يمكن توضيحه وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3-10): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V20 وبرنامج Excel

التعليق:

من الجدول رقم (3-13) وتمثيله البياني نجد أن المبحوثين الذين تقع خبرتهم المهنية في المجال 05 إلى 10 سنوات يحتلون المرتبة الأولى بنسبة 48.7% بما يعادل 19 مبحوث، يليهم المبوحوثين ممن يملكون خبرة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 30.8% أي 12 مبحوث، ثم بعد ذلك تحتل المرتبة الثالثة فئة الأقل من 05 سنوات بنسبة 15.4% وذلك بما يعادل 06 مبحوثين، أما المرتبة الأخيرة فقد احتلتها فئة 16 سنة فأكثر بنسبة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5.1% وهو ما يعادل مبحوثين، يعد هذا التوزيع مؤشرا ايجابيا يعكس القدرة العملية للمبحوثين مم يعزز امكانية الاعتماد على اجاباتهم في عملية التحليل.

المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان

لتحليل إجابات المبحوثين على محورا الاستبيان تم الاعتماد على مقاييس النزعة المركزية للإحصاء الوصفي، وقد تم تحديد الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة وفقا لمقياس ليكارث الخماسي ويمكن توضيح هذا الأخير من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-14): مقياس ليكارث الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائيSPSS**، الندوة العالمية للشباب الاسلامي، دون بلد نشر، 1430 هـ ، ص 07.

أما معايير تحديد درجة الموافقة لعبارات الاستبيان فتتم بطريقة رياضية من خلال تحديد المدى وطول الفئة على النحو التالي:

- المدى= أكبر قيمة لفئات الإجابة (أكبر قيمة يأخذها مقياس ليكارث) – أصغر قيمة لفئات الإجابة (أصغر قيمة يأخذها مقياس ليكارث)

المدى= 5-1=4

- طول الفئة= المدى/ عدد الفئات

طول الفئة= 4/5=0.80

بناءا على ما سبق سندرج الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-15): معايير تحديد درجة الموافقة لعبارات الاستبيان

فئة المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
1 -1.80	غير موافق بشدة
1.81- 2.60	غير موافق
2.61- 3.40	محايد
3.41- 4.20	موافق
4.21- 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة.

وقبل القيام بتحليل محورا الاستمارة سنقوم بقياس كل من ثباتها وصدقها.

1- قياس ثبات وصدق الاستمارة:

1-1. ثبات الاستمارة:

قمنا باستخراج معامل ألفا كرونباخ وذلك للتأكد من ثبات الأداة إذ يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر الدال على عدم وجود ثبات والواحد الصحيح الذي يدل على الثبات التام، وكانت تقديراته كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-16): نتائج اختبار ثبات الاستمارة وفقا لمعامل ألفا كرونباخ

المحاور	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
الأول	0.860	16
الثاني	0.794	14
المحاور مجتمعة	0.894	30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

التعليق:

يبين الجدول أعلاه أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستمارة عموما مرتفعة كون أن النسبة المقبولة له في حدود 0.60، إذ بلغت نسبته خلال المحور الأول والثاني على التوالي 0.86، 0.794، في حين أن معامل الثبات الكلي للدراسة قد بلغ 0.89 مما يشير إلى تمتع الاستمارة بدرجة عالية من الثبات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-2. صدق الاستمارة:

1-2-1. الصدق الظاهري للاستمارة:

تم عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المحكمين من كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية من جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة بما فيهم الأستاذة المشرفة (أنظر الملحق رقم 13)، وقد تم حذف وتعديل ما يلزم ليناسب موضوع الدراسة.

بعدد التأكد من الصدق الظاهري للاستمارة سنتطرق إلى مدى صدق اتساقها الداخلي.

1-2-2. صدق الاتساق الداخلي للاستمارة:

سنقوم بحساب معاملات ارتباط بيرسون بغرض قياس صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كما هو موضح في الجداول الموالية:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (3-17): معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية لعباراته:

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تعتمد مؤسستكم على نظام معلومات محاسبي فعال في معالجة بياناتها.	0.546	0.000
02	تتم معالجة البيانات في مؤسستكم بطريقة متكاملة بين الموارد الآلية والبشرية	0.639	0.000
03	يوفر نظام المعومات المحاسبي لمؤسستكم معلومات بالقدر الكافي للجهات المعنية داخل وخارج المؤسسة.	0.640	0.000
04	يهدف نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم إلى إنتاج المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	0.589	0.000
05	يتم تنفيذ الأعمال والإجراءات المحاسبية في مؤسستكم من طرف أفراد مؤهلين في مجال المحاسبة.	0.698	0.000
06	يمتاز نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بمرونة إدخال التعديلات اللازمة لمواجهة الاحتياجات الجديدة.	0.726	0.000
07	تقوم مؤسستكم بالبحث والتطوير في مجال نظم المعلومات المحاسبية بشكل مستمر.	0.577	0.000
08	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمؤسستكم معلومات محاسبية في وقت قياسي مقارنة مع نظام المعلومات المحاسبي اليدوي.	0.655	0.000
09	توفر مؤسستكم تعليمات وإجراءات رقابية يسير عليها الحاسب لمنع الأخطاء وارتكاب الاختلاس لأمن نظام معلوماتها المحاسبي المحوسب.	0.607	0.000
10	تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم في القوائم المالية التالية:		
	أ. حسابات النتائج؛	0.463	0.003
	ب. الميزانية؛	0.463	0.003
	ج. قائمة التدفقات النقدية.	0.463	0.003
11	تتميز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بالخصائص النوعية التالية:		
	أ. لها قيمة تنبؤية؛	0.404	0.011
	ب. الحيادية؛	0.553	0.000
	ج. تعكس بصدق الأحداث الاقتصادية.	0.549	0.000
12	تسمح مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بتحديد احتياجات المؤسسة.	0.642	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعليق:

يتضح من الجدول رقم (3-17) أنه هناك ارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية له حيث سجلت العبارة 06 أعلى نسبة ارتباط بنسبة 72.6% في حين سجلت العبارة "11.أ" أقل نسبة ارتباط بنسبة 40.4 %، أما في ما يخص مستوى المعنوية فإن كل عبارة من عبارات المحور الأول تقل قيمة مستوى معنويتها عن 0.05 وبالتالي فإن عبارات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-18): معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية لعباراته:

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
13	تعد القرارات المالية من أصعب القرارات التي تقوم مؤسستكم باتخاذها.	0.379	0.017
14	تتماشى أهداف القرارات المالية مع أهداف مؤسستكم.	0.704	0.000
15	تمر القرارات المالية بخطوات متسلسلة، بحيث لا يمكن الانتقال من خطوة لأخرى إلا بعد دراسة وتحليل الخطوة السابقة لها.	0.343	0.032
16	تتم عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسستكم من طرف الإدارة العليا.	0.428	0.007
17	تعتمد المؤسسة على الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات المالية.	0.548	0.000
18	تقوم مؤسستكم باستخدام أموالها في مشاريع تحقق لها عوائد مستقبلية.	0.620	0.000
19	تقوم مؤسستكم بإجراء دراسة مالية مسبقة لتحديد حجم ونوع الأصول التي يتم الاستثمار فيها.	0.551	0.000
20	تقوم مؤسستكم باستبدال الآلات القديمة بأخرى جديدة متطورة أكثر كفاءة	0.563	0.000
21	تقوم مؤسستكم بتوسيع طاقاتها لتلبية نمو الطلب.	0.553	0.000
22	تمتلك مؤسستكم أسهم في مؤسسات أخرى	0.428	0.007
23	توفر مؤسستكم موارد مالية كافية بتكاليف ملائمة.	0.467	0.003
24	تعتمد ممؤسستكم على الأموال الخاصة بالدرجة الأولى في تمويل دورة استغلالها.	0.711	0.000
25	القرارات المالية المتخذة في مؤسستكم مرتبطة ببعضها يؤثر أحدها على الآخر	0.644	0.000
26	تقوم مؤسستكم بتوزيع جزء من الأرباح على المساهمين	0.658	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعليق:

من الجدول (3-18) يتضح أن كل عبارات المحور الثاني متسقة في ما بينها ومع محورها حيث سجلت العبارة 24 أعلى نسبة ارتباط تقدر بـ 71.1%، في حين سجلت العبارة 13 أقل نسبة ارتباط تقدر بـ 37.9%، أما في ما يخص مستوى المعنوية فإن كل عبارة من عبارات المحور الثاني قيمة مستوى معنويتها تقل عن 0.05 مما يدل على صدق عبارات المحور الثاني لما وضعت لقياسه.

بعد التطرق إلى مدى ارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه سنقوم بتوضيح مدى ارتباط محورا الاستمارة في ما بينهما وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (3-19): الصدق البنائي لمجالات الدراسة:

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط بين المحورين	مستوى المعنوية للمحورين
الأول	استخدام نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة المينائية سكيكدة	0.637**	0.000
الثاني	واقع القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

التعليق:

يوضح الجدول رقم (3-19) أن معامل الارتباط بين محورا الإستبانة قوي جدا يقدر بـ 0.637 في حين تقدر مستوى المعنوية لكلا المحورين بـ 0.000 أي أقل من 0.05 وهو ما يدل على الصدق البنائي للاستمارة.

بعد التأكد من ثبات وصدق الاستمارة سنتطرق إلى تحليل إجابات المبحوثين.

2- تحليل عبارات المحور الأول:

لتحليل عبارات المحور الأول والتعرف على مدى استخدام المؤسسة المينائية سكيكدة لنظام معلومات محاسبي فعال ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (3-20): استخدام نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الموافقة	الرتبة
01	تعتمد مؤسستكم على نظام معلومات محاسبي فعال في معالجة بياناتها.	3.87	0.695	7.83	موافق	10
02	تتم معالجة البيانات في مؤسستكم بطريقة متكاملة بين الموارد الآلية والبشرية.	3.59	0.715	5.15	موافق	13
03	يوفر نظام المعومات المحاسبي لمؤسستكم معلومات بالقدر الكافي للجهات المعنية داخل وخارج المؤسسة.	4.51	0.601	15.70	موافق بشدة	01
04	يهدف نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم إلى إنتاج المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	3.82	0.823	6.22	موافق	11
05	يتم تنفيذ الأعمال والإجراءات المحاسبية في مؤسستكم من طرف أفراد مؤهلين في مجال المحاسبة.	4.21	0.615	12.24	موافق بشدة	03
06	يمتاز نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بمرونة إدخال التعديلات اللازمة لمواجهة الاحتياجات الجديدة.	3.74	0.549	8.46	موافق	12
07	تقوم مؤسستكم بالبحث والتطوير في مجال نظم المعلومات المحاسبية بشكل مستمر.	3.82	0.823	6.22	موافق	11
08	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمؤسستكم معلومات محاسبية في وقت قياسي مقارنة مع نظام المعلومات المحاسبي اليدوي.	4.00	0.649	9.62	موافق	06
09	توفر مؤسستكم تعليمات وإجراءات رقابية يسير عليها الحاسب لمنع الأخطاء وارتكاب الاختلاس لأمن نظام معلوماتها المحاسبي المحوسب.	4.08	0.664	10.12	موافق	04
10	تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم في القوائم المالية التالية:					
	أ. حسابات النتائج؛	4.26	0.442	17.73	موافق بشدة	02
	ب. الميزانية؛	4.26	0.442	17.73	موافق بشدة	02
	ج. قائمة التدفقات النقدية.	4.26	0.442	17.73	موافق بشدة	02
11	تتميز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بالخصائص النوعية التالية:					
	أ. لها قيمة تنبؤية؛	4.03	0.280	22.89	موافق	05
	ب. الحيادية؛	3.87	0.409	13.30	موافق	08
	ج. تعكس بصدق الأحداث الاقتصادية.	3.97	0.362	16.81	موافق	07
12	تسمح مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بتحديد احتياجات المؤسسة.	3.87	0.522	10.42	موافق	09
	المتوسط الحسابي العام	4.00	0.332	18.94	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعليق:

من الجدول رقم (3-20) يتضح أن اتجاهات المبحوثين إيجابية نحو عبارات المحور الأول ذلك بمتوسط حسابي عام 4.00 وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارث الخماسي (3.41 إلى 4.20) التي تشير إلى درجة موافق بانحراف معياري 0.332، كما أن متوسطات جميع عبارات المحور الأول محصورة بين 3.59 و4.51 وهو ما يشير إلى موافقة المبحوثين على كل العبارات حيث بلغت قيمة "t" لإجمالي عبارات المحور الأول 18.94، وقد تم ترتيب عبارات هذا المحور حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وفي حالة تساوي قيمتين يتم ترتيب العبارات وفقا لأقل قيمة للانحراف المعياري ويمكن توضيح ذلك وفقا لما يلي:

العبارة الثالثة والمتمثلة في "**يوفر نظام المعومات المحاسبي لمؤسستكم معلومات بالقدر الكافي للجهات المعنية داخل وخارج المؤسسة**" قد جاءت بالترتيب الأول من حيث الأهمية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي 4.51 وانحراف معياري 0.601 حيث أن ما نسبته 56.4% أي ما يعادل 22 مبحوث يوافقون بشدة على أن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة يوفر معلومات بالكمية اللازمة سواء داخل المؤسسة على مختلف مستوياتها لقيامها بوظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة أو خارجها كالمستثمرين الحاليين والمحتملين، مصلحة الضرائب وغيرهم، أي تلبية احتياجات المستخدمين الداخلين والخارجيين وهذا ما يميز نظام المعلومات المحاسبي عن بقية أنظمة المعلومات الأخرى، في حين أن نسبة الموافقون على ذلك قد بلغت 38.5% بما يعادل 15 مبحوث، أما نسبة المبحوثين المحايدين فتقدر ب5.1% بما يعادل مبحوثين إثنين إذ أنهما موافقان نوعا ما بتحفظ.

ضمن المرتبة الثانية حسب وجهة نظر المبحوثين نجد العبارة العاشرة والمتمثلة في "**تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم في القوائم المالية التالية: جدول حسابات النتائج، الميزانية، قائمة التدفقات النقدية**" وذلك بمتوسط حسابي 4.26% وانحراف معياري، 0.442 حيث أن 74.4% من المبحوثين يوافقون على هذه العبارة وهم 29 مبحوث، في حين أن نسبة المتبقية كانت للموافقة التامة التي بلغت 25.6% وهو ما يعادل 10 مبحوثين.

العبارة الخامسة والمتمثلة في "**يتم تنفيذ الأعمال والإجراءات المحاسبية في مؤسستكم من طرف أفراد مؤهلين في مجال المحاسبة**" احتلت المرتبة الثالثة من حيث درجة الأهمية حسب إجابات أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي 4.21 وانحراف معياري 0.615، إذ أن ما نسبته 59% من المبحوثين يوافقون على ذلك وهم

23 مبحوث، أما الموافقة التامة فقدرت بنسبة 30.8% وهو ما يعادل 12 فرد في حين أن نسبة المحايدين تقدر ب10.3% وهو ما يعادل 04 مبحوثين إذ قد يتم تنفيذ الإجراءات المحاسبية من قبل أفراد اكتسبوا الخبرة العملية من الممارسة اليومية، وبالتالي فإن هذه المؤشرات تدل على كفاءة المعدين للمعلومة المحاسبية وهذا راجع لقيام المؤسسة المينائية سكيكدة بتنظيم دورات تكوينية في هذا المجال.

العبارة التاسعة والمتمثلة في "**توفر مؤسستكم تعليمات وإجراءات رقابية يسير عليها الحاسب لمنع الأخطاء وارتكاب الاختلاس لأمن نظام معلوماتها المحاسبي المحوسب**" جاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 0.664، ف71.8% أي 28 مبحوث يوافقون على حرص المؤسسة على أمن نظام معلوماتها المحاسبي المحوسب وحماية سرية معلوماتها كون المؤسسة تشكل أحد أعمدة الإقتصاد الوطني، و20.5% أي 08 مبحوثين يوافقون بشدة على ذلك، في حين أن أما نسبة 2.6% أي مبحوث واحد فهو محايد، أما المعارضون بلغت نسبتهم 5.1% أي مبحوثين إثنين إذ في وجهة نظرهم أن أي نظام قد يتعرض للقصور والاختراق.

العبارة الحادية عشر، الجزء "أ" والمتمثلة في "**تتميز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم أن لها قيمة تنبؤية**" جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.280، حيث بلغت نسبة الموافقة 92.3% بما يعادل 36 مبحوث على أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة تساعدها على تخطيط مشاريعها المستقبلية وهي إحدى الخصائص النوعية الرئيسية التي أشار لها مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي والمتمثلة في الملائمة، في حين أن مبحوثين يوافقون على ذلك بشدة بنسبة 5.1%، ومبحوث واحد بنسبة 2.6% كان محايدا.

العبارة الثامنة والمتمثلة في "**يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمؤسستكم معلومات محاسبية في وقت قياسي مقارنة مع نظام المعلومات المحاسبي اليدوي**" احتلت المرتبة السادسة من حيث الأهمية حسب إجابات أفراد عينة الدراسة وذلك بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.649، فما نسبتهم 59% أي 23 مبحوث موافقون على أن حوسبة نظام المعلومات المحاسبي توفر الوقت والجهد وهذا ما يعكس مزايا استعمال التكنولوجيا في نظام المعلومات المحاسبي و20.5% أي 08 مبحوثين موافقون بشدة على ذلك، و08 مبحوثين كذلك بنسبة 20.5% لهم رأي محايد.

العبارة الحادية عشر الجزء "ج" والمتمثلة في "**تعكس مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بصدق الأحداث الاقتصادية**" جاءت في الترتيب السابع بمتوسط حسابي 3.97 وانحراف معياري 0.362، إذ اتجاهات

87.2% من أفراد عينة الدراسة أي 34 مبحوث كانت نحو الموافقة على أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة تعكس بصدق الأحداث الاقتصادية أي أنها خالية من الأخطاء وهذا لاحتواء المؤسسة على خلية خاصة للتأكد من صحة وسلامة المعلومات وبالتالي تميزها بخاصية الموثوقية وهذا مرتبط بكفاءة الأفراد المعدين لها وهو ما يؤكد العبارة الخامسة، وما نسبتهم 5.1% بما يعادل مبحوثين إثنين يوافقون بشدة على ذلك، أما 03 مبحوثين بنسبة 7.7% فهم محايدون.

العبارة الحادية عشر الجزء "ب" والمتمثلة في "**تتميز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بالحيادية**" جاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.87 وانحراف معياري 0.409، حيث أن 82.1% من أفراد عينة الدراسة أي ما يعادل 32 مبحوث يوافقون على أن المعلومة المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة غير متحيزة لطرف عن الأخر، ويوافق على ذلك بشدة مبحوث وحيد بنسبة 2.6%، في حين أن 06 مبحوثين بنسبة 15.4% محايدون.

تشير النتائج الاحصائية أن نسبة 71.8% من المبحوثين بما يعادل 28 مبحوث يقرون ضمن المرتبة التاسعة على مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحديد احتياجات المؤسسة في حين بلغت الموافقة التامة نسبة 7.7% أي 03 أفراد من عينة الدراسة أما المحايدون فقدروا بنسبة 20.5% بما يعادل 08 مبحوثين.

العبارة الأولى والمتمثلة في "**تعتمد مؤسستكم على نظام معلومات محاسبي فعال في معالجة بياناتها**" جاءت في الترتيب العاشر حسب إجابات أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي3.87 وانحراف معياري 0.695، حيث أن 51.3% من المبحوثين وهم عبارة عن 20 مبحوث يوافقون على فعالية نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في معالجة البيانات بالمؤسسة والموافقون بشدة هم 07 مبحوثين بنسبة تقدر 17.9 % في حين بلغت نسبة المحايدون 30.8% فبالنسبة لهم أن لكل نظام نواقص.

العبارة الرابعة والعبارة السابعة والمتمثلة كل منهما في ما يلي على التوالي "**يهدف نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم إلى إنتاج المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب**" و"**تقوم مؤسستكم بالبحث والتطوير في مجال نظم المعلومات المحاسبية بشكل مستمر**" احتلتا المرتبة الحادية عشر حسب إجابات المبحوثين وذلك بمتوسط حسابي 3.82 وانحراف معياري 0.823، فما نسبته 59% أي ما يعادل 23 مبحوث موافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ينتج معلومات في الوقت المناسب وهذا ما يشير إلى تمتع المعلومة المحاسبية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بأحد الخصائص النوعية الرئيسية التي أشار إليها مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي والمتمثلة في الملائمة، ويوافق على ذلك بشدة 06 مبحوثين بنسبة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

15.4% في حين أن المحايدون كانت نسبتهم 20.5% بما يعادل 08 مبحوثين، أما المعارضون والمعارضون بشدة وذلك بنسبة 2.6% لكل واحدة منهما بما يعادل مبحوث واحد راجع إلى أن توفير المعلومة المحاسبية المناسبة قد يتأخر في بعض الأحيان، أما فيما يخص العبارة السابعة نجد أن 23 فرد من أفراد عينة الدراسة بنسبة 59% موافقون على أن المؤسسة تقوم بالبحث والتطوير في مجال نظم معلوماتها بشكل مستمر وهذا ما يدل على مواكبة المؤسسة للتطورات المحيطة ببيئتها ويوافق على ذلك بشدة ما نسبته 15.4% وهم 06 مبحوثين و 20.5% بما يعادل 08 مبحوثين التزموا الحياد، أما نسبة المعارضة فبلغت 2.6% وهو عبارة عن مبحوث واحد وبنفس النسبة "2.6%" بلغت نسبة المعارضة بشدة وهذا راجع إلى أن التحديث لا يتم بشكل مستمر أو بطريقة منتظمة.

العبارة السادسة والمتمثلة في"**يسمح نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بإدخال التعديلات اللازمة لمواجهة الاحتياجات الجديدة**" جاءت في الترتيب الثاني عشر بمتوسط حسابي 3.74 وانحراف معياري 0.549، فما نسبته 79.5% أي 31 مبحوث موافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة يمتاز بالمرونة، في حين أن 06 مبحوثين بنسبة 15.4% كانو محايدين، أما المعارضون فتمثلا في مبحوثين (02) بنسبة 5.1%.

العبارة الثانية والمتمثلة في "**تتم معالجة البيانات في مؤسستكم بطريقة متكاملة بين الموارد الآلية والبشرية**" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة من هذا المحور من حيث الأهمية حسب إجابات أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي 3.59 وانحراف معياري 0.715، حيث أن 64.1% أي 25 مبحوث يوافقون على أن معالجة البيانات تتم بالطريقة المختلطة اليدوية والآلية الأمر الذي يضمن إنتاج معلومات ذات جودة وشخص واحد أكد عل ذلك بموافق بشدة بنسبة 2.6% في حين أن 23.1% من المبحوثين وهم 09 التزموا بالحياد، أما المعارضون فهم بنسبة 10.3% أي 04 مبحوثين وهذا لاعتبارهم أن المعالجة تتم أكثر بطريقة آلية عن طريق البرامج.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- تحليل عبارات المحور الثاني: لتحليل عبارات المحور الثاني والتعرف على واقع القرارات المالية في المؤسسة المينائية ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (3-21): واقع القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الموافقة	الرتبة
13	تعد القرارات المالية من أصعب القرارات التي تقوم مؤسستكم باتخاذها.	4.41	0.637	13.81	موافق بشدة	01
14	تتماشى القرارات المالية مع أهداف مؤسستكم.	3.95	0.223	26.51	موافق	02
15	تمر القرارات المالية بخطوات متسلسلة، بحيث لا يمكن الانتقال من خطوة لأخرى إلا بعد دراسة وتحليل الخطوة السابقة لها.	3.77	0.667	7.19	موافق	08
16	تتم عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسستكم من طرف الإدارة العليا.	3.95	0.223	26.51	موافق	02
17	تعتمد المؤسسة على الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات المالية.	3.69	0.766	5.64	موافق	11
18	تقوم مؤسستكم باستخدام أموالها في مشاريع تحقق لها عوائد مستقبلية.	3.85	0.363	14.45	موافق	06
19	تقوم مؤسستكم بإجراء دراسة مالية مسبقة لتحديد حجم ونوع الأصول التي يتم الاستثمار فيها.	3.82	0.389	13.18	موافق	07
20	تقوم مؤسستكم باستبدال الآلات القديمة بأخرى جديدة متطورة أكثر كفاءة	3.92	0.422	13.65	موافق	04
21	تقوم مؤسستكم بتوسيع طاقاتها لتلبية نمو الطلب.	3.69	0.614	7.04	موافق	10
22	تمتلك مؤسستكم أسهم في مؤسسات أخرى	3.74	0.498	9.31	موافق	09
23	توفر مؤسستكم موارد مالية كافية بتكاليف ملائمة.	3.92	0.422	13.65	موافق	04
24	تعتمد مؤسستكم بدرجة كبيرة على الأموال الخاصة في تمويل دورة استغلالها.	3.95	0.560	10.58	موافق	03
25	القرارات المالية مرتبطة ببعضها البعض يؤثر أحدها على الأخر.	3.69	0.766	5.64	موافق	11
26	تقوم مؤسستكم بتوزيع جزء من الأرباح على المساهمين	3.87	0.583	8.23	موافق	05
	المتوسط الحسابي العام	3.86	0.280	19.31	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.V20

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعليق:

من الجدول رقم (3-21) يتضح أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو عبارات المحور الثاني ذلك بمتوسط حسابي عام 3.86 والذي يشير إلى درجة موافق وبانحراف معياري 0.280 الذي يشير إلى تطابق وجهات النظر، كما أن متوسطات جميع عبارات المحور الثاني محصورة بين 3.69 و4.41 وهو ما يشير إلى موافقة المبحوثين على كل العبارات حيث قدرت قيمة "t" المحسوبة 19.31، وقد اعتمدنا نفس طريقة ترتيب عبارات المحور الأول أي الاعتماد على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وفي حالة التساوي أقل قيمة للانحراف المعياري وكان ترتيبها على النحو التالي:

ضمن المرتبة الأولى بالنسبة لعبارات المحور الثاني جاءت العبارة الثالثة عشر والمتمثلة في "**تعد القرارات المالية أصعب القرارات التي تقوم مؤسستكم باتخاذها**" وذلك حسب الأهمية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي 4.41 وانحراف معياري 0.637، حيث وافق 17 مبحوث بنسبة 43.6% على صعوبة القرارات المالية كونها قرارات مصيرية بالنسبة للمؤسسة المينائية سكيكدة وهذا راجع إلى ارتباطها بعوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالتغير في حالة الاقتصاد، القوانين، سعر الصرف...إلخ، إضافة إلى ذلك كلما زادت درجة تأثير القرار على أهداف المؤسسة كلما زادت أهميته وبالتالي صعوبة اتخاذ ذلك القرار وقد وافق على ذلك بشدة 19 مبحوث بنسبة 48.7%، في حين أن 03 مبحوثين بنسبة 7.7% قد كانوا محايدين إذ أنهم موافقون إلا أنهم يرون أنه رغم صعوبة القرارات المالية فالمؤسسة محل الدراسة تتمتع بإطارات ذو خبرة علمية وعملية مما ييسر عليها التعامل معها.

في الترتيب الثاني جاءت كل من العبارتين الرابعة عشر والعبارة السادسة عشر وذلك حسب إجابات المبحوثين بمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 0.223، حيث أن 94.9% بما يعادل 37 مبحوث يوافقون على أن أهداف القرارات المالية تتماشى مع أهداف المؤسسة، في حين أن مبحوثين بنسبة 5.1% محايدان، أما في ما يخص العبارة السادسة عشر فنجد أن 37 مبحوث بنسبة 94.9% يوافقون على أن اتخاذ القرارات المالية هو من اختصاص الإدارة العليا وهذا راجع لإستراتجية هذه القرارات وارتباطها بمستقبل المؤسسة مما يعكس أهميتها البالغة وصعوبتها من جهة أخرى وبالتالي تأكيد العبارة الأولى، في حين أن هناك مبحوثين التزما بالحياد بنسبة 5.1%.

العبارة الرابعة والعشرون والمتمثلة في" **تعتمد مؤسستكم بدرجة كبيرة على الأموال الخاصة في تمويل دورة استغلالها**" فقد شغلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 0.560، حيث يتفق 27

مبحوث من أفراد عينة الدراسة أي ما يقدر بنسبة 69.2% أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الداخلية لتمويل دورة استغلالها ومختلف مشاريعها وهو ما يشير إلى أن المؤسسة في راحة مالية، في حين بلغت نسبة الموافقة التامة 12.8% وهم يمثلون 05 مبحوثين، أما المحايدين فقد بلغت نسبتهم 17.9% وهو ما يعادل 07 مبحوثين من أفراد عينة الدراسة إذ في نظرهم أن المؤسسة تعتمد كذلك على أنواع أخرى من مصادر التمويل.

الترتيب الرابع شغلته العبارة عشرون المتمثلة في "**تقوم مؤسستكم باستبدال الآلات القديمة بأخرى جديدة متطورة أكثر كفاءة**" من حيث الأهمية المعطاة لها من قبل المبحوثين بمتوسط حسابي 3.92 وانحراف معياري 0.422 وهو ما يدل على أهمية القرارات الاستثمارية الرأسمالية الاستبدالية في المؤسسة محل الدراسة ومدى انعكاسها على زيادة جودة الخدمات المقدمة حيث بلغت نسبة الموافقة 82.1% أي ما يعادل 32 مبحوث كما قدرت نسبة الموافقة التامة 5.1% أي مبحوثين، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب12.8% بما يعادل 05 مبحوثين فقد التزموا الحياد، وضمن نفس المرتبة نجد العبارة الثالثة والعشرون إذ أن 32 مبحوث من أفراد عينة الدراسة أي بنسبة 82.1% يتجهون نحو الموافقة على توفير المؤسسة موارد مالية كافية بتكاليف ملائمة مما يشير إلى الموازنة بين تلبية الاحتياجات والتكاليف المصاحبة لها وهو ما يدل على رشادة قرار التمويل المتخذ بالمؤسسة وأنها لا تواجه صعوبات في تمويل احتياجاتها وقد تمت الموافقة بشدة على ذلك من قبل مبحوثين أي بنسبة 5.1%، أما ما نسبتهم 12.8% أي 5 مبحوثين كانو محايدين وهذا راجع إلى أن المؤسسة في بعض الحالات تضطر إلى تحمل تكاليف باهضة لتمويل احتياجاتها الضرورية سعيا لتحقيق أهدافها.

ضمن المرتبة الخامسة نجد العبارة السادسة والعشرون بمتوسط حسابي3.87 وانحراف معياري 0.583 حيث أن 33 مبحوث أي ما يقدر بنسبة 84.6% يوافقون على توزيع المؤسسة لجزء من أرباحها على المساهمين والمتمثل في المساهم الوحيد وهو ما يدل على أنه من بين القرارات المالية المتخذة بالمؤسسة المينائية سكيكدة نجد قرارات توزيع الأرباح، أما النسبة المتبقية فتنقسم إلى قسمين أي 7.7% محايدون و7.7% معارضون وهذا راجع إلى أن توزيع الأرباح في المؤسسة المينائية سكيكدة لا يتم على المساهمين فقط.

في الترتيب السادس نجد العبارة الثامنة عشر بمتوسط حسابي 3.85 وانحراف معياري 0.363 تشغل المرتبة السادسة حيث أن ما نسبتهم 84.6% من أفراد عينة الدراسة والمتمثلين في 33 مبحوث يتجهون نحو الموافقة على أن المؤسسة تستغل أموالها في مشاريع تحقق لهم عوائد مستقبلية وهو ما يؤكد أنه من بين القرارات المالية المتخذة في المؤسسة المينائية سكيكدة نجد قرار الاستثمار إلى جانب قرار توزيع الأرباح وقرار التمويل، أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 15.4% بما يعادل 06 مبحوثين فقد التزموا بالحياد وهذا راجع إلى موافقتهم

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المتحفظة بسبب أن قرار الاستثمار مرتبط بالمستقبل لا تظهر نتائجه في أغلب الأحيان بسرعة كما أنه مرتبط بعنصر المخاطرة ومن بينها التضخم.

ضمن الترتيب السابع جاءت العبارة التاسعة عشر بمتوسط حسابي 3.82 وانحراف معياري 0.389 حيث أن 82.1% من أفراد عينة الدراسة أي 32 مبحوث يوافقون على إجراء المؤسسة دراسة مالية مسبقة قبل اتخاذها قرار الاستثمار وهذا ما يشير إلى أهمية هذا النوع من القرارات، في حين أن النسبة المتبقية المتمثلة في 17.9 أي 07 مبحوثين التزموا بالحياد كونه في نظرهم ليس القرار الوحيد الذي تتم على أساسه دراسة مالية مسبقة.

العبارة الخامسة عشر شغلت المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.77 وانحراف معياري 0.667 حيث أن ما نسبتهم 66.7% أي 26 مبحوث يتجهون نحو الموافقة على أنه لا يمكن الانتقال من خطوة لأخرى في اتخاذ القرارات المالية إلا بعد دراسة الخطوة السابقة لها وهذا راجع إلى تسلسل الخطوات وارتباطها ببعضها البعض وقد تمت الموافقة التامة على ذلك من طرف 03 مبحوثين بنسبة 7.7%، في حين أن نسبة الأفراد المحايدين قدرت 20.5% أي 08 مبحوثين، أما المعارضون وهم بنسبة 5.1% فيتمثلان في مبحوثين وهذا راجع إلى أنه يمكن عدم المرور ببعض الخطوات بحكم الخبرة العملية.

الترتيب التاسع شغلته العبارة الثانية والعشرون بمتوسط حسابي 3.74 وانحراف معياري 0.498، فنجد أن ما نسبتهم 76.9% من أفراد عينة الدراسة وهو ما يعادل 30 مبحوث يوافقون على امتلاك المؤسسة المينائية سكيكدة أسهم في مؤسسات أخرى وهو ما يشير إلى أن المؤسسة محل الدراسة من بين قراراتها المالية أن لها استثمارات مالية إلى جانب اتخاذها لقرارات استثمارية رأسمالية، في حين أن 08 مبحوثين أي ما نسبتهم 20.5% التزموا الحياد، أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 2.6% أي مبحوث واحد فقد كان معارضا وهذا راجع إلى أن هذه الأسهم هي استجابة للإجراءات والتدابير التي أقرتها الدولة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني.

المرتبة العاشرة جاءت ضمنها العبارة الواحدة والعشرون بمتوسط حسابي3.69 وانحراف معياري 0.614 حيث أن 76.9% أي 30 مبحوث يوافقون على قيام المؤسسة بمشاريع استثمارية رأسمالية توسعية وذلك لتحسين خدماتها، في حين أن 15.4% أي 06 مبحوثين إلتزمو بالحياد، أما نسبة المعارضة فتقدر بـ 7.7% بما يعادل 03 مبحوثين ذلك أن هذه العملية لا تكون بشكل دوري.

ضمن المرتبة الأخيرة نجد العبارة السابعة عشر والمتمثلة في" **تعتمد المؤسسة على الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات المالية**" بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 0.766، إذ بلغت نسبة الموافقة 82.1%

أي 32 مبحوث، في حين أن عدد المحايدون فهو 04 بنسبة 10.3%، أما نسبة المعارضة فتقدر 2.6% أي مبحوث واحد والمعارضة التامة 5.1% بما يعادل مبحوثين، ونستنتج من احتلال هذه العبارة المرتبة الأخيرة حسب إجابات أفراد عينة الدراسة أن المؤسسة لا تولي أهمية كبرى لاستعمال الأساليب الكمية في اتخاذ قراراتها المالية، في نفس الترتيب نجد العبارة الخامسة والعشرون حيث بلغت نسبة الموافقة 82.1% أي 32 مبحوث في ما يخص تكامل وتأثر القرارات المالية ببعضها البعض فاتخاذ قرار الاستثمار يكون مبنيا على الموارد المالية المتاحة التي يوفرها قرار التمويل، كما أن سياسة توزيع الأرباح تتم حسب الأرباح المحققة من قرار الاستثمار، أما النسبة المتبقية فتنقسم بين المعارضة بنسبة 2.6% والمعارضة التامة 5.1% وهذا راجع إلى أنه ليس في كل الحالات تؤثر القرارات المالية على بعضها البعض.

المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضيات

بغية اختبار الفرضيات تم حساب t للعينة الواحدة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري عند مستوى معنوية 0.05، حيث لاختبار الفرضية الرئيسية المتمثلة في "**يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات لملائمة تساهم في تلبية احتياجات متخذي القرارات المالية**" تم اختبار فرضياتها الفرعية على النحو التالي:

1. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H_0: لا تطبق المؤسسة المينائية سكيكدة نظام المعلومات المحاسبي.

H_1: تطبق المؤسسة المينائية سكيكدة نظام المعلومات المحاسبي.

حيث :

H_0: الفرضية العدمية، **H_1:** الفرضية البديلة

ونتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-22) : نتائج اختبار t للفرضية الفرعية الأولى

البيانات / المحور	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية
الأول	18.94	1.6849	4.00	0.332	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V20

التعليق:

من خلال الجدول رقم (3-22) يتضح أن قيمة t المحسوبة "18.94" أكبر بكثير من قيمة t الجدولية "1.6849" كما يقدر المتوسط الحسابي العام للمحور الأول "4.00" وهو أكبر من المتوسط الفرضي"3" والذي يشير إلى درجة الموافقة بانحراف معياري 0.332، أما في ما يخص مستوى المعنوية فهي 0.000 أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة.

2. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H_0: لا تعد القرارات المالية من أهم القرارات المتخذة بالمؤسسة المينائية سكيكدة

H_1: تعد القرارات المالية من أهم القرارات المتخذة بالمؤسسة المينائية سكيكدة

ونتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-23): نتائج اختبارt للفرضية الفرعية الثانية

البيانات / المحور	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية
الثاني	19.31	1.6849	3.86	0.280	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V20

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة t المحسوبة "19.31" تفوق بكثير قيمة t الجدولية "1.6849" كما أن المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني "3.86" يشير إلى درجة الموافقة بانحراف معياري 0.332، أما مستوى المعنوية فهي 0.00 أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أهمية القرارات المالية في المؤسسة المينائية.

3. نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

استنادا إلى إثبات كلتا الفرضيتين الفرعيتين يمكن إثبات الفرضية الرئيسية إذ نستنتج وجود دور لنظام المعلومات المحاسبي بما يوفره من معلومات محاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ولمعرفة إذا ما كان هناك أثر لنظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية قمنا بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، وبعد المعالجة الاحصائية للمتغيرات ببرنامج SPSS.V20 تم تشكيل النموذج التالي:

$$Y= 1.717+0.536X$$

حيث:

Y: المتغير التابع والمتمثل في القرارات المالية.

X: المتغير المستقل والمتمثل في نظام المعلومات المحاسبي.

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية:

الجدول رقم (3-24): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية

المحور	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى المعنوية
الفرضية الرئيسية	0.637	0.406	25.24	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V20

من الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة بين متغيري الدراسة وهذا ما يوضحه معامل الارتباط المقدر بـ 0.637، أما معامل التحديد فيقدر بـ 0.406 أي أن نظام المعلومات المحاسبي يفسر ما قيمته 40.6% من التغيرات الحاصلة في القرارات المالية وقد أكدت قيمة F معنوية هذا التأثير بقيمة 25.24 عند مستوى معنوية 0.00، وهذا ما يدل على تأثير نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل التطبيقي تجسيد ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أرض الواقع والتعرف على سيرورة كل من نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة وذلك بعد التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ثم حاولنا التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات مالية في المؤسسة المينائية سكيكدة خلال الفترة 2014 – 2016، وذلك عن طريق استعمال بعض أدوات التحليل المالي من نسب السيولة ونسب الهيكل المالي لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث بينت لنا الدراسة أن المؤسسة تحقق نسب سيولة مرتفعة كما أنها تعتمد على مصادر التمويل الداخلية وبشكل كبير على الأموال الخاصة، ثم تم التطرق إلى مؤشرات التوازن المالي التي وضحت أن المؤسسة لا تعاني من عجز في تمويل دورة استغلالها وبالتالي إمكانية المؤسسة محل الدراسة القيام باستثمارات جديدة، وقد استعنا كذلك في دراسة أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية بأداة المقابلة الغير الرسمية مع بعض أعضاء مديرية المالية والمحاسبة وأداة الاستبيان التي أكدت نتائجها الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال إثبات الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


الخاتمة العامة

كنتيجة حتمية للتطورات الهائلة في مختلف المجالات كان لزاما على مختلف المؤسسات تبني نظام معلومات محاسبي فعال، لذا اهتمت هذه الدراسة بنظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية كون المعلومات الملائمة الدقيقة وفي الوقت المناسب التي ينتجها هذا النظام لمختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين تحقق لهم فرصة الإلمام بما يحيط بهم من متغيرات، وبالتالي تساعد في مواجهة كافة المشكلات وفي عملية اتخاذ القرارات بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة فسعي المؤسسات في البقاء والاستمرار أصبح مرهونا بمدى صحة ودقة القرارات المتخذة، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي المتاحة لمتخذ القرار المالي لها تأثير كبير على سلامة القرارات المالية المتخذة كون أن هذه المعلومات تزيد رصيد المعرفة لمتخذ القرار المالي وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة بهذه القرارات.

1- النتائج:

على ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع تم التوصل إلى جملة من النتائج نذكرها كالآتي:

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات محاسبية للجهات المعنية داخل وخارج المؤسسة؛

- استخدام التكنولوجيا في مجال نظام المعلومات المحاسبي سلاح ذو حدين فرغم ما يقدمه من مزايا إلا أنه لا يخلو من المخاطر؛

- حتى يمتاز نظام المعلومات المحاسبي بالفعالية لابد من اعتماده على مبدأ التكلفة المناسبة بما يتوافق وامكانيات المؤسسة، مبدأ الثبات في اعداد التقارير للتمكن من مقارنتها ببعضها البعض، ومبدأ المرونة لمواجهة المتغيرات المحيطة بالمؤسسة؛

- يتمثل القرار المالي في القرار الاستثماري والتمويلي وقرار توزيع الأرباح؛

- القرارات المالية قرارات مصيرية كون نتائجها ترتبط بالمستقبل فناجحها يؤدي إلى نجاح المؤسسة وفشلها يضر بها وقد يؤدي حتى إلى إفلاسها؛

- جودة القرار المالي تتوقف على جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الذي تستند إليه؛

- انطلاقا من تحليل نتائج نظام المعلومات المحاسبي يتم دراسة العائد المتوقع والمخاطر المحتملة لمختلف القرارات المالية.

كما أنه من خلال استخدامنا لأداة التحليل المالي تم التوصل إلى:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تبين نسب الهيكل المالي أن المؤسسة الميناية سكيكدة غير مثقلة بالديون وهي وضعية تسمح للمؤسسة من سداد التزاماتها اتجاه الغير دون أي صعوبات ويتيح لها امكانية التطور والاستثمار وهو ما يدل على ملائمة قرارات المؤسسة في هذا الجانب؛

- تتمتع المؤسسة الميناية بالاستقلالية المالية وهذا راجع لسياستها التمويلية المعتمدة؛

- بالنسبة للسيولة فالمؤسسة محل الدراسة تحتفظ بقدر كاف من السيولة وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها القصيرة دون أية صعوبة، وانخفاض نسب السيولة خلال السنة الأخيرة مقارنة بالسنة الأولى والثانية للدراسة نتيجة قيامها باستثمارات ما يدل على تدارك المؤسسة لقراراتها المالية والاستفادة من الأموال المجمدة وبالتالي تصحيح مسارها؛

- تحقق المؤسسة الميناية سكيكدة توازن مالي خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة؛

- تتمتع المؤسسة الميناية سكيكدة بصحة مالية جيدة وهذا ما تدل عليه كل المؤشرات السابقة مما يمكننا من الحكم عموما على كفاءة القرارات المالية المتخذة بالمؤسسة محل الدراسة؛

- التحليل المالي للقوائم المالية هي احدى أدوات اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة.

أما من خلال نتائج التحليل الإحصائي لأجوبة أفراد عينة الدراسة والمقابلات الشخصية الغير الرسمية تم التوصل إلى ما يلي:

- تعتمد المؤسسة في معالجة بياناتها على برنامج BIG FINANCE؛

- تقوم المؤسسة بتكييف نظام المعلومات المحاسبي وفقا للتغيرات المحيطة بالمؤسسة؛

- تحظى القرارات المالية بالمؤسسة الميناية بدراسة مالية معمقة قبل اتخاذها؛

- القرارات المالية بالمؤسسة محل الدراسة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة؛

- اتخاذ القرارات المالية محصور في أعلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة؛

- المؤسسة الميناية سكيكدة لا تعتمد الأساليب العلمية بشكل كبير في اتخاذ قراراتها المالية؛

- تعتمد المؤسسة بنسبة كبيرة على أموالها الخاصة في تمويل مختلف أنشطتها؛

- المؤسسة الميناية سكيكدة تولي أهمية للقرارات المالية الاستثمارية الرأسمالية؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– تقوم المؤسسة بتوزيع جزء من أرباحها على المساهمين والعمال ما يدل على اتخاذ قرارات توزيع الأرباح على مستوى المؤسسة محل الدراسة والجزء المتبقي تعيد استثماره ما يشير ويؤكد اعتمادها على التمويل الذاتي؛

– تحتوي المؤسسة الميناائية سكيكدة على نظام معلومات محاسبي يساهم في جودة اتخاذ قراراتها المالية وهذا ما يضمن لها الاستمرارية وتحقيق قيمة مضافة؛

– المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة تمتاز بخاصية الملائمة والموثوقية مما يعكس المام المكلفين بإعدادها بالتأهيل العلمي والعملي ومصداقية استخدام نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات مالية سليمة.

– يساعد المحتوى المعلوماتي لنتائج نظام المعلومات المحاسبي على توقع نتائج مستقبلية لتخطيط قرارات مالية ملائمة.

2– الإقتراحات: بناءا على ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة من نتائج يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات كالتالي:

– الاهتمام أكثر باستخدام الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات المالية؛

– تكثيف الدورات التكوينية كون العنصر البشري المحرك الأساسي للمؤسسة لغرض تكييف الموظفين بما يتناسب ومتطلبات الواقع المهني ؛

– إنشاء مصلحة تختص في مجال نظم المعلومات وتطويرها؛

– على المؤسسة التنويع في مصادر تمويلها بين الأموال الخاصة والاستدانة للاستفادة من أثر الرفع المالي والوفورات الضريبية وكذلك للتقليل من تكاليف الفرص الضائعة؛

– ضرورة الربط بين المؤسسات الجامعية مع المؤسسة الاقتصادية في مجال أنظمة المعلومات المحاسبية.

3– آفاق الدراسة: بعد دراستنا لدور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية نجد أن هناك بعض محاور الموضوع تستحق التعمق في البحث والدراسة نذكر منها:

– محددات القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية؛

– التخطيط المالي كإطار لاتخاذ قرار توزيع الأرباح.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


قائمـة المراجع

أولا: الكتب

❖ **باللغة العربية:**

1. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية–دروس وتطبيقات)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

3. ايمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الادارية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2004.

4. ثناء على القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

5. حسن ياسين طعمة، **نظرية اتخاذ القرار (أسلوب تحليلي وكمي)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

6. حسين أحمد الطراونة، محمد ياسين موسى، **اتخاذ القرارات التنظيمية في منظمات الأعمال**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

7. حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

8. حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

9. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

10. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008.

11. جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2003.

12. دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

13. دريد كامل آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14. سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

15. سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، دار الإشعاع للنشر، الاسكندرية، مصر، 2001.

16. سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

17. سيد محمد جاد الرب، **نظم المعلومات الإدارية (الأساسيات والتطبيقات الإدارية)**، مطبعة العشري، الاسكندرية، مصر، 2008.

18. زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، **القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**، مطبعة أبناء الجراح، غزة، فلسطين، الطبعة الثانية، 2010.

19. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2007.

20. زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

21. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

22. عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009.

23. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2002.

24. علاء السالمي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

25. علي حسين، **نظرية القرارات الادارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

26. فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.

27. فريد كورتل، إلهام بوغليطة، **الاتصال واتخاذ القرارات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

28. فريد كورتل، حكيمة لحمر، **نظم المعلومات التسويقية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

29. فؤاد الشرابي، **نظم المعلومات الادارية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

30. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2009.

31. محمد الصيرفي، **القرار الاداري ونظم دعمه**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008.

32. محمد أحمد حسان، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

33. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008.

34. محمد مطر، **إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 2009.

35. محمود ابراهيم السجاعي، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية**، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2010.

36. ميلود بوشنقير، مليكة زغيب، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010.

37. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2008.

38. منير نوري، **نظام المعلومات المطبق في التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

39. نبيل محمد مرسي، **نظم المعلومات الإدارية (الحاسب الآلي-الإتصالات -الشبكات-الأنترنت-قواعد البيانات-تحليل-تقييم-مراقبة-صور حية)**، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر، 2006.

40. نواف محمد، عباس الرماحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

41. نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الادارية (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

42. نوال عبد الكريم الأشهب، **اتخاذ القرارات الادارية (انواعها ومراحلها)**، أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.

43. نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.

44. هشام أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.

45. وليد عبد الرحمن خالد الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائيSPSS**، الندوة العالمية للشباب الاسلامي، دون بلد نشر، 1430 هـ.

❖ **الكتب باللغة الأجنبية:**

1- Hervé Stolowy et autres, **comptabilité et analyse financière** (**une perspective globale**), édition boeck, 2ème édition, Paris, 2010.
2- Jean-Guy DEGOS et autres, **les bleus premier pas en comptabilité (comprendre et maitriser ses comptes)**, éditions elipes, Paris, 2012.

ثانيا: المجلات العلمية المحكمة:

1. أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001.
2. إلهام بوغليطة، **أهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات سكيكدة**، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2013.
3. أميرة دباش، محمود جمام، **أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر،2015.
4. بركان دليلة، **تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ، ديسمبر 2011.
5. بوزيد هجيرة سمية، **رهانات نظم المعلومات: التحول من الدور التقليدي إلى الاستراتيجي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21، جانفي 2013.
6. زوبيدة محسن، محمد محسن بن قرينة، **نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدوغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة**، مجلة الباحث، عدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2014.
7. عبد الوهاب دادن، حورية بديدة، **تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركات المدرجة في المؤشر CAC 40**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011.
8. علي بن ثابت، سوالم صلاح الدين، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ماي 2013.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

9. فلاح تايه النعيمي، محمد صالح سلمان، **القيم الأخلاقية وعلاقاتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد مائة وسبعة، الجامعة المستنصرية، 2016.

10. محمد زرقون، **أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة**، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

11. مليكة زغيب، **إستراتيجية المزيج التمويلي الأمثل**، مجلة أبحاث روسيكادا، العدد الأول، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2003.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1. أحمد بوساق، **أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2016/2015.

2. حاج قويدر قورين، **أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013/2012.

3. حبيبة حناش، **دور نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مركب تكرير البترول-سونطراك)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010/2009.

4. عبد الحكيم سليماني، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات مالية (مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013/2012.

5. عبد القادر عيادي، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار التمويل (حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2008/2007.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6. عزيز لوجاني، **دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي (دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012.

7. محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة (دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2008/2007.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1. إلياس بوجعادة، مليكة زغيب، **دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية**، ملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية،14-15 أفريل 2009، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

2. سليمة نشنش، **دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي**، ملتقى دولي: **صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية**، 14-15 أفريل 2009، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

3. مليكة زغيب، سوسن زيرق، **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**، ملتقى دولي حول: **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، يومي 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

4. موسى سعداوي، نبيل حمادي، **الأساليب الكمية كأداة لاتخاذ قرارات تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة**، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في ترشيد القرارات الادارية، 27-28 جانفي 2009، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

5. نسيمة أحمد الصيد، **أهمية المدخل الكمي في اتخاذ القرارات الادارية**، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في ترشيد القرارات الادارية، 27-28 جانفي 2009، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

خامسا:المنشورات والمراسيم والنصوص القانونية

1. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، الجريدة الرسمية، العدد 19، السنة السادسة والأربعون، مارس 2009.

2. القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر 42.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


الملاحق

الملحق رقم 01 : موارد نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة المينائية سكيكدة

Intitulé du processus :	Gérer la comptabilité	
Émetteur :	DFC	Référence : PS 2
Date de rédaction :	21/08/2016	Version : A

RESSOURCES
TECHNIQUES
Equipements informatiques (micro ordinateurs, imprimantes). Machines à calculer. Logiciel de comptabilité
HUMAINES ET SAVOIRS FAIRE Personnel qualifié, expérimenté répondant au profil du poste.
FINANCIERES Ressources allouées dans le cadre du budget de l'entreprise.

الملحق رقم 02 : معالجة البيانات في المؤسسة المينائية سكيكدة

Intitulé du processus :	Gérer la comptabilité	
Émetteur :	DFC	Référence : PS 2
Date de rédaction :	21/08/2016	Version : A

Moyens de surveillance et de maitrise

1- Indicateurs qualité du processus			
Nom de l'indicateur :	Délai de traitement des documents comptables (cible : 15 du mois qui suit).		
Mode de calcul :	Délai de traitement des documents comptables du mois		
Origine de l'information :	Chef Service Comptabilité générale		
Resp.	Fréquence	Mode de diffusion	Destinataire
DFC	Mensuelle.	Rapport d'activité DFC	D.E.M.I/ DQHSE/DG
Nom de l'indicateur :	Délai d'établissement des états financiers intermédiaires (cible : le mois qui suit le trimestre)		
Mode de calcul :	Délai d'établissement des états financiers trimestriels		
Origine de l'information :	Chef Service Comptabilité générale		
Resp.	Fréquence	Mode de diffusion	Destinataire
DFC	Trimestrielle.	Rapport d'activité DFC	D.E.M.I/ DQHSE/DG
Nom de l'indicateur :	Délai d'établissement des états financiers annuels et liasse fiscale cible : fin mars année n+1		
Mode de calcul :	Délai d'établissement des états financiers annuels et liasse fiscale		
Origine de l'information :	Chef Service Comptabilité générale		
Resp.	Fréquence	Mode de diffusion	Destinataire
DFC	Annuelle	Rapport Financier annuel	Direction Générale/ CA Administration Fiscale Commissaire aux Comptes

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 03 : يوميات المؤسسة المينائية سكيكدة

Code	Libellé
00	REOUVERTURE
01	BANQUE CPTE CPA
02	CAISSE GESTION
03	CAISSE RECETTE
04	CAISSE REGIE M.GNX
05	CAISSE REGIE APPRV
06	C C P
07	BANQUE CPTE BNA SK
8	SALAIRES
9	PRESTATION FOURNIE
10	ANNULATION FT PRES
11	OPERATIONS DIVERSE
12	ACHATS
13	CONSOMMATIONS
14	BANQUE DEVISES + DAT
15	CAISSE REGIE CAP
16	CAISSE REGIE SECURITE
17	BANQUE BNA COLLO
18	CAISSE REGIE REMOR
19	CAISSE REGIE TRVX
20	CPA ASSURANCE CAAR
21	INVESTISSEMENTS
22	C/RECETTE P/SEC
23	DROITS DE NAVIGATI
24	REMISE DE CHEQUES
25	CAISSE REGIE S/CE CONTENTIEUX
26	BANQUE OPERATION SECURISATION DES PORTS
27	CPA COMPTE UNIQUE DE TRANSFERT SH
30	REOUVERTURE

Entreprise Portuaire de Skikda

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 04 : ميزانية المؤسسة المينائية سكيكدة سنة 2014 جانب الأصول

1- BILAN ACTIF

ACTIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2014)			Net de l'exercice précédent (2013)
		Brut	Amortissements & Provisions	Net	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-Goodwill (+)ou(-)		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	2	**9 320 487,98**	**7 813 375,86**	**1 507 112,12**	**869 842,64**
Immobilisations corporelles	3	**15 183 072 851,43**	**7 012 468 747,33**	**8 170 604 104,**	**6 761 390 427,57**
Terrains	3	2 172 531 753,11		2 172 531 753,11	2 172 531 753,11
Bâtiments	3	2 956 430 209,16	1 526 791 795,16	1 429 638 414,00	1 176 700 189,43
Autres immobilisations corporelles	3	10 054 110 889,16	5 485 676 952,17	4 568 433 936,99	3 412 158 485,03
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		**489 612 449,35**	-	**489 612 449,35**	**191 862 749,08**
Immobilisations financières	4	**4 619 750 943,50**	**715 152 396,25**	**3 904 598 547,25**	**3 377 077 090,30**
Titres mis en équivalence	4	32 000 000,00		32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées	4	2 468 450 000,00	715 152 396,25	1 753 297 603,75	1 897 002 539,80
Autres titres immobilisés	4	2 100 000 000,00	-	2 100 000 000,00	1 430 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	4	19 300 943,50	-	19 300 943,50	18 074 550,50
Impôts différés actif	5	**455 456 109,15**	-	**455 456 109,15**	**469 297 009,96**
TOTAL ACTIF NON COURANT		20 757 212 841,41	7 735 434 519,44	13 021 778 321,97	10 800 497 119,55
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	6	**650 684 403,49**	**36 150 324,56**	**614 534 078,93**	**524 211 110,76**
Créances et emplois assimilés		**1 607 166 612,27**	**218 230 295,47**	**1 388 936 316,80**	**1 032 010 255,77**
Clients	7	620 007 712,46	138 171 151,11	481 836 561,35	441 283 743,34
Autres débiteurs	8	215 546 448,06	80 059 144,36	135 487 303,70	115 424 575,96
Impôts et assimilés	9	771 612 451,75	-	771 612 451,75	475 301 936,47
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	10	**5 447 367 546,03**	-	**5 447 367 546,03**	**5 501 873 305,96**
Placements & autres actifs financiers courants		3 734 495 693,00	-	3 734 495 693,00	3 945 800 540,00
Trésorerie		1 712 871 853,03	-	1 712 871 853,03	1 556 072 765,96
TOTAL ACTIF COURANT		7 705 218 561,79	254 380 620,03	7 450 837 941,76	7 058 094 672,49
TOTAL GENERAL ACTIF		28 462 431 403,20	7 989 815 139,47	20 472 616 263,73	17 858 591 792,04

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 05 : ميزانية المؤسسة المينائية سكيكدة سنة 2014 جانب الخصوم

2- BILAN PASSIF

PASSIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2014)	Exercice précédent (Année 2013)
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	11	9 000 000 000,00	3 500 000 000,00
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	11	5 090 053 172,96	10 040 128 794,53
Écarts de réévaluation		-	-
Écart d'équivalence (1)		-	-
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	11	2 350 475 707,07	1 261 859 418,93
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	-
Part de la société consolidante (1)		-	-
Part des minoritaires (1)		-	-
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**16 440 528 880,03**	**14 801 988 213,46**
PASSIFS NON COURANTS			
Participations détenues pour compte de l'État		-	-
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		-	-
Autres dettes non courantes	12	-	-
Provisions et produits constatés d'avance	12	2 014 315 554,76	1 847 907 421,20
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**2 014 315 554,76**	**1 847 907 421,20**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	13	697 262 514,44	214 762 592,67
Impôts	14	818 667 309,19	533 785 013,21
Autres dettes courantes	15	501 842 005,31	460 148 551,50
Trésorerie passif (découvert bancaire)		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**2 017 771 828,94**	**1 208 696 157,38**
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		**20 472 616 263,73**	**17 858 591 792,04**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 06 : ميزانية المؤسسة المينائية سكيكدة سنة 2015 جانب الأصول

ETATS FINANCIERS ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA AU 31/12/2015

1- BILAN ACTIF

ACTIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2015)			Net de l'exercice précédent (2014)
		Brut	Amortissements & Provisions	Net	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-Goodwill (+)ou(-)		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	2	**9 320 487,98**	**8 355 837,19**	**964 650,79**	**1 507 112,12**
Immobilisations corporelles	3	**15 725 016 329,95**	**7 613 406 828,81**	**8 111 609 501,14**	**8 170 604 104,10**
Terrains	3	2 172 531 753,11	-	2 172 531 753,11	2 172 531 753,11
Bâtiments	3	3 143 763 288,24	1 598 322 981,42	1 545 440 306,82	1 429 638 414,00
Autres immobilisations corporelles	3	10 408 721 288,60	6 015 083 847,39	4 393 637 441,21	4 568 433 936,99
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		**881 860 086,41**	-	**881 860 086,41**	**489 612 449,35**
Immobilisations financières	4	**5 827 729 004,47**	**762 224 735,67**	**5 065 504 268,80**	**4 360 054 656,40**
Titres mis en équivalence	4	32 000 000,00	-	32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées	4	2 777 842 687,21	762 224 735,67	2 015 617 951,54	1 753 297 603,75
Autres titres immobilisés	4	2 400 000 000,00	-	2 400 000 000,00	2 100 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	4	34 274 550,50	-	34 274 550,50	19 300 943,50
Impôts différés actif	5	583 611 766,76	-	583 611 766,76	455 456 109,15
TOTAL ACTIF NON COURANT		**22 443 925 908,81**	**8 383 987 401,67**	**14 059 938 507,14**	**13 021 778 321,97**
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	6	**651 850 071,03**	**23 473 549,42**	**628 376 521,61**	**614 534 078,93**
Créances et emplois assimilés		**1 731 197 449,83**	**142 540 039,80**	**1 588 657 410,03**	**1 388 936 316,80**
Clients	7	707 645 462,93	142 480 895,44	565 164 567,49	481 836 561,35
Autres débiteurs	8	295 023 359,07	59 144,36	294 964 214,71	135 487 303,70
Impôts et assimilés	9	728 528 627,83	-	728 528 627,83	771 612 451,75
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	10	**5 924 574 001,19**	-	**5 924 574 001,19**	**5 447 367 546,03**
Placements & autres actifs financiers courants		4 700 041 057,00	-	4 700 041 057,00	3 734 495 693,00
Trésorerie		1 224 532 944,19	-	1 224 532 944,19	1 712 871 853,03
TOTAL ACTIF COURANT		**8 307 621522,05**	**166 013 589,22**	**8 141 609 932,83**	**7 450 837 941,76**
TOTAL GENERAL ACTIF		**30 751 547 430,86**	**8 550 000 990,89**	**22 201 546 439,97**	**20 472 616 263,73**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ETATS FINANCIERS ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA AU 31/12/2015

2- BILAN PASSIF

PASSIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2015)	Exercice précédent (Année 2014)
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	11	9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	11	6 424 735 134,52	5 090 053 172,96
Écarts de réévaluation		-	-
Écart d'équivalence (1)		-	-
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	11	2 609 192 200,87	2 350 475 707,07
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	-
Part de la société consolidante (1)		-	-
Part des minoritaires (1)		-	-
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**18 033 927 335,39**	**16 440 528 880,03**
PASSIFS NON COURANTS			
Participations détenues pour compte de l'État		-	-
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		-	-
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	12	2 444 705 660,32	2 014 315 554,76
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**2 444 705 660,32**	**2 014 315 554,76**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	13	212 922 792,75	697 262 514,44
Impôts	14	993 268 885,73	818 667 309,19
Autres dettes courantes	15	516 721 765,78	501 842 005,31
Trésorerie passif (découvert bancaire)		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 722 913 444,26**	**2 017 771 828,94**
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		**22 201 546 439,97**	**20 472 616 263,73**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 08 : ميزانية المؤسسة المينائية سكيكدة سنة 2016 جانب الأصول

ETATS FINANCIERS ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA AU 31/12/2016

1- BILAN ACTIF

ACTIF	Note	EXERCICE EN COURS (Année 2016)			Net de l'exercice précédent (2015)
		Brut	Amortissements & Provisions	Net	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-Goodwill .(+)ou(-)		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	2	**15 681 391,30**	**9 224 063,83**	**6 457 327.47**	**964 650,79**
Immobilisations corporelles	3	**17 577 434 462,61**	**8 477 337 887,84**	**9 100 096 574,77**	**8 111 609 501,14**
Terrains	3	2 179 221 413,11	-	2 179 221 413,11	2 172 531 753,11
Bâtiments	3	3 947 244 114,17	1 751 303 857,94	2 195 940 256,23	1 545 440 306,82
Autres immobilisations corporelles	3	11 134 152 967,28	6 719 433 697,25	4 414 719 270,03	4 393 637 441,21
Immobilisations en concession		316 815 968,05	6 600 332,65	310 215 635,40	-
Immobilisations encours		**1 800 493 030,68**	-	**1 800 493 030,68**	**881 860 086,41**
Immobilisations financières	4	**8 875 465 455,72**	**207 885 161,70**	**8 667 580 294,02**	**5 065 504 268,80**
Titres mis en équivalence	4	32 000 000,00	-	32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées	4	2 916 892 687,21	207 885 161,70	2 709 007 525,51	2 015 617 951,54
Autres titres immobilisés	4	5 400 000 000,00	-	5 400 000 000,00	2 400 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	4	19 013 550,50	-	19 013 550,50	34 274 550,50
Impôts différés actif	5	507 559 218,01	-	507 559 218,01	583 611 766,76
TOTAL ACTIF NON COURANT		**28 269 074 340,31**	**8 694 447 113,37**	**19 574 627 226,94**	**14 059 938 507,14**
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	6	**613 661 244,31**	**33 455 792,40**	**580 205 451,91**	**628 376 521,61**
Créances et emplois assimilés		**2 047 007 323,76**	**140 828 237,09**	**1 906 179 086,67**	**1 588 657 410,03**
Clients	7	553 749 570,46	140 769 092,73	412 980 477,73	565 164 567,49
Autres débiteurs	8	329 585 343.92	59 144,36	329 526 199,56	294 964 214,71
Impôts et assimilés	9	1 163 672 409,38	-	1 163 672 409,38	728 528 627,83
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	10	**3 904 265 104,40**	-	**3 904 265 104,40**	**5 924 574 001,19**
Placements & autres actifs financiers courants		860 560 090,00	-	860 560 090,00	4 700 041 057,00
Trésorerie		3 043 705 014,40	-	3 043 705 014,40	1 224 532 944,19
TOTAL ACTIF COURANT		**6 564 933 672,47**	**174 284 029,49**	**6 390 649 642,98**	**8 141 607 932,83**
TOTAL GENERAL ACTIF		**34 834 008 012,78**	**8 868 731 142,86**	**25 965 276 869,92**	**22 201 546 439,97**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 09 : ميزانية المؤسسة المينائية سنة 2016 جانب الخصوم

Bilan Passif

Arrêté à : Decmbre/1cplt < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		7 671 287 335,39	6 424 735 134,52
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 793 290 612,52	2 609 192 200,87
Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		19 464 577 947,91	18 033 927 335,39
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		804 750 000,00	
Provisions et produits constatés d'avance		3 186 144 969,22	2 444 705 660,32
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 990 894 969,22	2 444 705 660,32
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		926 369 281,52	212 922 792,75
Impôts		943 161 306,80	993 268 885,73
Autres dettes		640 273 364,47	516 721 765,78
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 509 803 952,79	1 722 913 444,26
TOTAL GENERAL PASSIF		25 965 276 869,92	22 201 546 439,97

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 10 : جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية سكيكدة

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
Exercice 2016

DATE: 29/03/2017
HEURE: 14:47
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Decmbre/1cplt < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		8 430 761 294,05	8 292 651 110,92
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 430 761 294,05	8 292 651 110,92
Achats consommés		294 134 810,53	327 706 177,23
Services extérieurs et autres consommations		380 432 961,42	423 275 517,28
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		674 567 771,95	750 981 694,51
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		7 756 193 522,10	7 541 669 416,41
Charges de personnel		3 208 867 003,39	3 073 412 930,05
Impôts, taxes et versements assimilés		219 205 129,46	188 600 304,91
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 328 121 389,25	4 279 656 181,45
Autres produits opérationnels		310 271 059,52	218 834 063,15
Autres charges opérationnelles		16 628 639,77	7 440 730,79
Dotations aux amortissements et aux provisions		1 154 533 675,11	1 367 916 633,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 210 794,41	80 216 749,41
V. RESULTAT OPERATIONNEL		3 470 440 928,30	3 203 349 630,22
Produits financiers		259 424 559,29	189 377 516.15
Charges financières		386 757,32	17 341 392,11
VI. RESULTAT FINANCIER		259 037 801,97	172 036 124,04
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		3 729 478 730,27	3 375 385 754,26
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		860 135 569,00	894 349 211,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		76 052 548,75	-128 155 657,61
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 003 667 707,27	8 781 079 439,63
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 210 377 094,75	6 171 887 238,76
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 793 290 612,52	2 609 192 200,87
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 793 290 612,52	2 609 192 200,87
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 11 : جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية سكيكدة

ETATS FINANCIERS ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA AU 31/12/2016

4- TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE - METHODE DIRECTE –

Période du 01/01/2016 au 31/12/2016

DESIGNATION	Note	Exercice 2016	Exercice 2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		9 938 127 118,08	9 285 685 287,08
Autres encaissements		62 852 992,59	20 955 356,50
Sommes versées aux fournisseurs		- 1 154 259 300,03	- 962 641 765,81
Sommes versées au personnel		- 2 339 840 912,88	- 2 090 717 418,63
Sommes versées aux organismes sociaux		- 1 014 109 915,65	- 974 946 147,70
Intérêts et autres frais financiers payés		- 6 675 281.12	-
Impôts sur résultats payés		- 2 158 211 269,79	- 1 396 072 966,19
Autres sommes versées		- 1 896 560,00	- 1 211 410,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**3 325 986 871,20**	**3 881 050 935,25**
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**3 325 986 871,20**	**3 881 050 935,25**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		- 1 672 546 007,78	- 2 527 486 389,24
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		90 246 000,00	5 600 000,00
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières		- 5 710 560 090,00	- 5 140 774 296,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		6 553 478 349,00	3 693 284 393,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		70 950 549,01	85 205 604,34
Dividendes et quote-part de résultats reçus		119 430 573,07	177 923 168,57
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**- 549 000 626,70**	**- 3 706 247 519,33**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		- 1 002 376 000,00	- 701 620 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**- 1 002 376 000,00**	**- 701 620 000,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités (D		**1 710 486,80**	**46 125 271,58**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C+D)	10	1 776 320 731,30	- 480 691 312,50
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		1 195 282 218,47	1 675 973 530,97
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	10	2 971 602 949,77	1 195 282 218,47
Variation de trésorerie de la période		1 776 320 731,30	- 480 691 312,50
Rapprochement avec le résultat comptable		**1 953 157 998,97**	**3 856 077 066,76**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 12 : جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة المينائية سكيكدة

ETATS FINANCIERS ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA AU 31/12/2016

5- ETAT DES VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Libellé	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat	Total
Solde au 31 décembre 2014		9 000 000 000,00	-	-	-	7 440 528 880,03	16 440 528 880,03
Changement de méthode comptable		-	-	-	-	-	-
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	-	-	-
Réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-	-
Réserves facultatives		-	-	-	-	-	-
Impact sur résultat		-	-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice 2015		-	-	-	-	2 609 192 200,87	2 609 192 200,87
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	- 700 000 000,00	- 700 000 000,00
Augmentation de capital		-	-	-	-	-	-
Tantièmes		-	-	-	-	- 1 800 000,00	- 1 800 000,00
Intéressement des travailleurs aux résultats						- 313 993 745,51	- 313 993 745,51
Solde au 31 décembre 2015	11	9 000 000 000,00	-	-	-	9 033 927 335,39	18 033 927 335,39
Changement de méthode comptable		-	-	-	-	-	-
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	-	-	-
Réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-	-
Réserves facultatives						-	-
Impact sur résultat		-	-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice 2016		-	-	-	-	2 793 290 612,52	2 793 290 612,52
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	- 1 000 000 000,00	- 1 000 000 000,00
Augmentation de capital		-	-	-	-	-	-
Tantièmes		-	-	-	-	- 2 640 000,00	- 2 640 000,00
Intéressement des travailleurs aux résultats						- 360 000 000,00	- 360 000 000,00
Solde au 31 décembre 2016	11	9 000 000 000,00	-	-	-	10 464 577 947,91	19 464 577 947,91

الملحق رقم 13 : قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الدراسة

الأستاذ مقيمح صبري	أستاذ محاضر قسم ب
الأستاذة بوغازي فريدة	أستاذة محاضرة قسم أ
الأستاذة بوقروة إيمان	أستاذة مساعدة قسم أ

الملحق رقم 14 : استمارة الدراسة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

استمارة لتوضيح نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد...

استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة تقوم الطالبة بإجراء دراسة بعنوان "**دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة)**"، وحتى تحقق هذه الدراسة أهدافها وفائدتها العلمية يرجى من سيادتكم بما تتمتعون به من دراية وخبرة التكرم بتعبئة هذا الاستبيان بقناعة وموضوعية كونه أحد أهم محاور الدراسة وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة للوصول إلى نتائج أكثر دقة.

تؤكد لكم الباحثة أنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم فائق الشكر والتقدير

الطالبة:

زوالي وسام

السنة الجامعية: 2017/2016

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1. العمر:

☐ من 20 إلى 30 سنة
☐ من 31 إلى 40 سنة
☐ من 41 إلى سنة 50
☐ 51 سنة فأكثر

2. المؤهل العلمي:

☐ دكتوراه ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ ليسانس
☐ دراسة جامعية تطبيقية ☐ ثانوي ☐ تقني سام

3. الوظيفة:

☐ رئيس مصلحة
☐ رئيس قسم
☐ مدير
☐ محاسب
☐ مدقق
☐ مسير تقني إداري

4. الخبرة المهنية:

☐ أقل من 5 سنوات
☐ من 5 إلى 10 سنوات
☐ من 11 إلى 15 سنة
☐ 16 سنة فأكثر

الجزء الثاني: دراسة دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية

المحور الأول: استخدام نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المينائية سكيكدة

SIC : Système d'informations Comptable

L'EPS : Entreprise Portuaire de Skikda

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعتمد مؤسستكم على نظام معلومات محاسبي فعال في معالجة بياناتها. L'EPS se base sur SIC efficace pour le traitement de leurs données.					
02	تتم معالجة البيانات في مؤسستكم بطريقة متكاملة بين الموارد الآلية والبشرية. Le traitement des données dans l'EPS se fait d'une manière complémentaire entre ressources informatiques et humaines.					
03	يوفر نظام المعومات المحاسبي لمؤسستكم معلومات بالقدر الكافي للجهات المعنية داخل وخارج المؤسسة. le SIC de l'EPS fournit suffisamment d'informations aux parties concernés a l'intérieure et l'extérieur de l'entreprise					
04	يهدف نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم إلى إنتاج المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب. Le SIC de l'EPS vise à produire l'information comptable en temps correspondant.					
05	يتم تنفيذ الأعمال والإجراءات المحاسبية في مؤسستكم من طرف أفراد مؤهلين في مجال المحاسبة. L'exécution des procédures comptables sont réalisé par des personnes qualifies dans le domaine comptable.					
06	يمتاز نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بمرونة إدخال التعديلات اللازمة لمواجهة الاحتياجات الجديدة. L'avantage du SIC est son élasticité permettant les modifications nécessaires pour de nouveaux besoins					
07	تقوم مؤسستكم بالبحث والتطوير في مجال نظم المعلومات المحاسبية بشكل					

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

					مستمر. L'EPS fait des recherches pour l'amélioration du SIC en permanence.	
					يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمؤسستكم معلومات محاسبية في وقت قياسي مقارنة مع نظام المعلومات المحاسبي اليدوي. Le SIC informatisé de l'EPS fournit l'information comptable en un temps record par rapport au SIC manuel.	08
					توفر مؤسستكم تعليمات وإجراءات رقابية يسير عليها الحاسب لمنع الأخطاء وارتكاب الاختلاس لأمن نظام معلوماتها المحاسبي المحوسب. L'EPS dispose d'instructions de bases et de contrôle qui détectent les erreurs ,et empêchent le détournement pour sécurise le sic informatisé.	09
					تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم في القوائم المالية التالية:	10
					أ. حسابات النتائج؛	
					ب. الميزانية؛	
					ج. قائمة التدفقات النقدية.	
					Les fluxes du SIC de l'EPS se résume en des états financiers qui suit :	
					A- le compte de résultat ;	
					B- le bilan ;	
					C- tableau des flux de trésorerie.	
					تتميز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بالخصائص النوعية التالية:	11
					أ. تساعد على توقع نتائج مستقبلية؛	
					ب. الحيادية؛	
					ج. تعكس بصدق الأحداث الاقتصادية.	
					Les flux du SIC de l'EPS caractérisé par :	
					A. a d'une valeur prédictive ;	
					B. la neutralité ;	
					C. reflètent fidèlement les faits économiques.	
					تسمح مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم بتحديد احتياجات المؤسسة. Les flux du SIC permet de déterminé les besoins de l'EPS.	12

المحور الثاني: واقع القرارات المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13	تعد القرارات المالية من أصعب القرارات التي تقوم مؤسستكم باتخاذها. Les décisions financières sont l'un des décisions les plus difficiles que prend votre entreprise.					
14	تتماشى أهداف القرارات المالية مع أهداف مؤسستكم. Les objectifs des décisions financières sont conformes aux objectifs de l'EPS.					
15	تمر القرارات المالية بخطوات متسلسلة، بحيث لا يمكن الانتقال من خطوة لأخرى إلا بعد دراسة وتحليل الخطوة السابقة لها. Les décisions financières passent par des étapes successives, de sorte que vous ne pouvez pas passer d'une étape à l'autre seulement après étude et l'analyse de l'étape précédente.					
16	تتم عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسستكم من طرف الإدارة العليا. La prise de décisions financières est faite par la haute direction de l'entreprise.					
17	تعتمد المؤسسة على الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات المالية. L'EPS repose sur des méthodes scientifiques dans la prise de décision financière.					
18	تقوم مؤسستكم باستخدام أموالها في مشاريع تحقق لها عوائد مستقبلية. L'EPS utilise ses fonds monétaires dans des projets qui lui permettent la réalisation des bénéfices future.					
19	تقوم مؤسستكم بإجراء دراسة مالية مسبقة لتحديد حجم ونوع الأصول التي يتم الاستثمار فيها. L'EPS entreprend des études financières préalables pour déterminer les fonds nécessaires et les type d'actifs dont lequel l'entreprise peut investir.					
20	تقوم مؤسستكم باستبدال الآلات القديمة بأخرى جديدة متطورة أكثر كفاءة L'EPS renouvelle ses anciens engins par d'autres plus modernes et plus performants.					
21	تقوم مؤسستكم بتوسيع طاقاتها لتلبية نمو الطلب. L'EPS élargit ses énergies pour répondre au progrès.					

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

22	تمتلك مؤسستكم أسهم في مؤسسات أخرى L’EPS possède des actions dans d’autres entreprises					
23	توفر مؤسستكم موارد مالية كافية بتكاليف ملائمة. l’EPS fournit des ressources financières adéquates les coûts appropriés					
24	تعتمد مؤسستكم على الأموال الخاصة في تمويل دورة استغلالها. L’EPS repose aux capitaux propre dans le cycle de financement de l'exploitation.					
25	القرارات المالية المتخذة في مؤسستكم مرتبطة ببعضها البعض يؤثر أحدها على الأخر. Les décisions financières prises dans votre entreprise sont liée entre eux l’une peut affecté l'autre.					
26	تقوم مؤسستكم بتوزيع جزء من الأرباح على المساهمين. L'EPS rétribue une part des bénéfices aux actionnaires.					